

استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

2024 - 2019

التقرير السنوي الرابع
2023

4th









حضرة صاحب السمو

الشيخ مبارك الصباح

أمير دولة الكويت

حفظه الله ورعاه

الجهات الأعضاء في اللجنة العليا لقيادة وتنسيق الاستراتيجية الوطنية الأولى لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

تم تشكيل اللجنة العليا لقيادة وتنسيق الاستراتيجية وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم 961 المؤرخ في 15 يوليو 2019 والذي حدد عضوية واختصاصات اللجنة. كما تم تجديد عضوية اللجنة وفقاً لقرار رئيس اللجنة رقم 169 المؤرخ في 11 أكتوبر 2020 والذي حدد عضوية 19 جهة من ممثلي القطاع العام، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني وبرئاسة رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد.



الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية



الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات



الجهاز المركزي للمناقصات العامة



المجلس الأعلى للقضاء



النيابة العامة



الهيئة العامة لمكافحة الفساد - نزاهة



جمعية الشفافية الكويتية



ديوان الخدمة المدنية



غرفة تجارة وصناعة الكويت



مجلس الأمة



مجلس الجامعات الخاصة



هيئة أسواق المال



وزارة الإعلام



وزارة التجارة والصناعة



وزارة التربية



وزارة التعليم العالي



وزارة الداخلية



وزارة العدل



وزارة المالية



انطلقت استراتيجية الكويت الأولى لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد للفترة 2019 الى 2024 لتوفير إطار توجيهي متكامل لجهود دولة الكويت في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد خاصة من خلال وضع هذه الجهود ضمن خطة متكاملة تشمل التشريعات والسياسات والإجراءات التنفيذية اللازمة.

يعرض هذا التقرير السنوي الرابع للاستراتيجية الجهود التي تم بذلها منذ اصدار الاستراتيجية بالإضافة إلى تفاصيل سير عمل كل مبادرة من مبادرات الاستراتيجية، والتحديات والدروس المستفادة منذ انطلاق هذه الاستراتيجية حتى ديسمبر 2023.

بالرغم من التحديات، لقد قامت جميع اللجان والفرق المعنية بمتابعة وتنسيق الاستراتيجية ببذل أعلى درجات الدقة والعناية الواجبة لجمع البيانات وقياس الأثر لعكسها في هذا التقرير.

إعداد التقرير :

تم إعداد هذا التقرير من قبل مكتب التخطيط والمتابعة في "نزاهة" والذي يقوم بمهام "لجنة الرصد والتقييم" وذلك بالتعاون مع جميع الوحدات المختصة للقيام بمهام مكتب دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية.

تم نشر نسخة إلكترونية من التقرير على الموقع الإلكتروني للهيئة العامة لمكافحة الفساد :
www.nazaha.gov.kw



المحتويات

01	كلمة الرئيس	11
02	الملخص التنفيذي	12
03	نظرة عامة على مؤشرات الفساد في دولة الكويت	16
04	الإطار العام لاستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد	23
05	نموذج حوكمة قيادة وتنفيذ استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد	31
06	نتائج وسير عمل استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد	33
07	الخطوات القادمة لتنفيذ استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد للعام 2024	78

“من أجل الكويت” النزاهة من أجل التنمية

**أهم ما تم إنجازه ضمن هذا المشروع
الوطني الطموح يتمثل في:**



1. صدور تشريعات حق الاطلاع على المعلومات، قانون منع تعارض المصالح ولائحته التنفيذية، التعديل على بعض أحكام قانون الجزاء رقم (31) لسنة 1970 بما يشمل تحديد وتعيين المسؤولية الجزائية للشخص الاعتباري في جرائم الفساد، القانون رقم (120) لسنة 2023 بشأن انتخاب أعضاء مجلس الأمة "إنشاء المفوضية العامة للانتخابات".

2. وصول 83% من مبادرات الاستراتيجية الوطنية لمرحلة إنجاز معظم الأعمال ومرحلة التطبيق النهائي والتقييم.

3. تعزيز التعاون مع العديد من الشركاء في مكافحة الفساد على المستوى الإقليمي والدولي، وخاصة مع مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني والهيئات الرقابية.



كلمة معالي رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد



مع حلول العام الرابع من مشروع تنفيذ ومتابعة استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2019-2024، واستمراراً لجهود الهيئة في ممارسة مهامها واختصاصاتها المتعلقة بالاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد، والتزاماً من الهيئة بمواصلة إصدار التقارير السنوية عن نتائج متابعة أعمال هذه الاستراتيجية، يسرني أن أقدم لكم التقرير السنوي الرابع عن العام (2023).

ولعل أبرز ما يمكن تسليط الضوء عليه في التقرير المائل هو ما شهده العام الرابع من مراحل تنفيذ استراتيجية الكويت (2023) من ارتفاع ملحوظ في معدلات الأداء والتنفيذ؛ حيث وصلت (83%) من مبادرات الاستراتيجية الوطنية إلى مرحلة التطبيق النهائي وإنجاز معظم الأعمال.

كما تكللت جهود هذا العام بالقفزة النوعية غير المسبوقة التي حققتها دولة الكويت على مؤشر مدركات الفساد (CPI) عن العام 2023؛ حيث تقدمت (4) نقاط في هذا المؤشر وارتفعت (14) مركزاً في الترتيب العالمي لتقفز من المركز (77) إلى المركز (63) دولياً.

ولا شك أن هذه الإنجازات قد تحققت نتيجة للدعم الذي وجدته الهيئة من القيادة السياسية، فضلاً عن تضافر الجهود المبذولة من قبل الجهات الحكومية ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، لاسيما أن برنامج عمل الحكومة (2023-2027) قد جاء متضمناً عدة مشاريع وقوانين مرتبطة ارتباطاً وثيقاً مع أهداف وأولويات ومبادرات استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد والتي تتبثق بدورها من رؤية (كويت 2035).

وفي الختام نؤكد على أن من شأن مخرجات هذه الاستراتيجية وضع الأسس واللبنيات التي تقود إلى تهيئة البيئة الحاضنة لجهود الوقاية من الفساد ومكافحته وتجفيف منابعه، وترسيخ قيم النزاهة والشفافية وسيادة القانون والمساءلة، من أجل تأمين مستقبل أفضل لأبنائنا وصون مقدرات وثروات وطننا.

عبد العزيز عبد اللطيف الإبراهيم

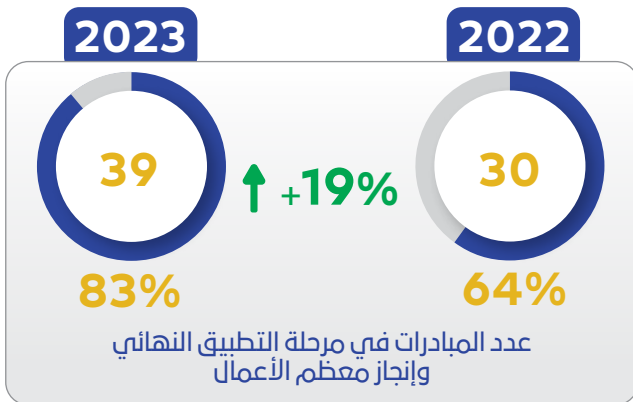
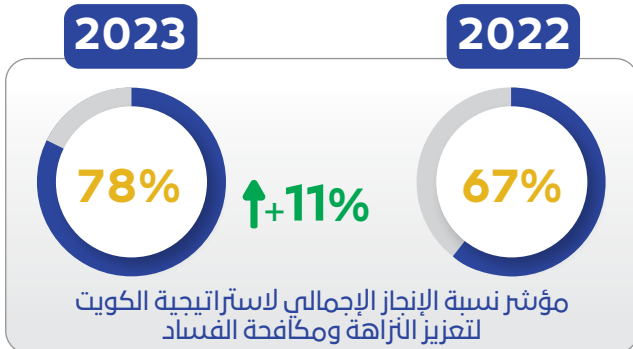
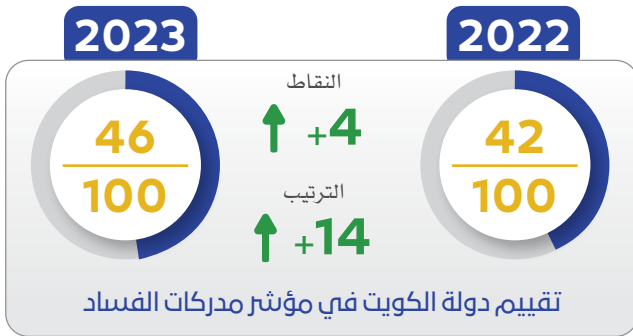
رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد

ورئيس اللجنة العليا لقيادة وتنسيق

الاستراتيجية الوطنية

المُلخَص التنفيذي

نبذة عن مؤشرات سير عمل تنفيذ الاستراتيجية



تحسن ↑ تراجع ↓

أطلقت استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في يناير 2019 تحت رعاية واعتماد سمو أمير البلاد المغفور له الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح طيب الله ثراه ضمن فعاليات مؤتمر الكويت الدولي الأول لمكافحة الفساد. ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعتبر هذه الاستراتيجية الأولى من نوعها على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي من حيث منهجية الإعداد التشاركية والأولى خلال عقد من الزمن.

تمتد استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد لخمس سنوات ابتداءً من العام 2019 حتى العام 2024. وتهدف الاستراتيجية إلى المساهمة في تحقيق مستهدفات دولة الكويت في عملية الإصلاح والتحول المؤسسي من خلال تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بما يساهم بتحقيق مستهدفات مؤشرات التنمية المستدامة وفقاً لرؤية الكويت 2035 وتعزيز ترتيب دولة الكويت في المؤشرات الدولية.

ترتكز هذه الاستراتيجية على 4 محاور وأهداف استراتيجية وتدرج ضمنها 13 أولوية موزعة على 47 مبادرة تقوم كل منها على نشاطات ومعايير ومؤشرات محددة تنفذ من قبل عدد من الجهات الحكومية والخاصة ومن بينها الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة». وتعتبر «نزاهة» الجهة المسؤولة عن قيادة وتنسيق جهود تنفيذ الاستراتيجية وذلك وفقاً لقانون إنشائها.

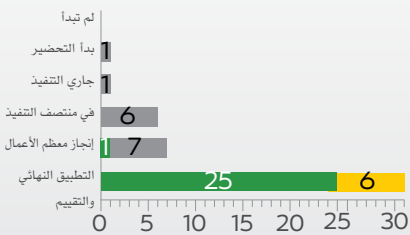
يعرض التقرير السنوي الرابع للاستراتيجية إنجازات وجهود الجهات الحكومية والخاصة ومساهماتها نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية لدولة الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد. وبلغت النسبة المحققة لإنجاز إجراءات مبادرات الاستراتيجية منذ إنطلاقها 78% وبلغت النسبة المستهدفة 88%.

يتضمن التقرير إنجازات الجهات الحكومية والخاصة بشكل تفصيلي ويعرض أثرها على نسبة إنجاز المحاور والأهداف الاستراتيجية، ومن أبرز الإنجازات للسنة الرابعة منذ انطلاق الاستراتيجية صدور اللائحة التنفيذية للقانون رقم (1) لسنة 2023 بشأن منع تعارض المصالح، وصدور القانون رقم (120) لسنة 2023 بشأن انتخاب أعضاء مجلس الأمة «إنشاء المفوضية العامة للانتخابات» والتي تعنى بكل ما يتعلق بالعملية الانتخابية ومنها وضع القواعد المنظمة للدعاية والحملات والنفقات الانتخابية ومصادر التمويل ومبلغ الحد الأعلى لتمويلها والاتفاق عليها.

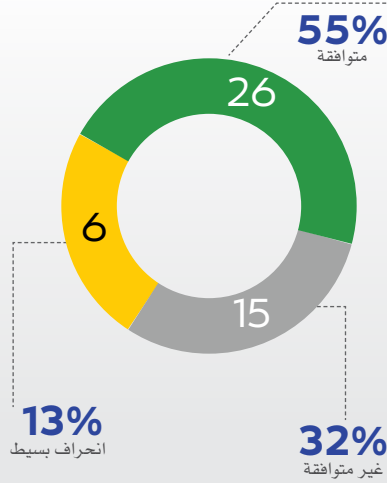
كما يبين التقرير جهود الجهات المنفذة المستمرة في مجال تعزيز وتفعيل مبادئ الحوكمة الرشيدة من خلال التدريب المستمر على مدونات السلوك الوظيفي وتعزيز تدابير ضمان تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات المملوكة من الدولة ودعم تنفيذ منهجية التدقيق الداخلي بهدف تفعيل مكاتب التفتيش والتدقيق في الجهات الحكومية، بالإضافة إلى تطوير المنصات الحكومية الإلكترونية ليصل عدد الخدمات الحكومية الإلكترونية إلى (346) خدمة بنسبة نمو وصلت 181% منذ انطلاق تطبيق «سهل»، وارتفاع عدد الخدمات لتطبيق «سهل للأعمال» إلى (156) خدمة.

توزيع المبادرات وفقاً لتوافقيتها مع الجدول الزمني

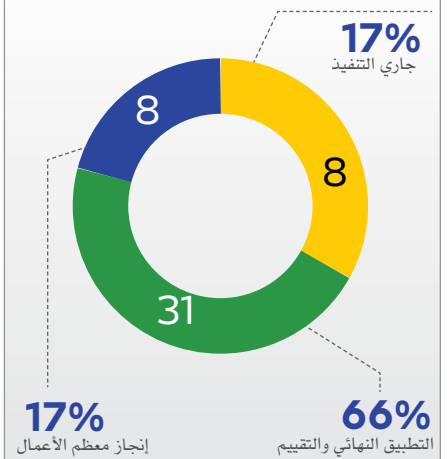
متوافقة
إنحراف بسيط
غير متوافقة



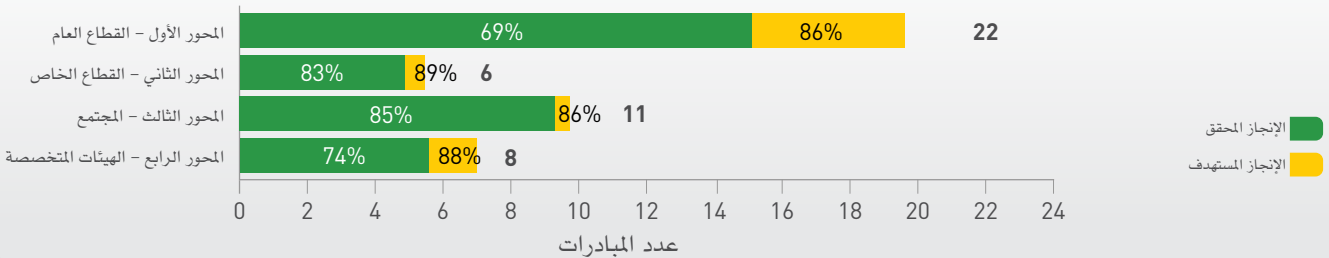
توزيع المبادرات وفقاً لتوافقيتها مع الجدول الزمني



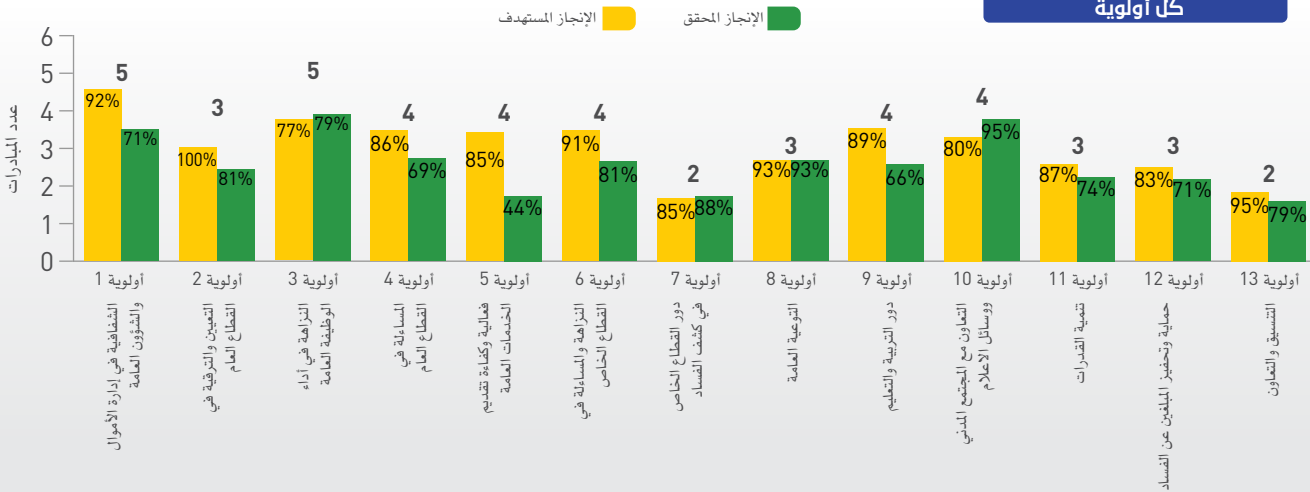
توزيع المبادرات وفقاً لنسبة الإنجاز



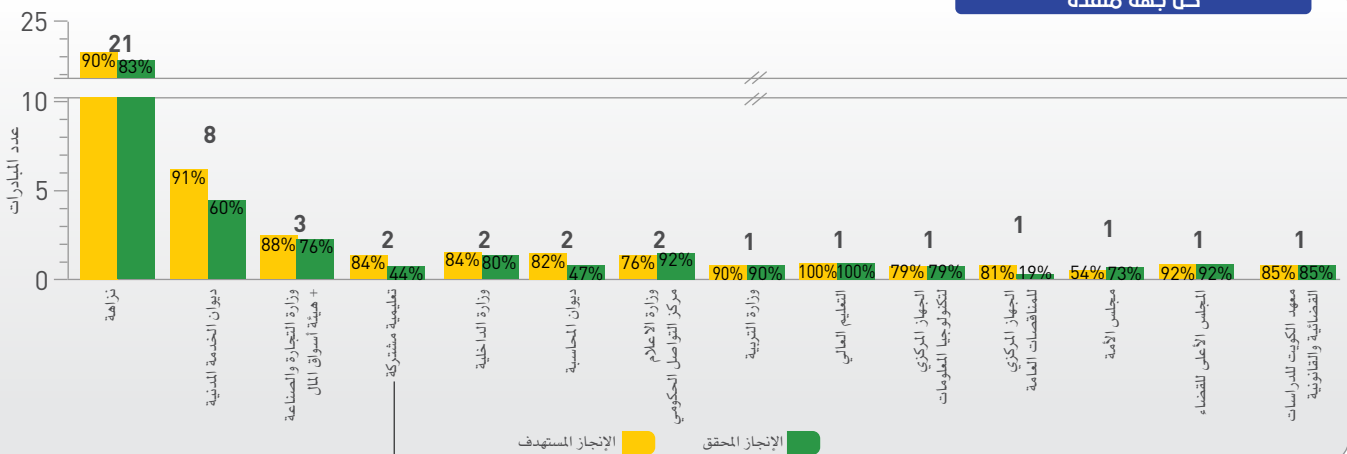
نسبة الإنجاز وفقاً لكل محور



نسبة الإنجاز على مستوى كل أولوية



نسبة الإنجاز على مستوى كل جهة منفذة



* المبادرات التعليمية المشتركة موضحة بشكل تفصيلي في الصفحة رقم (64-68) من التقرير

01

عدد القوانين
قيد الإعداد
والتحديث

02

عدد القوانين
التي تم إعدادها
أو تحديثها وجاري
مراجعتها

01

عدد القوانين
الجاري
اعتمادها

04

عدد القوانين
التي تم
إصدارها

ملخص القوانين والتشريعات التي تدعمها الاستراتيجية وتسعى إلى إرسائها، وملخص سير عمل هذه التشريعات:



تابعت اللجنة المعنية بالقوانين والتشريعات المشكّلة من قبل الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» جهودها نحو تطوير الإطار التشريعي اللازم لتعزيز منظومة مكافحة الفساد في البلاد.

فبعد صدور القانون رقم (12) لسنة 2020 بشأن الحق في الحصول على المعلومات في سبتمبر من العام 2020 والقانون رقم (1) لسنة 2023 بشأن منع تعارض المصالح في يناير 2023، قامت اللجنة المعنية بالقوانين والتشريعات في «نزاهة» بإعداد اللائحة التنفيذية لقانون حق الاطلاع على المعلومات والتي صدرت بقرار وزير العدل رقم (62) لسنة 2021 في يناير 2021 وإعداد اللائحة التنفيذية للقانون رقم (1) لسنة 2023 بشأن تعارض المصالح والتي صدرت في سبتمبر 2023.

كما واصلت اللجنة والجهات الأخرى المعنية بالقوانين المدرجة ضمن الاستراتيجية الوطنية الجهود نحو إعداد ومتابعة إقرار بقية التشريعات حيث تم صدور القانون رقم (120) لسنة 2023 بشأن انتخاب أعضاء مجلس الأمة «إنشاء المفوضية العامة للانتخابات» والتي تعنى بكل ما يتعلق بالعملية الانتخابية ومنها وضع القواعد المنظمة للدعاية والحملات والنفقات الانتخابية ومصادر التمويل ومبلغ الحد الأعلى لتمويلها والانفاق عليها.

يوضح الجدول التالي الإنجاز المحرز في القوانين المدرجة ضمن الاستراتيجية كما في 31 ديسمبر 2023:

رقم	القانون	الجهة المسؤولة	إعداد المسودة	مراجعة المسودة من "نزاهة"	مراجعة المسودة من الفتوى والتشريع	مراجعة المسودة من أصحاب المصلحة المعنيين	اعتماد القانون من قبل مجلس الأمة	ملاحظات
1	حق الاطلاع على المعلومات	 نزاهة Nazaha	✓	✓	✓	✓	✓	صدور القانون رقم 12 لسنة 2020 ونشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 6 سبتمبر 2020 كما وتم صدور اللائحة التنفيذية في 27 يناير 2021.
2	تجريم الرشوة في القطاع الخاص	 نزاهة Nazaha	✓	✓	✓	✓	✓	متابعة اعتماد القانون من قبل مجلس الأمة.
3	مسؤولية الأشخاص الإعترابين	 نزاهة Nazaha	✓	✓	✓	✓	✓	صدور قانون رقم (2) لسنة 2023 بتاريخ 22 يناير 2023 بشأن تعديل بعض أحكام قانون الجزاء رقم (31) لسنة 1970 بما يشمل تحديد وتعيين المسؤولية الجزائية للشخص الاعتباري في جرائم الفساد.
4	مشروع قانون تعارض المصالح المحدث	 نزاهة Nazaha	✓	✓	✓	✓	✓	صدور قانون رقم (1) لسنة 2023 بشأن منع تعارض المصالح بتاريخ 2023/1/22 ونشرت اللائحة التنفيذية للقانون في جريدة الكويت اليوم بتاريخ 2023/9/10.

إرسال مشروع المراجعة والتعديل على القانون رقم (2) لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية من قبل وزارة العدل الى (الفتوى والتشريع) للمراجعة في 27 ديسمبر 2023.			قيد المراجعة لدى الفتوى والتشريع	✓	✓		مشروع تعديل قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية	5
جاري التنسيق لإحالة المشروع لإدارة (الفتوى والتشريع) تمهيدا لصياغته بالصورة القانونية النهائية.				✓	✓		مشروع قانون التعاون القانوني والقضائي الدولي	6
					قيد الإعداد		مشروع قانون المناقصات العامة	7
صدور القانون رقم (120) لسنة 2023 بشأن انتخاب أعضاء مجلس الأمة "إنشاء المفوضية العامة للانتخابات".	✓	✓	✓	✓	✓		مشروع قانون بشأن تمويل الحملات الانتخابية	8

ملخص التحديات الرئيسية التي تمت مواجهتها خلال السنة الرابعة من مرحلة التنفيذ:

- **التحديات التشريعية:** طول المسار الإجرائي لمراجعة وتعديل القوانين الحالية وتعدد الجهات المعنية في مراجعة مشاريع القوانين.
- **التحديات المالية:** عدم توفر الميزانيات اللازمة للعديد من المبادرات التي تتطلب إعداد دراسات استشارية للتنفيذ.
- **التحديات الإدارية:** ضعف عملية التواصل بين الجهات المشتركة في تنفيذ العديد من المبادرات أدى إلى تأخير في تنفيذ بعض المبادرات.
- **تحديات الرصد والتقييم:** عدم وجود نظام آلي لدعم متابعة ورصد وتقييم الاستراتيجية يؤثر بشكل كبير على فعالية هذه الأعمال وخاصة التواصل مع الجهات المنفذة وإعداد التقارير اليدوية والوقت المستغرق لذلك.





3

نظرة عامة على مؤشرات الفساد في دولة الكويت

إن الفساد بطبيعته يمثل عائقاً أساسياً للتنمية الاقتصادية، حيث يؤدي إلى استنزاف الموارد وتوجيهها بعيداً عن تحقيق النتائج التنموية كما يقوّض كفاءة الانفاق العام. ونظراً للترابط بين الفساد وانخفاض معدلات النمو، تزايد أهمية جهود مكافحة الفساد لتحقيق الإصلاح الهيكلي والاستدامة. ومن ناحية موازية، فإن الفساد في بيئة الأعمال يؤدي إلى عدم الاستقرار وتباطؤ فعالية الأعمال وتحمل تكاليف إضافية بحيث تصبح الدولة أقل جاذبية للأعمال وبالتالي تراجع استثمارات القطاع الخاص والتنافسية، والحد من القدرة على تحقيق الأهداف الاقتصادية. كما أن على المدى المتوسط والطويل يتشعب الفساد ويؤدي إلى تعميق الفروق الاجتماعية وزيادة عدم المساواة في المجتمع وتراجع الثقة في الدولة وتراجع فعالية المؤسسات والهيئات الحكومية (المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)

إن الإرادة السياسية عامل أساسي في فاعلية مكافحة الفساد على المدى الطويل، ويتضمن ذلك ما يلي:

1. الحفاظ على نزاهة القطاع العام وتطوير كفاءة وفاعلية الخدمات العامة بما يحقق الشفافية والمساءلة.
2. تشجيع القطاع الخاص لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.
3. تمكين المجتمع من المشاركة في إرساء ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد.
4. تعزيز كفاءة وفاعلية الهيئات المتخصصة التي تهدف إلى تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

1. الإطار القانوني والمؤسساتي لمكافحة الفساد

لا يوجد تعريف قياسي ومتعارف عليه عالمياً للفساد، حيث يشير دليل الأمم المتحدة لسياسات مكافحة الفساد (2003) إلى أن "التعريفات المتداولة للفساد تتباين من دولة لأخرى وفقاً للعوامل الثقافية والقانونية وغيرها من العوامل ذات الصلة، بالإضافة إلى طبيعة تحديات الفساد التي تواجهها كل دولة. تُعرّف عدداً من المؤسسات (مثل منظمة الشفافية الدولية) الفساد بوصفه "سوء استغلال السلطة بهدف تحقيق مكاسب خاصة".

كما يعرّف البنك الدولي ممارسة الفساد بوصفها "عرض أو تقديم أو تلقي، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لأي شيء ذو قيمة للتأثير بصورة غير قانونية على أفعال طرف آخر".

قامت دولة الكويت بتطوير العديد من الآليات والتشريعات لوضع الإطار القانوني والمؤسساتي لمكافحة الفساد، وبما في ذلك تأسيس العديد من الهيئات المتخصصة في مكافحة جرائم الفساد، ومكافحة سوء استغلال المال العام والممارسات المماثلة. حيث تم إصدار قانون رقم (2) لسنة 2016 بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" وأتاح لها الصلاحيات والسلطات اللازمة لتنفيذ الإطار القانوني والمؤسساتي لمكافحة الفساد وخاصة من خلال الوقاية من مخاطر الفساد، ورصد واكتشاف جرائم الفساد والعمل على التحقيق فيها.

كما أنه تم تشكيل لجنة وطنية عليا برئاسة سمو رئيس مجلس الوزراء وعضوية الأجهزة والجهات الرقابية الحكومية والمتخصصة في مكافحة الفساد وحماية المال العام في 24 أغسطس 2019 بغرض:

- دعم جهود تنفيذ استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد من جميع الجهات الأعضاء.
- تفعيل التعاون والتنسيق الكامل بين الأجهزة الرقابية ودراسة الملاحظات والمخالفات الواردة بتقارير الجهات الرقابية عن أعمال الوزارات والإدارات والهيئات الحكومية.
- تعزيز تكامل جهود الجهات الرقابية بما يهدف إلى توحيد الجهود الحكومية لحصر ومتابعة جميع القضايا المتعلقة بالمال العام ومتابعة إجراءاتها داخل البلاد وخارجها.
- المتابعة على سبل استرجاع الأموال العامة إلى خزينة الدولة.
- إعداد الإجراءات الوقائية التي تؤدي إلى تجفيف منابع الفساد الإداري والمالي وأسبابه سعياً لاستكمال مقومات محاربة الفساد بكافة أشكاله.

التشريعات الرئيسية

في دولة الكويت، تتم مواجهة الرشوة والفساد من خلال مجموعة من القوانين المختلفة والمتراكمة. على وجه الخصوص، قامت دولة الكويت بإصدار قانون مستقل لمكافحة الفساد (القانون رقم 2 لسنة 2016)، والذي تم إعداده في ضوء معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وفقاً للقانون رقم 2 لسنة 2016، فإن الرشوة، طبقاً للقانون رقم 16 لسنة 1960 (قانون الجزاء) المعدل بالقانون رقم 31 لسنة 1970، تعتبر جريمة فساد (قانون مكافحة الفساد - المادة رقم 2/22). ويتقدم تنفيذ قانون مكافحة الفساد على القوانين الأخرى التي قد تتناقض معه (قانون مكافحة الفساد - المادة 58).

تجرّم القوانين الكويتية طائفة واسعة من الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها دولة الكويت أو انضمت إليها، كما تسعى دولة الكويت إلى إكمال المنظومة التشريعية الوطنية بما يتوافق مع متطلبات الاتفاقية والمعاهدات الدولية المذكورة، لا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، عن طريق جملة تعديلات تشريعية تستهدف تجريم الرشوة في القطاع الخاص، وتجريم رشوة الموظف العمومي الأجنبي وموظفي المؤسسات الدولية العمومية.

يجرم قانون مكافحة الفساد التلاعب في إجراءات المناقصات العامة والمزادات والرشوة والتزوير والكسب غير المشروع. يتضمن هذا القانون مواد تتعلق بالكشف عن الذمة المالية وغسل الأموال، كما يتضمن عقوبات جزائية تصل إلى السجن لمدة 7 سنوات لجرائم الفساد. وبموجب قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فيمكن أن تصل عقوبة مجموعات الجريمة المنظمة والمنظمات غير الحكومية المدانة بجرائم غسل الأموال إلى السجن لمدة تصل إلى 20 سنة. وقد قامت دولة الكويت بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) كما وقعت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجرائم الدولية المنظمة.

نتيجة دولة الكويت في مؤشر مدركات الفساد 2022

أعلى درجة خلو من الفساد) من خلال حساب متوسط الدرجات التي تحصل عليها في المصادر المختلفة. وبناء على الدرجة، يتم ترتيب الدولة من بين 180 دولة (1 = الأفضل ترتيب، 180 = الأسوأ ترتيب).

يوضح الجدول رقم (2) ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي حيث جاء ترتيب دولة الكويت الرابع بعدما كانت في المركز السادس، وقد احتلت المرتبة الخامسة عربياً بعد ما كانت في المركز السابع، وتجدر الإشارة إلى أن درجة الكويت هي أعلى من المعدل العام لدرجات الدول العربية بمقدار 12 درجة (المعدل العام لدرجات الدول العربية مقداره 34).

ويزيد معدل درجة الكويت عن المعدل العام لدرجات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمقدار 8 درجات (المعدل العام لدرجات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقداره 38)، وأما بالنسبة لمقارنة أداء دولة الكويت في عام 2023 مع أدائها في سنة انطلاق الاستراتيجية الوطنية 2019، فهي مرتفعة بمقدار 6 درجات ومتقدمة 22 مركز.

ويعرض الجدول (1) علاقة تغير الدرجة والمركز لدولة الكويت على مؤشر مدركات الفساد منذ إطلاق استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير، ومن المهم الإشارة إلى أن تغير الدرجة بمقدار معين لا يصاحبه بالضرورة تغير في المرتبة بنفس المقدار.

أصدرت منظمة الشفافية الدولية في يوم الثلاثاء الموافق 30 يناير 2024 تقريرها السنوي لمؤشر مدركات الفساد العالمي عن العام 2023، وذكرت فيه أن معظم دول العالم لم تحقق تقدماً يذكر في معالجة الفساد في القطاع العام، فلا يزال المتوسط العالمي لمؤشر مدركات الفساد دون تغيير عند الدرجة 43 للعام الثاني عشر على التوالي، وقد سجل ثلثا البلدان درجات أقل من 50 درجة، وذلك يشير إلى وجود مشاكل خطيرة تتعلق بالفساد.

ووفقاً لمؤشر سيادة القانون، فإن العالم يشهد تراجعاً في أداء نظم العدالة، فقد سجلت البلدان التي حصلت على أدنى الدرجات على مؤشر سيادة القانون درجات منخفضة جداً على مؤشر مدركات الفساد، مما يظهر وجود صلة واضحة بين الوصول إلى العدالة والفساد، كما تسهم كل من الأنظمة الاستبدادية والقادة الديمقراطيين الذين يقوضون العدالة في زيادة إمكانية الإفلات من العقاب على الفساد، بل وفي بعض الحالات تشجيع الفساد من خلال التفاوض عن توقيع العقوبات على المخطئين ومرتكبي الأفعال غير المشروعة.

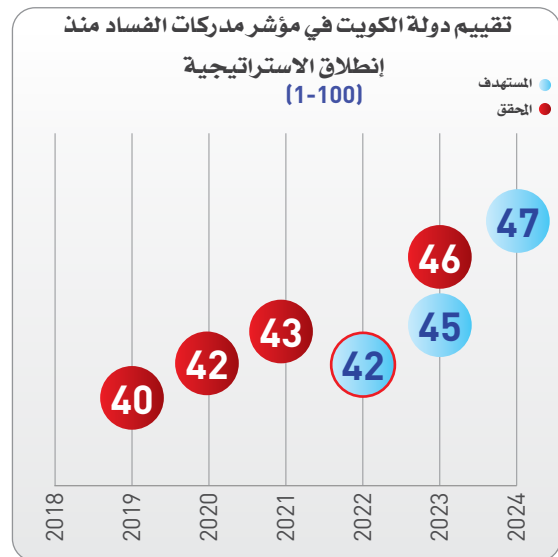
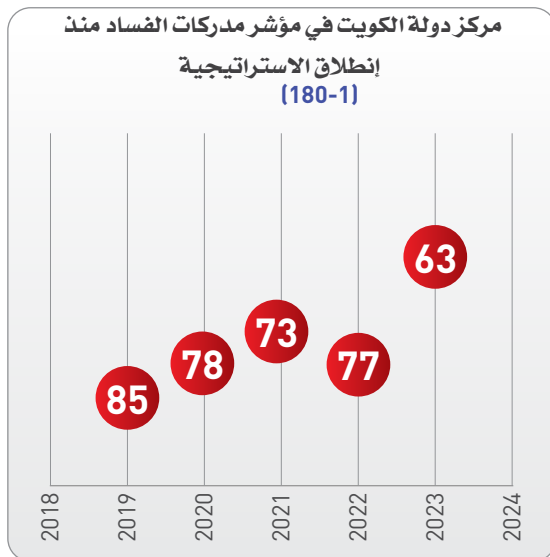
وقد ارتفعت درجة دولة الكويت عن العام الماضي بمقدار أربع درجات من (42) إلى (46) من أصل (100) درجة، ويتقدم أربعة عشر مركزاً من (77) إلى (63) من أصل (180) دولة، وهي أعلى درجة حصلت عليها منذ عام 2015.

علمًا بأنه يتم حساب درجة الدولة على مقياس مئوي (0 = أعلى درجة فساد، 100 =

السنة	الدرجة	تغير الدرجة	المركز	تغير الترتيب
2019	40	-	85	-
2020	42	+2 ↑	78	+7 ↑
2021	43	+1 ↑	73	+5 ↑
2022	42	-1 ↓	77	-4 ↓
2023	46	+4 ↑	63	+14 ↑

الجدول رقم (1) علاقة تغيير الدرجة مع تغيير المركز لدولة الكويت

كما يرصد الشكل (1) تطور درجات دولة الكويت وترتيبها عالمياً في مؤشر مدركات الفساد من عام 2019 (سنة إطلاق الاستراتيجية الوطنية) حتى عام 2023.



الشكل (1) تطور درجات دولة الكويت وترتيبها عالمياً في مؤشر مدركات الفساد من عام 2019 إلى عام 2023

التغيرات في التقييم والمراكز على مؤشر مدركات الفساد في دول مجلس التعاون الخليجي بين العامين 2022 و2023:



الكويت على مؤشر مدركات الفساد 2023

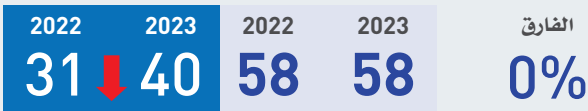
قفزت من المركز (77) إلى (63) دولياً



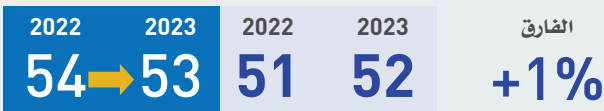
الإمارات العربية المتحدة



قطر



المملكة العربية السعودية



الكويت



سلطنة عمان



البحرين



من المهم الإشارة إلى أن تغير الدرجة بمقدار معين لا يُصاحبه بالضرورة تغير في المرتبة بنفس المقدار.

المصدر: منظمة الشفافية الدولية

الجدول رقم (2) درجات وترتيب دول مجلس التعاون في مؤشر مدركات الفساد في عام 2022 و2023

ترتفع **14** مركزاً
في الترتيب العالمي

تتقدم **4** درجات
في مؤشر مدركات
الفساد العالمي
لعام 2023

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)

تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعاهدة الدولية الأبرز والتي تم تبنيها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر 2003. وتعتبر هذه الاتفاقية الأداة الرئيسية لمواجهة الفساد حول العالم. وقد مثلت عملية التفاوض الدولي حول هذه المعاهدة والتصديق عليها من قبل 168 دولة أحد أهم الإنجازات المشهودة في مجال مكافحة الفساد على المستوى الدولي من خلال تقديم معالجة دولية لمشكلة دولية.

وقعت دولة الكويت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 9 ديسمبر 2003 كما قامت بالتصديق عليها بموجب القانون رقم 47 لسنة 2006، إعمالاً لحكم المادة 70 من الدستور الكويتي، والتي تنص على أن المعاهدات المصدق عليها تكون لها قوة القانون اعتباراً من تاريخ التصديق عليها وإصدارها. وأصبحت بذلك الكويت رسمياً دولة طرفاً في الاتفاقية في 16 فبراير 2007.

إن الاستراتيجية بما تحتويه من التشريعات والنظم والسياسات والإجراءات والممارسات ذات العلاقة، تتوافق مع أفضل المعايير الدولية التي تتبناها الاتفاقية بما يرتقي بدولة الكويت لتكون مثلاً يحتذى به بين الدول المماثلة وعلى المستوى الدولي.

الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

أصدرت جامعة الدول العربية الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد بحيث تكون الأداة الرسمية الأولى على المستوى العربي لمكافحة الفساد إذ قامت بالتوقيع عليها 21 دولة عربية في 21 ديسمبر 2010. حيث قام وزراء الداخلية ووزراء العدل العرب بالتوقيع على تلك الاتفاقية.

تنص الاتفاقية على أنها تهدف إلى تفعيل الجهود العربية والدولية الرامية إلى مكافحة كافة أوجه الفساد والتصدي له لا سيما فيما يتعلق بتسليم المجرمين واسترداد الممتلكات المنهوبة. كما تؤكد الاتفاقية على أن التصدي للفساد لا يقتصر دوره على السلطات الرسمية وإنما يشمل أيضاً الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني التي ينبغي أن تؤدي دوراً فعالاً في هذا المجال. وفي الوقت نفسه، تؤكد الاتفاقية العربية على المساواة الكاملة بين الدول وأهمية احترام سيادة الدول الأطراف في هذه المعاهدة.

عرّفت الاتفاقية أفعال الفساد على أنها تشمل 13 جريمة من بينها الرشوة في الوظائف العمومية وشركات القطاع العام والخاص، ورشوة موظفي المؤسسات الدولية العموميين فيما يتعلق بتصرف الأعمال التجارية الدولية، وغسل العائدات الإجرامية، والإثراء غير المشروع، وإساءة استغلال الوظائف العمومية، والمتاجرة بالنفوذ، واختلاس الممتلكات للمؤسسات العامة والخاصة، وإعاقة سير العدالة.

علاوة على ذلك، تنص الاتفاقية على أن أهمية الوقاية من الفساد لا تقل عن ملاحقة مرتكبيه، ويكون ذلك من خلال رفع الوعي حول مخاطر الفساد بين المواطنين وتوضيح التدابير التي يجب أن تتخذها الدول الأعضاء للتأكد من مشاركة المواطنين بفعالية في مكافحة الفساد مثل تطوير معايير الشفافية والمنافسة في المشتريات العامة وتطوير قواعد السلوك المهني في الخدمات العامة.

المعاهدات والاتفاقيات الأخرى الموقعة:

اتفاق إنشاء الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد بصفتها منظمة دولية

تعتبر الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد أول أكاديمية دولية متخصصة لمكافحة الفساد، وهي تعمل على تحديد أوجه القصور في علوم وممارسات مكافحة الفساد، والتغلب عليها عبر تمكين وتدريب المختصين في هذا المجال. وقّعت دولة الكويت على هذه الاتفاقية في 5 مارس 2015 وصادقت عليها في 4 مايو 2015. يهدف اتفاق إنشاء الأكاديمية إلى تعزيز فاعلية وكفاءة مكافحة الفساد والوقاية من مخاطره من خلال:

1. تقديم التعليم الأكاديمي والتدريب المهني اللازم فيما يتعلق بمكافحة الفساد.
2. إجراء ودعم البحوث المتعلقة بكافة جوانب الفساد.
3. تقديم كافة أوجه المساعدة الفنية والتقنية لمكافحة الفساد.
4. تعزيز التعاون الدولي والتواصل بين الأطراف المشاركة لمكافحة الفساد.

الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: تم التوقيع على الاتفاقية في 21 ديسمبر 2010 بين كافة الدول الأعضاء في الجامعة العربية لفرض تعزيز الإجراءات الهادفة إلى دعم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعزيز التعاون بين الدول في هذا الشأن.

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود: وقّعت دولة الكويت على هذه الاتفاقية في 12 مايو 2006. وتهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز التعاون لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود بفاعلية وكفاءة.

الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود: تهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز التعاون بين الدول العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود، وقّعت دولة الكويت على هذه الاتفاقية في 21 ديسمبر 2012 وصادقت عليها في 5 سبتمبر 2013.

مذكرات التفاهم:

وقّعت "نزاهة" مجموعة من مذكرات التفاهم مع هيئات مكافحة الفساد النظرية من أجل تعزيز التعاون الثنائي في مجالات منع ومكافحة الفساد، وهي كالتالي:

- مذكرة تفاهم بين حكومة دولة الكويت (الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة") وبين حكومة جمهورية فرنسا (الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد) بشأن التعاون الثنائي في مجالات مكافحة الفساد.
- مذكرة تفاهم بين حكومة دولة الكويت (الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة") وحكومة دولة فلسطين (هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية) بشأن التعاون المشترك في مجالات مكافحة الفساد والوقاية من مخاطره.
- مذكرة تفاهم بين حكومة دولة الكويت (الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة") وبين جمهورية مصر العربية (هيئة الرقابة الإدارية) بشأن التعاون الثنائي في مجالات مكافحة الفساد والوقاية منه.
- مذكرة تفاهم بين حكومة دولة الكويت (الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة") وبين حكومة المملكة العربية السعودية (هيئة الرقابة ومكافحة الفساد "نزاهة") بشأن تعزيز وتنسيق التعاون الثنائي في مجال منع ومكافحة الفساد.





4

الإطار العام لإستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

1. المواطنة مع الأولويات الوطنية:

إن محاربة الفساد من أهم ممكنات تحقيق رؤية الكويت 2035

أطلقت دولة الكويت رؤيتها الوطنية "رؤية كويت جديدة 2035" في يناير 2017، وتهدف هذه الرؤية إلى تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري وثقافي إقليمي جاذب للاستثمار، بالإضافة إلى دورها في تعزيز تنوع مصادر الدخل وخفض الاعتماد الكلي على الإيرادات النفطية بشكل تدريجي.

تم تصميم رؤية الكويت 2035 على أساس 7 ركائز لتحقيق 5 توجهات استراتيجية كما هو موضح في الشكل أدناه. وتعتبر مكافحة الفساد من أهم عوامل تحقيق هذه الركائز والأهداف بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث تساهم في تحسين الإدارة الحكومية الفاعلة، وتعزز المساءلة والشفافية في إدارة الأموال العامة، بالإضافة إلى تعزيز فعالية الحكومة من خلال تحسين صياغة السياسات العامة وتحسين إجراءات العمل الحكومية.

رؤية الكويت 2035

الأهداف

مكانة عالمية متميزة	مجتمع مترابط	اقتصاد مزدهر ومستدام	حكومة فاعلة وشفافة	مشاركة المواطن واحترام القانون
1 إدارة حكومية فاعلة				
		القوانين الأفضل لتشجيع مشاركة أكبر للقطاع الخاص	وضوح المسؤوليات والحكومة الفعالة سيعزز صياغة السياسات العامة إدارة الإنفاق العام أساسيا لاستدامة المالية العامة	ستعزز القوانين العادلة مبدأ المساءلة لدى الحكومة
2 إقتصاد مستدام ومتنوع				
اقتصاد قوي يعزز مكانة الكويت دوليا	اقتصاد يوفر الوظائف والدخل اللازم للمواطنين	تنوع مصادر الدخل سيساعد على رخاء الدولة		
3 بنية تحتية متطورة				
نمو النقل الجوي لتعزيز التواصل الدولي	توفر أفضل المرافق والخدمات للمواطنين	بنية تحتية فعالة ستعزز نمو الاقتصاد	تحسين تطبيق التكنولوجيا لتعزيز الشفافية في تقديم الخدمات	
4 بيئة معيشية مستدامة				
	الاسكان والخطط السليمة بيئياً مستوى عيش أفضل	برامج اسكان فعالة لتعزيز الاقتصاد	ترشيد الدعمات لدعم استدامة المالية العامة	
5 رعاية صحية عالية الجودة				
	تحسين جودة نظام الرعاية الصحية العامة لتوفير حياة أطول وأكثر صحة			

رؤيا

بالأهمية: مكافحة الفساد أمر بالغ الأهمية لتحقيق النتائج المتوقعة من رؤية 2035.
مهم: مكافحة الفساد أمر مهم لتحقيق النتائج المتوقعة من رؤية 2035.
ذو صلة: مكافحة الفساد أمر مرتبط وذو صلة بتحقيق نتائج أفضل من رؤية 2035.



مشاركة المواطن واحترام القانون	حكومة فاعلة وشفافة	اقتصاد مزدهر ومستدام	مجتمع مترابط	مكانة عالمية متميزة
		نظام تعليم أفضل لتوفير رأسمال بشري مؤهل	نظام تعليم أفضل لتوفير مهارات ومعرفة أكبر في المجتمع	



تعزيز سيادة القانون لضمان الأمن والسلام	الاستثمارات الأجنبية لتحفيز الاقتصاد	التأثير الدولي أساسي لتطوير الروابط الاقتصادية والسياسية

بالغ الأهمية: مكافحة الفساد أمر بالغ الأهمية لتحقيق النتائج المتوقعة من رؤية 2035.

مهم: مكافحة الفساد أمر مهم لتحقيق النتائج المتوقعة من رؤية 2035.

ذو صلة: مكافحة الفساد أمر مرتبط وذو صلة بتحقيق نتائج أفضل من رؤية 2035.

المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة (أهداف الأمم المتحدة العالمية)

حرصت استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد على الانسجام مع التزامات دولة الكويت على الصعيد الدولي فيما يخص العلاقة بين الفساد والتنمية، مع التركيز على الإطارين الأبرز في هذا المجال وهما أهداف التنمية المستدامة (أهداف الأمم المتحدة العالمية للعام 2030)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد للعام 2003.

تتضمن أهداف التنمية المستدامة للعام 2030 سبعة عشر (17) هدفاً، وقد صادقت عليها دولة الكويت في سبتمبر 2015. تُعتبر الطبيعة المترابطة والمتكاملة لهذه الأهداف ذات أهمية كبيرة لضمان تحقيق الغرض من هذه الخطة الأممية الجديدة. حيث أن نجاح دولة الكويت في تحقيق الطموحات الكاملة لهذه الخطة من شأنه أن يحسّن حياة جميع السكان من مواطنين ومقيمين على نحو ملموس، بما يسهم في تحويل دولة الكويت والعالم أجمع إلى الأفضل.

في هذا الإطار، تم إعداد استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد لتمكين دولة الكويت من اتخاذ خطوات ملموسة لتحقيق نموذج سباق عالمي في تحقيق الخطة الأممية لأهداف التنمية المستدامة، وتحديدًا فيما يخص هدفها السادس عشر (16) الخاص "بالسلام والعدل والمؤسسات القوية"، والذي ستسعى بموجبه دول العالم إلى تعزيز المجتمعات السلمية الشاملة للجميع تحقيقاً للتنمية المستدامة، وتوفير سبل الوصول إلى العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على كافة المستويات. في هذا الإطار، تمت مواءمة استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد مع الهدف السادس عشر (16) من "أهداف التنمية المستدامة" نحو تحقيق مقاصده المتعلقة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وهي:

16.3 تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وكفالة المساواة في الوصول إلى العدالة للجميع.

16.4 خفض التدفقات المالية والأسلحة غير المشروعة إلى حد كبير، وتعزيز استعادة الأصول المسروقة وإعادتها، ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة بحلول عام 2030.

16.5 الحد بشكل كبير من الفساد والرشوة بجميع أشكالها.

16.6 إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.

16.7 ضمان الاستجابة والنهج التشاركي في اتخاذ القرارات التمثيلية على جميع المستويات.

16.8 ضمان وصول المواطنين إلى المعلومات، وحماية الحريات الأساسية، بموجب التشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية.

2. الرؤية والرسالة والأهداف

بذلت دولة الكويت جهوداً عديدة لمحاربة الفساد خلال السنوات السابقة، وعملت على إطلاق الاستراتيجية الوطنية الأولى لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد لتنظيم هذه الجهود، حيث تم إعداد الاستراتيجية من قبل الهيئة العامة لمكافحة الفساد في إطار من التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية. "هذه الاستراتيجية هي الأولى من نوعها على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي من حيث منهجية الإعداد التشاركية، والأولى خلال عقد من الزمن على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي" (وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

تمت رعاية إطلاق واعتماد استراتيجية الكويت الأولى لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد من سمو أمير البلاد المغفور له الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح (طيب الله ثراه) في 15 يناير 2019 ضمن فعاليات مؤتمر الكويت الدولي الأول لمكافحة الفساد والذي عقد تحت عنوان "النزاهة من أجل التنمية" في 15 و 16 يناير 2019.

تمتد استراتيجية الكويت الأولى لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد لخمس سنوات من العام 2019 حتى العام 2024. وتسعى إلى توفير مساهمة جوهرية في تحقيق مستهدفات دولة الكويت في عملية الإصلاح والتحول المؤسسي، بدءاً من استكمال العمل على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وصولاً إلى تحقيق معدلات أفضل على مؤشرات التنمية المستدامة وفق رؤية كويت جديدة مروراً بتحسين موقع دولة الكويت على المؤشرات الدولية ذات العلاقة بالنزاهة ومكافحة الفساد.

ولتحقيق أهداف استراتيجية الكويت الأولى لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، يتعين أن تتمحور الاستراتيجية حول رؤية واضحة وطموحة، وتعكس رسالة محددة وقابلة للتطبيق، وتبني مبادئ وقيم تعبر عن جوهر ما تصبو إلى تحقيقه. جميع هذه العناصر تم تصميمها في الاستراتيجية لتعكس تطلعات وقناعة التزام جميع القائمين على إعداد وتنفيذ هذه الاستراتيجية:

استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2019 – 2024



الرسالة

تعزيز قيم وقواعد النزاهة ومكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص والمجتمع عموماً بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.



الرؤية 2024

كويت جديدة تقوم على الثقة ويسودها احترام كامل لمبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة القانون ومشاركة الجميع في نبذ الفساد.

المبادئ



الركائز



3. أولويات استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

الأربعة على (13) أولوية تتدرج ضمنها (47) مبادرة محددة سيتم تنفيذها بين عامين 2019 و 2024. ضمن المحور الأول المتمثل بالقطاع العام، اعتمدت الاستراتيجية (5) أولويات و (22) مبادرة، إضافة إلى أولويتين و (6) مبادرات خاصة بالمحور الثاني حول القطاع الخاص، أما في المحور الثالث حول المجتمع، فيوجد (3) أولويات و (11) مبادرة، في حين يوجد (3) أولويات و (8) مبادرات ضمن المحور الرابع حول الهيئات المتخصصة.

اخترت استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (4) محاور أساسية (القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع والهيئات المتخصصة) لعمليها خلال سنواتها الخمس (2019 - 2024)، وذلك في ظل الرؤية والرسالة والمبادئ المحددة في إطارها العام، بحيث يقوم كل من هذه المحاور الأربعة على هدف استراتيجي عام قابل للرصد والتقييم.

تشتمل استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في مجمل محاورها

استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2024-2019



الهيئات المتخصصة

الأولوية رقم 11: تنمية القدرات

3 مبادرات

الأولوية رقم 12: حماية وتحفيز المبلغين عن الفساد

3 مبادرات

الأولوية رقم 13: التنسيق والتعاون بين الهيئات المتخصصة

2 مبادرات

8 مبادرات

(17%) من إجمالي عدد المبادرات



المجتمع

الأولوية رقم 8: التوعية العامة

3 مبادرات

الأولوية رقم 9: دور التربية والتعليم

4 مبادرات

الأولوية رقم 10: التعاون مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام

4 مبادرات

11 مبادرة

(23%) من إجمالي عدد المبادرات



القطاع الخاص

الأولوية رقم 6: النزاهة والمساءلة في القطاع الخاص

4 مبادرات

الأولوية رقم 7: دور القطاع الخاص في كشف الفساد

2 مبادرتين

6 مبادرات

(13%) من إجمالي عدد المبادرات



القطاع العام

الأولوية رقم 1: الشفافية في إدارة الأموال والشؤون العامة

5 مبادرات

الأولوية رقم 2: التعيين والترقية في القطاع العام

3 مبادرات

الأولوية رقم 3: النزاهة في أداء الوظيفة العامة

5 مبادرات

الأولوية رقم 4: المساءلة في القطاع العام

5 مبادرات

الأولوية رقم 5: فعالية وكفاءة تقديم الخدمات العامة

4 مبادرات

22 مبادرة

(47%) من إجمالي عدد المبادرات

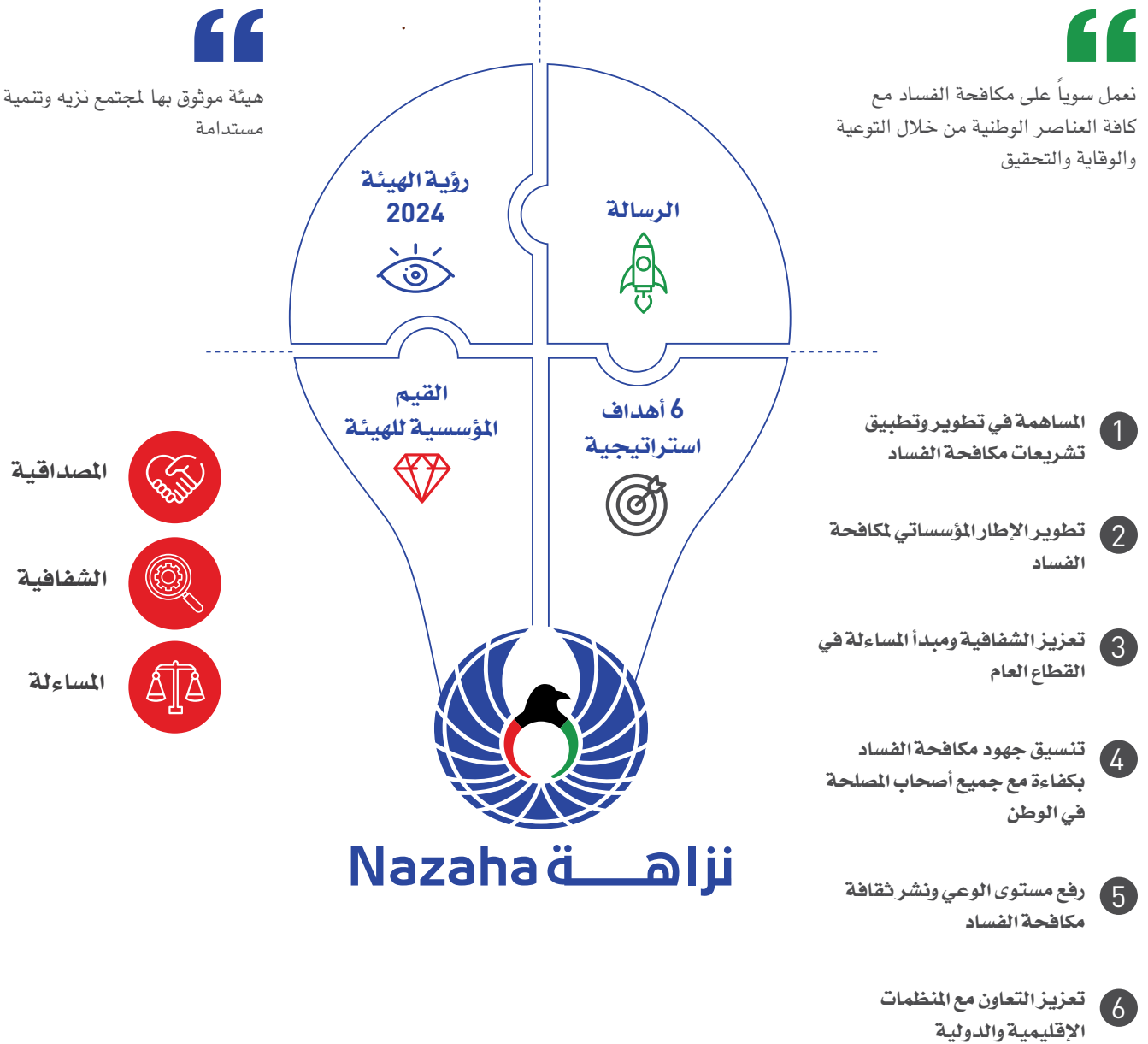
حوكمة الاستراتيجية

الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة"

الهيئة العامة لمكافحة الفساد، هي هيئة مستقلة محايدة أنشأت بموجب القانون رقم (2) لسنة 2016 والصادر بتاريخ 2016/1/24 وقد جاء إنشاء هذه الهيئة كاستجابة لمتطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتي نصت في المادة السادسة على أن "تكفل كل دولة طرف، وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، وجود هيئة أو هيئات، حسب الاقتضاء، تتولى منع الفساد"، كما كان من الدوافع الرئيسية لإنشاء هذه الهيئة ما كشف عنه التطبيق من ضرورة الحاجة إلى وجود الهيئة العامة لمكافحة الفساد في المنظومة المتكاملة لتعزيز النزاهة لكونها استحقاقاً وطنياً حتمياً تقتضيه المصلحة العليا للبلاد.

تم إعداد الاستراتيجية المؤسسية الأولى للهيئة العامة لمكافحة الفساد بالتزامن مع إعداد استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد. حيث تهدف استراتيجية الهيئة إلى تنظيم جهودها في قيادة ودعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية وبناء القدرات المؤسسية للهيئة لتحقيق نطاق عملها وفقاً للقانون.

الاستراتيجية الخمسية الأولى لـ"نزاهة" 2019-2024





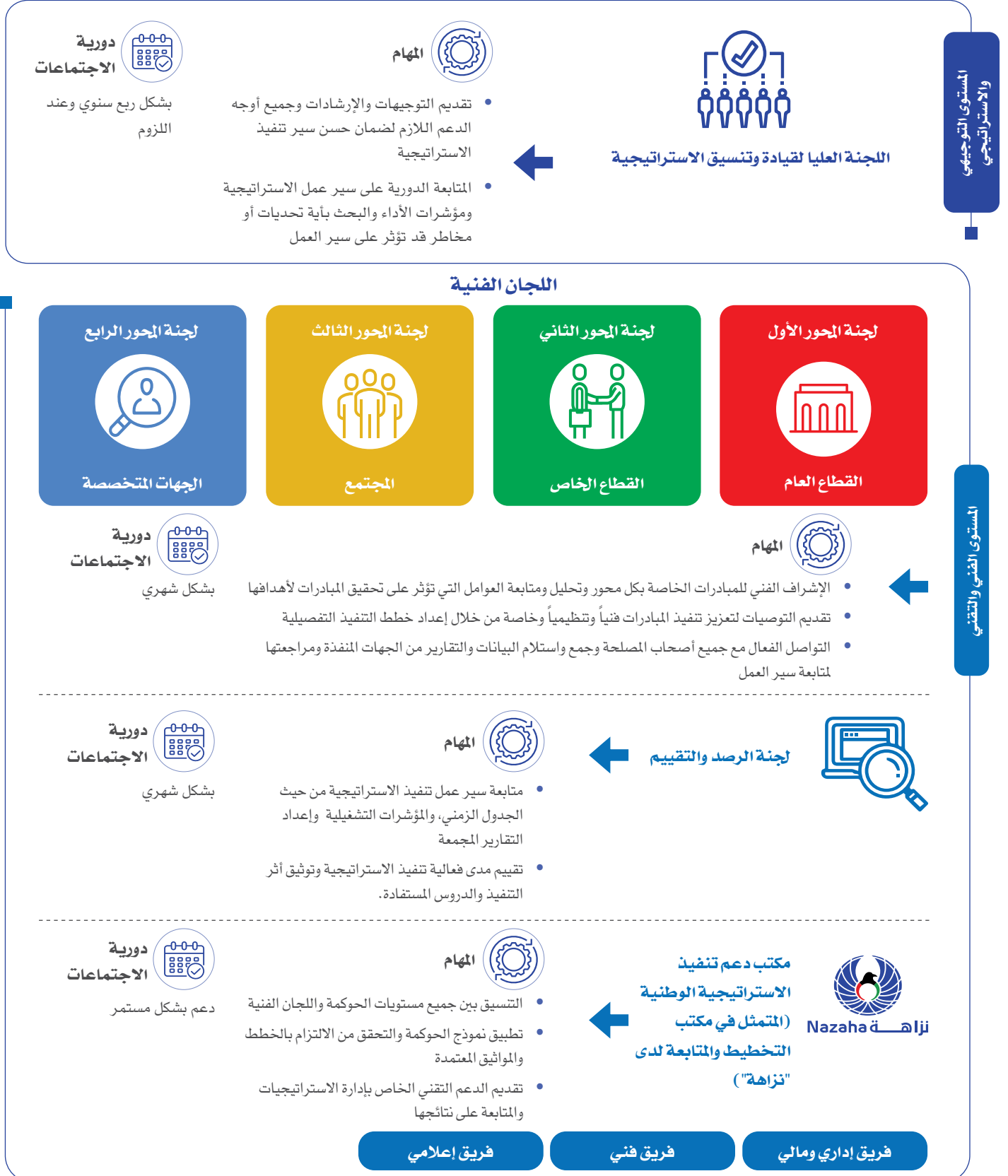
5

نموذج حوكمة قيادة وتنفيذ استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

1. مكونات نموذج الحوكمة

تُعد الآلية المعتمدة لحوكمة استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد أمراً جوهرياً لنجاح الاستراتيجية، حيث تحكم هذه الآلية التواصل الفعال ووضوح المسؤوليات بين مكونات القيادة والتنفيذ والمتابعة والتقييم للاستراتيجية، بالإضافة إلى تفعيل آلية اتخاذ القرار، وتوفير مستويات الدعم الفني والتقني والإداري بشكل فعال. لقد تم اعتماد نموذج حوكمة واضح ومنسق وفعال يستقي الممارسات الفضلى عالمياً ويتناسب مع بيئة العمل والنظام المؤسسي والقانوني في دولة الكويت. تقوم آلية حوكمة الاستراتيجية على (4) مكونات أساسية كما هو موضح في الشكل التالي:

هيكل آلية التنفيذ





6

نتائج وسير عمل استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

1. المحور الأول: القطاع العام

الهدف الاستراتيجي: حماية نزاهة القطاع العام وتطوير فعالية وكفاءة الخدمات العامة التي يقدمها في إطار من الشفافية والمساءلة.

(أ) نظرة عامة عن التقدم المحرز

المبادرات في المحور الأول:

بدأت

لم تبدأ

الأولوية رقم 1



الشفافية في إدارة
الأموال والشؤون العامة

المبادرة رقم 1.1: ضمان الحق في الحصول على المعلومات

المبادرة رقم 1.2: مراجعة وتعديل النصوص القانونية المنظمة لتمويل الحملات الانتخابية

المبادرة رقم 1.3: تعزيز الالتزام بنظام الكشف عن الذمة المالية وتطويره

المبادرة رقم 1.4: الوقاية من الفساد في مجال المناقصات العامة

المبادرة رقم 1.5: دعم الجهات الحكومية لنشر المعلومات عن أعمالها بشكل دوري

الأولوية رقم 2



التعيين والترقية
في القطاع العام

المبادرة رقم 2.1: إرساء معايير موضوعية على أساس الكفاءة للدخول إلى الوظيفة العامة والتدرج فيها

المبادرة رقم 2.2: إقرار آلية خاصة لإختيار شاغلي المناصب العليا بشكل شفاف وفق معايير موضوعية

المبادرة رقم 2.3: تدعيم نظام الخدمة المدنية والنظر في إنشاء معهد مختص لتدريب موظفي القطاع العام باختلاف درجاتهم

الأولوية رقم 3



النزاهة في أداء
الوظيفة العامة

المبادرة رقم 3.1: مراجعة وتنقيح مدونة قواعد سلوك موظفي القطاع العام التابعين للسلطة التنفيذية

المبادرة رقم 3.2: إعداد وتنفيذ برامج تدريبية حول مدونة سلوك موظفي القطاع العام

المبادرة رقم 3.3: إعداد مدونات سلوك خاصة بأعضاء مجلس الأمة والعاملين بمجلس الأمة

المبادرة رقم 3.4: دعم المجلس الأعلى للقضاء لإعداد وتعميم مدونات سلوك خاصة بالقضاة وأعضاء النيابة العامة وسائر الموظفين العاملين العاملين تحت إشرافهم

المبادرة رقم 3.5: دعم وزارة الداخلية لإعداد وتعميم مدونات سلوك خاصة بموظفيها بمن فيهم أعضاء الشرطة

المحور الأول



القطاع العام

المبادرة رقم 4.1: تطوير إدارة أداء الموظفين العاميين وإجراء تقييمات دورية لهم

المبادرة رقم 4.2: مراجعة وتعزيز معايير وآليات المساءلة في القطاع العام بما فيها المحاسبة والتدقيق والرقابة

المبادرة رقم 4.3: مراجعة وتعزيز تدابير ضمان المساءلة في الشركات المملوكة من الدولة

المبادرة رقم 4.4: إرساء وتنفيذ منظومة لإدارة تعارض المصالح

المبادرة رقم 4.5: تعديل التشريعات اللازمة لتجريم الإثراء غير المشروع بشكل فعال

الأولوية رقم 4



المساءلة في
القطاع العام

المبادرة رقم 5.1: مراجعة وتبسيط الإجراءات البيروقراطية المطلوبة للحصول على الخدمات العامة

المبادرة رقم 5.2: متابعة العمل على إعداد وتطوير منصات الحكومة الإلكترونية اللازمة لميكنة إجراءات الحصول على الخدمات العامة

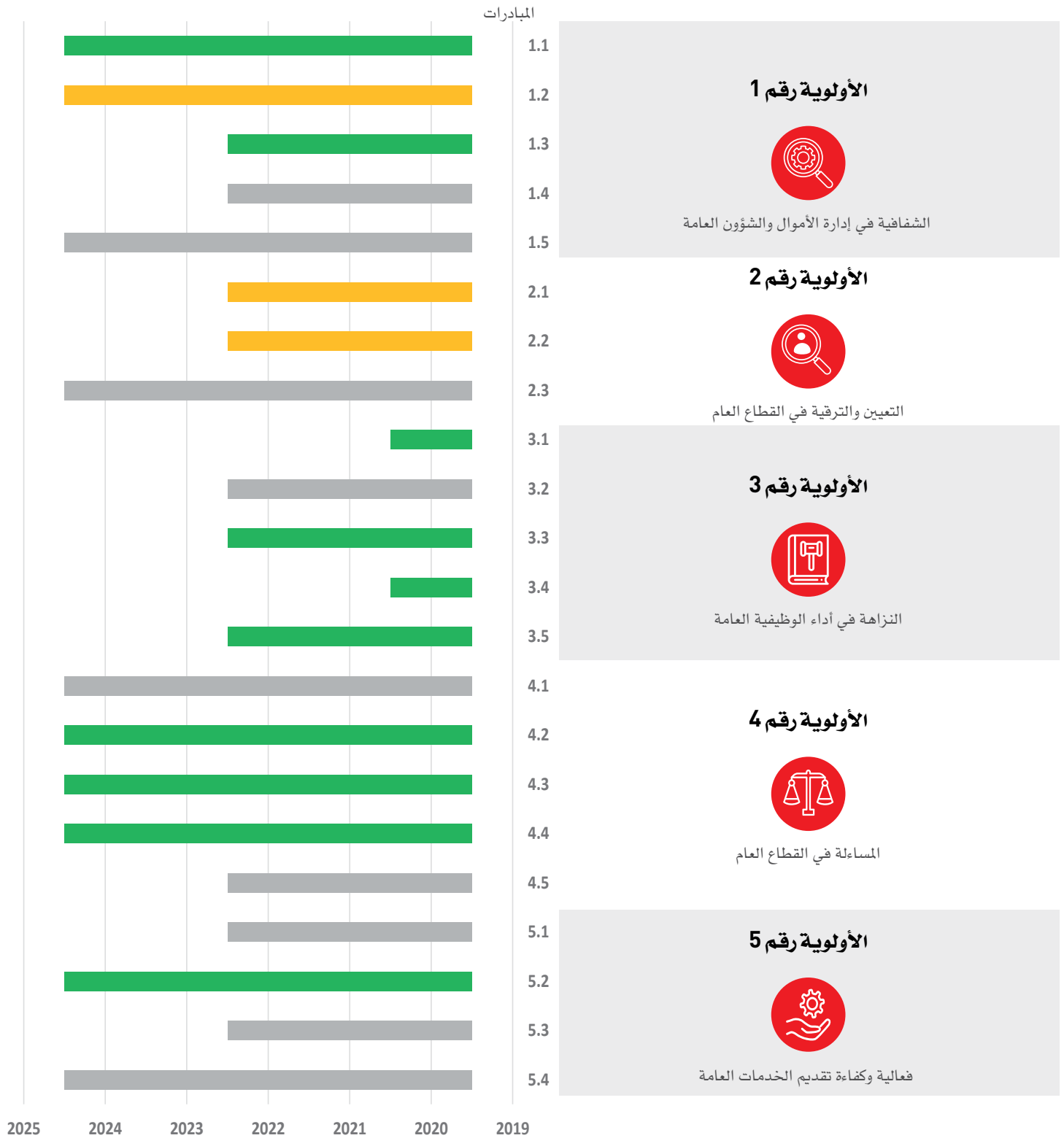
المبادرة رقم 5.3: إعداد أدلة مبسطة للجمهور عن كيفية الحصول على الخدمات العامة ونشرها ورقياً وإلكترونياً

المبادرة رقم 5.4: إدماج نظم إدارة مخاطر الفساد في القطاعات التي تقدم خدمات عامة لتحديد ومعالجة مكامن الخلل بشكل دوري ومستدام

الأولوية رقم 5



فعالية وكفاءة
تقديم الخدمات العامة



الأولوية رقم 1



الشفافية في إدارة الأموال والشؤون العامة

الأولوية رقم 2



التعيين والترقية في القطاع العام

الأولوية رقم 3



النزاهة في أداء الوظيفة العامة

الأولوية رقم 4



المساواة في القطاع العام

الأولوية رقم 5



فعالية وكفاءة تقديم الخدمات العامة

■ متوافق على المسار الصحيح
■ انحراف بسيط عن الخطة لكن يمكن تداركه
■ غير متوافق - خارج عن المسار مع احتمال عدم الالتزام بالجدول الزمني/ أو مخاطر جوهريّة على الإنجاز

لمعرفة تفاصيل الإنجاز لكل مبادرة يرجى الرجوع لصفحة 41 من التقرير

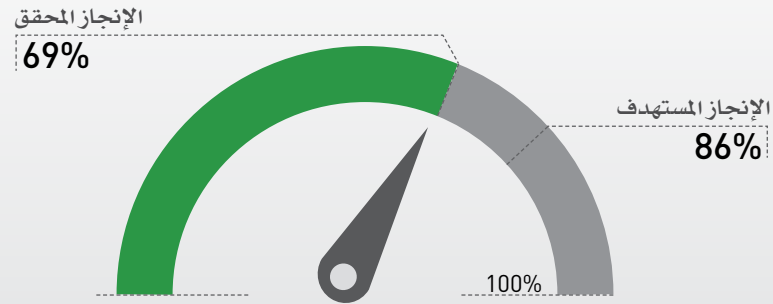
ب) النتائج المستهدفة من المحاور والمبادرات في ختام الاستراتيجية



لبنان الوطن بنزاهة

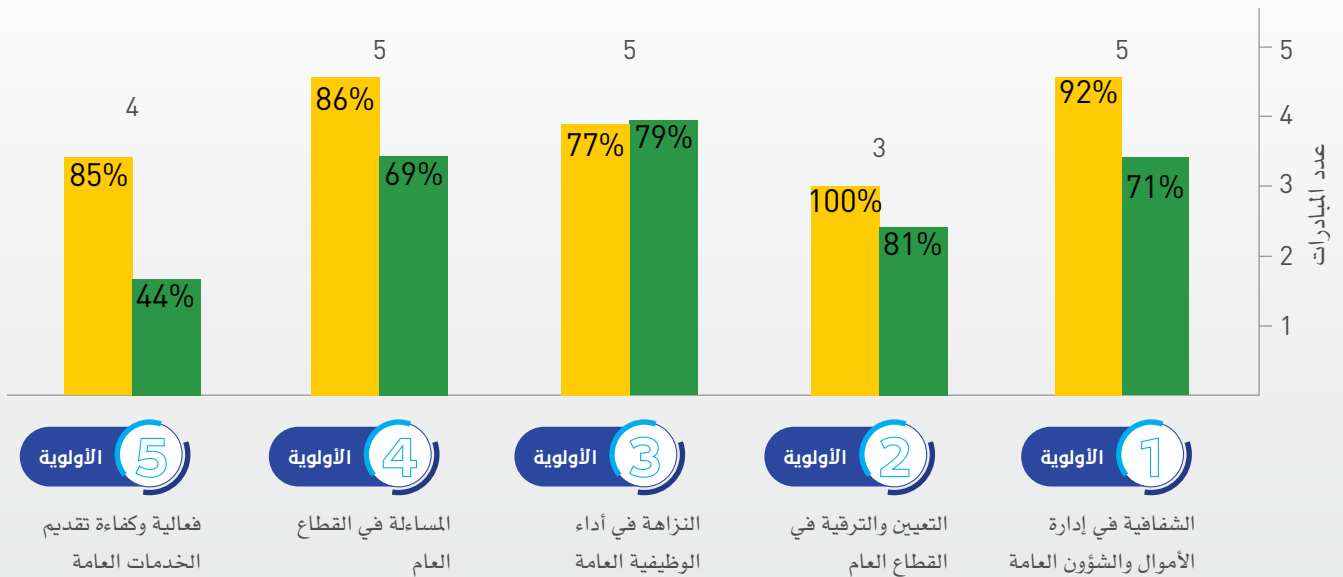


توزيع المبادرات وفقاً لتوافقها مع الجدول الزمني

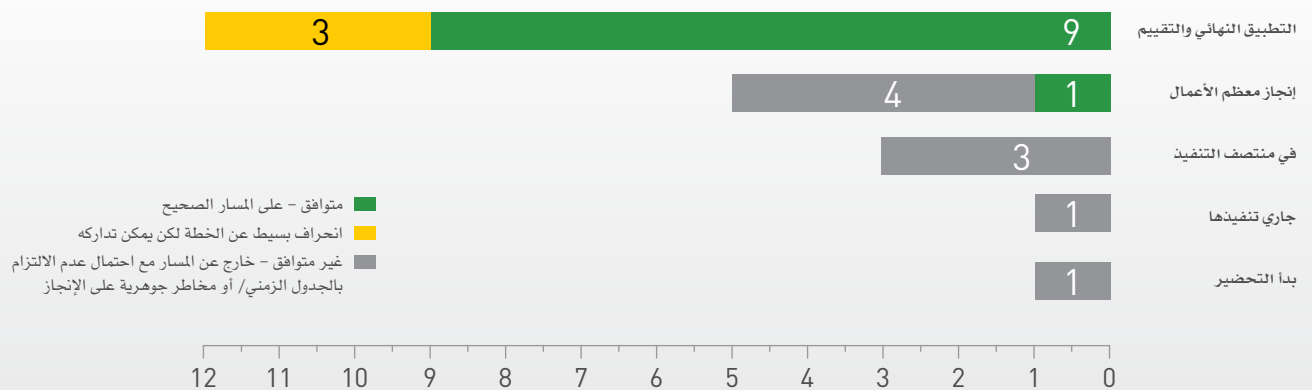


حالة التقدم المحرز في الأولويات

الإنجاز المحقق الإنجاز المستهدف

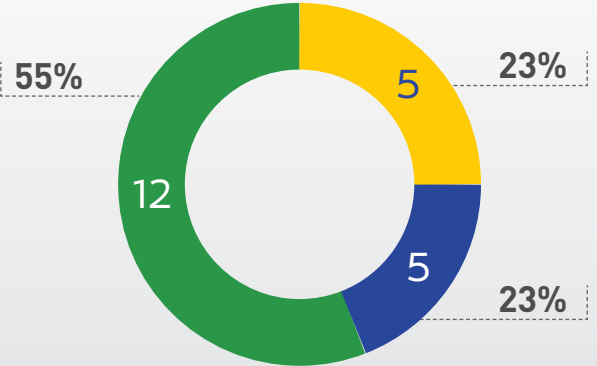


توزيع المبادرات وفقاً لتوافقها مع الجدول الزمني، ووفقاً لنسبة الإنجاز



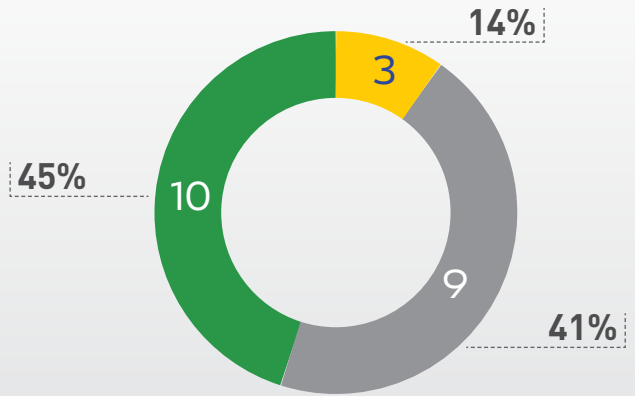
توزيع المبادرات وفقاً لنسبة الإنجاز

جاري التنفيذ - التقدم حتى 50% من خطوات المبادرة
إنجاز معظم الأعمال - التقدم حتى 75% من خطوات المبادرة
التطبيق النهائي والتقييم - التقدم حتى 100% من خطوات المبادرة

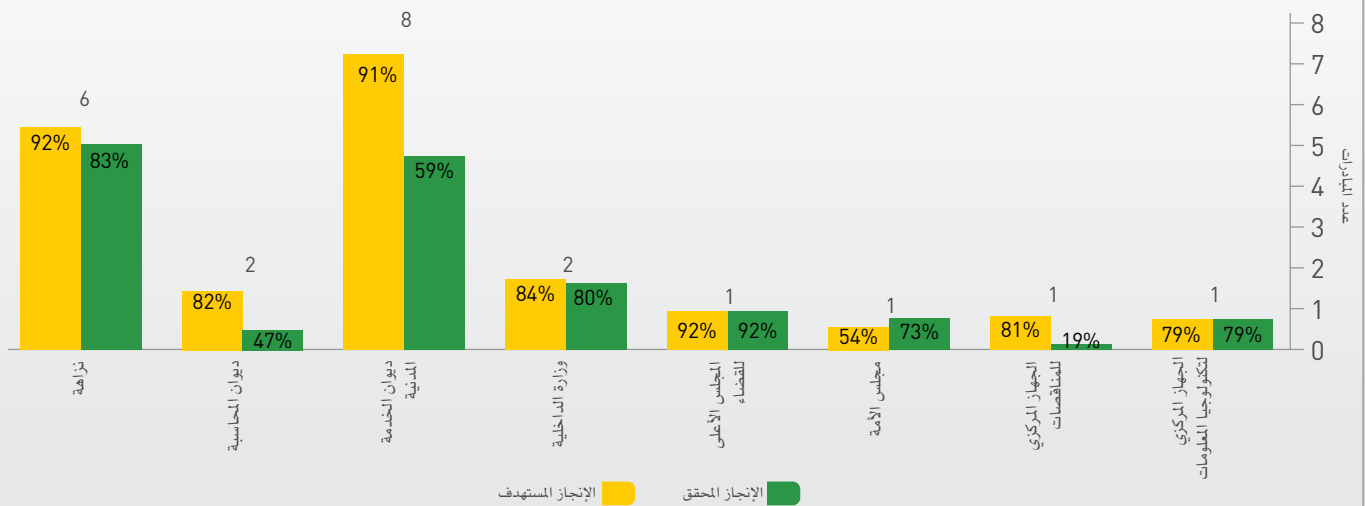


نسبة الالتزام بالخطة المعتمدة

متوافق - على المسار الصحيح
انحراف بسيط عن الخطة لكن يمكن تداركه
غير متوافق - خارج عن المسار مع احتمال عدم الالتزام بالجدول الزمني/ أو مخاطر جوهريّة على الإنجاز



الجهة المنفذة للمبادرة



يتم تقييم نسبة إنجاز المبادرات وفقاً للمعيار التالي:



مرحلة التطبيق النهائي والتقييم



إنجاز معظم الأعمال



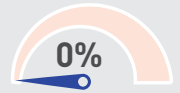
في منتصف التنفيذ



جاري التنفيذ



بدأ التحضير



لم تبدأ

الأولوية رقم 1: الشفافية في إدارة الأموال والشؤون العامة

حالة التقدم المحرز: 71%

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
1.1	المستهدف 100% ضمان الحق في الحصول على المعلومات 100% مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	• صدور القانون رقم 12 لسنة 2020 بشأن حق الاطلاع على المعلومات ونشره في الجريدة الرسمية في سبتمبر 2020 وصدور اللائحة التنفيذية في يناير 2021. • الاستمرار بتنفيذ العديد من برامج التوعية بالقانون وأهدافه وآلية تنفيذه وذلك من قبل "نزاهة" حيث قامت بتقديم عدة ورش توعية لعدة جهات حكومية. • بدأت "نزاهة" برصد وتقييم مدى فعالية تطبيق القانون رقم (12) لسنة 2020 بشأن قانون حق الاطلاع على المعلومات، وإعداد تقرير تقييم عن مدى تطبيق الجهات الحكومية البالغ عددها (90) للقانون بهدف قياس مدى تطبيق الجهات ومدى استيفائهم لمتطلبات الإفصاح الطوعي، وقد تضمن النموذج الذي نشرته "نزاهة" على جميع الجهات الحكومية دليلاً يحتوي على قوائم معلومات بلغ عددها (14) بند، والواجب على الجهات الخاضعة للقانون الإفصاح عنها وذلك لإرساء مبدأ الشفافية والنزاهة في المعاملات الإدارية والاقتصادية في دولة الكويت. • أدرجت الحكومة ضمن برنامج عملها 2023 - 2027 مشروع تعديل القانون رقم (12) لسنة 2020 بشأن قانون حق الاطلاع على المعلومات من قبل وزارة العدل.	نزاهة Nazaha
1.2	المستهدف 100% مراجعة وتعديل النصوص القانونية المنظمة لتمويل الحملات الانتخابية 100% مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	• صدور القانون رقم (120) لسنة 2023 بشأن انتخاب أعضاء مجلس الأمة "إنشاء المفوضية العامة للانتخابات" والتي تعنى بكل ما يتعلق بالعملية الانتخابية ومنها وضع القواعد المنظمة للدعاية والحملات والنفقات الانتخابية ومصادر التمويل ومبلغ الحد الأعلى لتمويلها والإنفاق عليها. • بانتظار صدور مرسوم تشكيل أعضاء المفوضية العامة للانتخابات والأمانة العامة لها، كما تقوم وزارة الداخلية بمشاركة عدة جهات بالعمل على إعداد مسودة اللائحة التنفيذية تمهيداً لعرضها على أعضاء المفوضية للنظر والاعتماد بعد صدور مرسوم تعيينهم.	وزارة الداخلية
1.3	المستهدف 100% تعزيز الالتزام بنظام الكشف عن الذمة المالية وتطويره 100% مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	• الانتهاء من كافة إجراءات المبادرة وجاري عملية التطبيق النهائي والتقييم لعملية الالتزام بتقديم إقرارات الذمة المالية وفحصها وذلك وفقاً لنصوص قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد. • استمرار "نزاهة" بعقد وتنفيذ برامج تدريبية وتوعوية بالتنسيق مع أصحاب المصلحة لضمان الالتزام بتقديم إقرارات الذمة المالية وتوفير كافة البيانات. • بلغت نسبة الالتزام بتقديم إقرار الذمة المالية: 98.1% وبلغت نسبة الفحص: 97%.	نزاهة Nazaha
1.4	المستهدف 100% الوقاية من الفساد في مجال المناقصات العامة 25% جاري التنفيذ	• ضم برنامج عمل الحكومة 2023 - 2027 مشروع التعديل على القانون رقم (49) لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة وذلك من قبل الجهاز المركزي للمناقصات العامة.	الجهاز المركزي للمناقصات العامة

الجهة المنفذة	الإجراء	المبادرة	#
	- قامت "نزاهة" بالاطلاع على أفضل الممارسات الدولية والمحلية في إعداد التقارير السنوية بالإضافة إلى القانون رقم (12) لسنة 2020 بشأن قانون حق الاطلاع على المعلومات وما يحتويه من مواد تلزم الجهات بنشر أدلة تحتوي على قوائم المعلومات المتاح الكشف عنها عن الجهة بهدف إعداد مسودة دليل إرشادي عن آلية ومحتوى إعداد التقارير السنوية. - كما حصرت "نزاهة" تقارير جميع الجهات الحكومية وفقاً للآلية التالية: 1. مدى إلزام قانون إنشاء الجهات الحكومية بإصدار تقارير (سنوية - نصف سنوية - شهرية). 2. مدى تطبيق الجهات الحكومية للقانون رقم (12) لسنة 2020 بشأن حق الاطلاع على المعلومات. 3. تصنيف الجهات الحكومية وفقاً للتصنيف الإداري المعتمد في دولة الكويت (وزارات - إدارات حكومية - جهات مستقلة - جهات ملحقة - شركات مملوكة من الدولة - منظمات نفع عام - أخرى). 4. أدوات نشر التقرير: (إصدار كتاب سنوي - نصف سنوي - ربع سنوي)، نشر في الموقع الإلكتروني الرسمي للجهة، نشر إحصائية دورية، مجلات شهرية. - قامت "نزاهة" بإعداد مسودة الدليل الإرشادي عن تقارير الجهات الحكومية وفقاً لأفضل الممارسات العالمية بما يحقق أعلى مستويات الشفافية ليتم تقديم الدليل للجهات الحكومية والتوصية بتدريب منسبها على حسن تطبيق الدليل.	المستهدف 100% دعم الجهات الحكومية لنشر المعلومات  75% إنجاز معظم الأعمال	1.5



#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
2.1	المستهدف 100% إرساء معايير موضوعية على أساس الكفاءة للدخول إلى الوظيفة العامة والتدرج فيها 100% مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	- أعد ديوان الخدمة المدنية مشروع قانون بتعديل بعض أحكام مرسوم قانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية ورفع مجلس الوزراء في شهر مارس 2021 متضمناً تحديث القانون للسماح بوضع نظام مركزي للتوظيف في كافة الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة والمستقلة يتولى الديوان تنفيذه بما يحقق المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين. - أدرجت الحكومة ضمن برنامج عملها 2023 - 2027 تحت محور "حكومة منتجة" - برنامج تعزيز الحوكمة والهيكل التنظيمي والقدرات مشروع "إطلاق برنامج متكامل لبناء القدرات واستقطاب الخبرات في المؤسسات الحكومية بالتعاون مع أفضل المؤسسات الدولية في مجالها".	ديوان الخدمة المدنية CIVIL SERVICE COMMISSION
2.2	المستهدف 100% إقرار آلية خاصة لاختيار شاغلي المناصب العليا بشكل شفاف وفق معايير موضوعية 100% مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	- بناء على تكليف مجلس الوزراء الأسبق في سبتمبر 2021 أعد ديوان الخدمة المدنية دراسة عن آلية جديدة لتعيين وترقية القياديين والإشرافيين وتم مناقشتها مع مجلس الخدمة المدنية وفق نظم وصلاحيات المجلس حيث كانت التوصية بأن المشروع بحاجة إلى المزيد من الدراسة. - أصدر مجلس الخدمة المدنية قرار رقم (18) لسنة 2023 والمعدل بقرار (25) لسنة 2023 بشأن آلية اختيار المرشحين لشغل الوظائف القيادية وتم نشر القرار في جريدة الكويت اليوم بتاريخ 2023/8/6. - تتضمن قائمة المتطلبات التشريعية المدرجة ضمن برنامج عمل الحكومة 2023 - 2027 مشروعاً بقانون بشأن تنظيم التعيين في الوظائف القيادية.	ديوان الخدمة المدنية CIVIL SERVICE COMMISSION
2.3	المستهدف 100% تدعيم نظام الخدمة المدنية والنظر في إنشاء معهد مختص لتدريب موظفي القطاع العام باختلاف درجاتهم 75% إنجاز معظم الأعمال	- انتهاء ديوان الخدمة المدنية من إعداد مشروع مرسوم لإنشاء مركز التدريب الحكومي بهدف إلى الإسهام في تحقيق التنمية الإدارية في كافة الأجهزة الحكومية المختلفة من خلال تطوير المهارات والارتقاء بمستوى الخدمات العامة، حيث تم رفع المشروع لمجلس الوزراء بتاريخ 2021/3/30 للاعتماد. - أدرجت الحكومة ضمن برنامج عملها 2023 - 2027 تحت محور "خلق فرص العمل وبناء القدرات" - برنامج "رفع إنتاجية موظفي الدولة" مشروع "إنشاء مركز لاختبارات القبول القياسية للوظائف الحكومية والتدريب الفني لموظفي القطاع العام" ومشروع "إنشاء أكاديمية لتأهيل العاملين في القطاع المالي والاستثماري وفق أفضل المناهج العالمية في الدراسات المالية والحوكمة".	ديوان الخدمة المدنية CIVIL SERVICE COMMISSION

تسليط الضوء على التوظيف والترقيات في القطاع العام

تحكم قوانين وتعاميم ديوان الخدمة المدنية عملية التوظيف في الجهات الحكومية التي تندرج تحت إشراف الديوان.

يتم تنظيم عملية التوظيف عبر نظام آلي مركزي والذي يمكّن المواطنين من التقديم على الوظائف عبر الإنترنت ويتم نشر كافة الوظائف الشاغرة عبر الإنترنت أيضاً.

أصدر ديوان الخدمة المدنية **التعميم رقم 25 لسنة 2006 ورقم 30 لسنة 2015** بشأن الوظائف الإشرافية (مدير، مراقب، رئيس قسم، رئيس شعبة) والمتضمنة متطلبات واضحة (مثل المتطلبات الأكاديمية والخبرة) وذلك من أجل التوظيف في الوظائف الإشرافية وتنظيم العملية (مثل الاعتماد على توصية من لجنة الموارد البشرية). هذان التعميمان يحددان المتطلبات الدنيا، ولكن يمكن للجهات الحكومية المعنية إضافة معايير فرز أخرى دون الإخلال بالمتطلبات الدنيا.

تشترط صحة قرارات التعيين والترقيات الموافقة المسبقة من قبل مراقبة ديوان الخدمة المدنية، وهذا إجراء اعتمده الديوان بغرض ضمان أن هذه القرارات تجري وفقاً للقواعد والقوانين ذات الصلة.

تم اعتماد آلية شفافة للتظلم تتيح لأي مواطن عنده أية شكوك في عملية التوظيف الخاصة به بأن يتظلم وفقاً للإجراءات المعتمدة. كما جاء قانون حق الاطلاع ليعزز حق المواطن في طلب الاطلاع على أية بيانات خاصة به وفقاً للقانون.

يحكم وينظم **التعميم رقم 18 لسنة 2011** الترقيات في الجهات الخاضعة لمراقبة ديوان الخدمة المدنية.

بالنسبة للوظائف القيادية، يحدد **التعميم رقم 8 لسنة 2018** معايير توظيف واضحة (بما في ذلك الحد الأدنى للخبرة والمتطلبات الأكاديمية والأداء الوظيفي السابق... إلخ) على أن يتم تحديد ثلاثة مرشحين على الأقل للوظيفة ممن يخضعون إلى الاختبارات والمقابلات. تعطي هذه العملية الأولوية للترقيات الداخلية عن المرشحين من الخارج.

أصدر مجلس الخدمة المدنية قرار رقم **(18) لسنة 2023 والمعدل بقرار (25) لسنة 2023** بشأن آلية اختيار المرشحين لشغل الوظائف القيادية وتم نشر القرار في جريدة الكويت اليوم بتاريخ 2023/8/6.

الأولوية رقم 3: النزاهة في أداء الوظيفة العامة

حالة التقدم الجزئي: 79%

#	المبادرة	الإجراء	الحصة المتفذة
3.1	المستهدف 100% مراجعة وتنقيح مدونة قواعد سلوك موظفي القطاع العام التابعين للسلطة التنفيذية 100% مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	- قام ديوان الخدمة المدنية بإصدار تعميم رقم (2) لسنة 2021 خاص بمدونة سلوك محدثة على كافة الجهات الحكومية. - تستمر "نزاهة" بتنفيذ حملات توعية حول مدونات السلوك والغاية منها والمبادئ التي يجب أن تتضمنها في القطاع العام. - قامت "نزاهة" بإعداد واعتماد آلية للتبليغ الداخلي وأرسلها إلى ديوان الخدمة المدنية لتعميمها على جميع الجهات الحكومية.	ديوان الخدمة المدنية CIVIL SERVICE COMMISSION
3.2	المستهدف 75% إعداد وتنفيذ برامج تدريبية حول مدونة سلوك موظفي القطاع العام 50% في منتصف التنفيذ	- يقوم الديوان بالتدريب على مدونة السلوك الوظيفي للجهات الحكومية كما أعد الديوان برنامج تدريبي حول مدونة السلوك الجديدة وإدراجه ضمن خطة التدريب السنوية. - بلغ عدد المتدربين على المدونات منذ عام 2013 حتى 2023: 1334 متدرب - يستمر الديوان بمخاطبة كافة الجهات الحكومية بشكل دوري حول تنفيذ البرامج التدريبية المعنية بمدونات السلوك الوظيفي.	ديوان الخدمة المدنية CIVIL SERVICE COMMISSION

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
3.3	المستهدف 75% إعداد مدونات سلوك خاصة بأعضاء مجلس الأمة والعاملين بمجلس الأمة 75% إنجاز معظم الأعمال	أ. موظفو الأمانة العامة لمجلس الأمة: 100% (مرحلة التقييم النهائي والتطبيق) - إصدار مدونة سلوك وظيفي لموظفي الأمانة العامة لمجلس الأمة بقرار رقم (13) الصادر في اجتماع مكتب مجلس الأمة رقم (4) في شهر فبراير 2021. - إعداد برامج تدريبية مصورة للعاملين بالأمانة لشرح مدونة السلوك وتصميم حملة توعية وتعميمها على عدد (650) موظف في الأمانة بهدف رفع مستوى الوعي لمدونة السلوك الوظيفي. ب. أعضاء مجلس الأمة: 25% - تقديم مقترح إقرار "مدونة السلوك البرلماني" من قبل أحد أعضاء مجلس الأمة في شهر نوفمبر 2023. تهدف إلى تحسين سمعة النائب والمؤسسة البرلمانية وتعزيز ثقة الناخب بهما إضافة إلى وضع الأسس التي تجعل من النواب قدوة حسنة مؤثرة في مسار إقرار وتفعيل مدونات السلوك في دولة الكويت على مستوى مؤسسات السلطتين التنفيذية والقضائية، إضافة إلى القطاع الخاص، فضلاً عن استهداف المدونة تحقيق أفضل الممارسات والنتائج من العمل البرلماني بشقيه التشريعي والرقابي.	
3.4	المستهدف 100% دعم المجلس الأعلى للقضاء لإعداد وتعميم مدونات سلوك خاصة بالقضاة وأعضاء النيابة العامة وسائر الموظفين العاملين تحت إشرافهم 100% مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	- أصدر المجلس الأعلى للقضاء مدونة سلوك خاصة برجال القضاء والنيابة العامة في 2021 وتم تحديثها في 2023. - قام معهد الكويت للدراسات القضائية بتدريب وكلاء وقضاة المحكمة الكلية على "مدونة قواعد السلوك القضائي" وذلك لعدد (83) من إجمالي (358) وكلاء وقضاة المحكمة الكلية، أي بنسبة 23%. - كما قام المعهد بتدريب أعضاء النيابة العامة على "مدونة قواعد السلوك القضائي" لعدد (313) من إجمالي (418) من أعضاء النيابة العامة، أي بنسبة 75%.	
3.5	المستهدف 100% دعم وزارة الداخلية لإعداد وتعميم مدونات سلوك خاصة بموظفيها بمن فيهم أعضاء الشرطة 100% مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	- إصدار مدونة سلوك خاصة بأعضاء الشرطة وأخرى خاصة بموظفي الوزارة وتم تعميمهما في أكتوبر 2021. - قامت وزارة الداخلية بتعميم مدونة السلوك الوظيفي، وبلغت نسبة العلم بالمدونة 100% لجميع العاملين من مدنيين وأفراد الشرطة. - قامت وزارة الداخلية بتدريب عدد من الموظفين العاملين في وزارة الداخلية وأفراد الشرطة على مدونة السلوك الوظيفي الخاصة بهم، حيث تم عقد (9) دورات تدريبية منذ يناير 2022 حتى مارس 2023، وبلغ عدد المتدربين (150) متدرباً مدنياً. - قامت وزارة الداخلية بتدريب عدد من أفراد الشرطة في وزارة الداخلية على مدونة السلوك الوظيفي، حيث تم عقد (4) دورات تدريبية لعدد (25) من أفراد الشرطة للموسم التدريبي 2023/2022.	

الأولوية رقم 4: المساءلة في القطاع العام

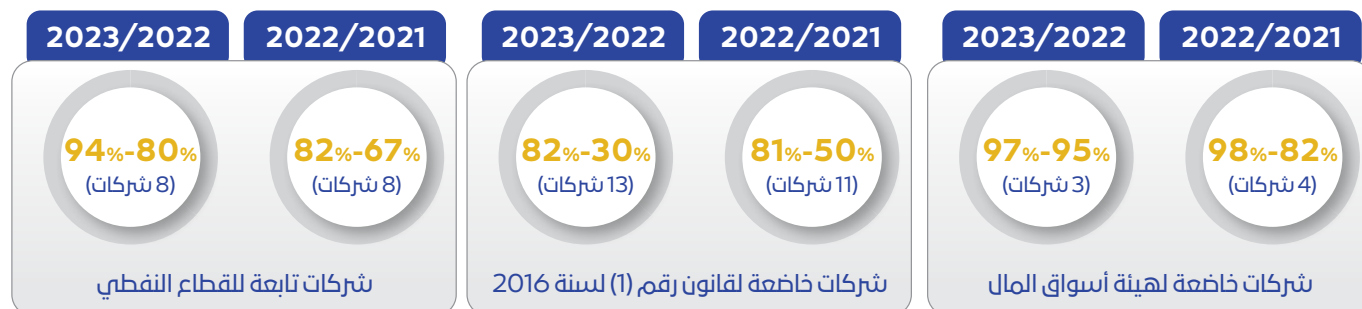
حالة التقدم المحرز: 69%

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
4.1	المستهدف 100% تطوير إدارة أداء الموظفين العاملين وإجراء تقييمات دورية لهم 50% في منتصف التنفيذ	- يسعى ديوان الخدمة المدنية إلى تقديم مقترح بخصوص رفع سقف راتب الموظف العام ومكافأته وترقيته المرتبط بنتيجة تقييم أدائه بناءً على كفاءة وجودة إنجازه كوسيلة لتشجيع الموظف العام على اكتساب المزيد من المهارات والكفاءات التي تساعد على رفع مستوى أدائهم، كما يهدف المقترح إلى التالي: - تحسين وتطوير أداء مهام الموظف والمرتبطة بنتيجة تقييمه وذلك لرفع سقف الراتب ومكافأته وترقيته. - حوكمة الأداء المؤسسي لتحقيق معايير النزاهة والشفافية. - تطوير أنظمة الأداء لرفع الكفاءة والرقابة ومواكبة أولويات دولة الكويت في التطور الحكومي (التحول الرقمي). - تحقيق مبدأ العدالة في عملية اتخاذ القرار لرفع كفاءة الموظف. - كما بدأ الديوان بعقد عدد من الاجتماعات وورش العمل مع بعض الجهات الحكومية بشأن عرض مقترح تقييم الأداء وتدوين ملاحظاتهم وتوصياتهم. - أدرجت الحكومة ضمن برنامج عملها 2023 - 2027 تحت محور "خلق فرص العمل وبناء القدرات" - برنامج "رفع إنتاجية موظفي الدولة" مشروع "تطبيق برنامج إدارة أداء الموظفين في القطاع العام وربطه بالحوافز المالية والترقيات الإدارية".	

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة												
4.2	المستهدف 100% مراجعة وتعزيز معايير وآليات المساءلة في القطاع العام بما فيها المحاسبة والتدقيق والرقابة 100% مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	- إصدار دليل إرشادي معياري للتدقيق الداخلي لكافة الجهات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة في سنة 2019. - أصدر مجلس الوزراء القرار رقم (383) لسنة 2011 الخاص بتكليف الجهات الحكومية بإنشاء مكاتب التفتيش والتدقيق. - قام مجلس الوزراء بتكليف ديوان الخدمة المدنية بالتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في تميم الدليل الوطني للحكومة المؤسسية بالجهاز الإداري للدولة في يناير 2022. - قام ديوان المحاسبة بتنظيم وعقد ملتقى "القيمة المضافة للتدقيق الداخلي" بتاريخ 2023/6/19 لعدد من الجهات الحكومية التابعة لرقابة الديوان وبمشاركة "نزاهة" بهدف تحقيق دعائم الحوكمة المتمثلة بالاستقلالية والمسئولية. - قامت "نزاهة" بالتعاون مع جهاز متابعة الأداء الحكومي وجمعية المدققين الكويتية وديوان المحاسبة لعقد ورشة عمل تحت عنوان "تعزيز آليات المساءلة والتدقيق في القطاع العام" للجهات الحكومية بتاريخ 2023/11/22 وبمشاركة مكاتب التدقيق والتفتيش لعدد (57) أي ما يعادل 79% من إجمالي الجهات المستهدفة التي شاركت في ورشة العمل بهدف رفع الوعي بأهمية دور التدقيق الداخلي في تعزيز الشفافية والمساءلة والنزاهة وتعزيز المهارات والقدرات في مجال التدقيق الداخلي وتنفيذ الجهات الحكومية لمنهجية التدقيق الداخلي بحيث تصبح مكاتب التفتيش والتدقيق المنشأة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (283) لسنة 2011 أكثر فعالية للحد من ملاحظات الجهات الرقابية. - وفقا لتقرير ديوان المحاسبة السنوي للسنة المالية 2023/2022 قام الديوان بمراجعة وتقييم مدى فاعلية إدارات التدقيق الداخلي في الجهات المشمولة برقبته، حيث بلغ عدد الجهات 90 جهة حكومية (30 وزارة وإدارة حكومية - 35 جهة ذات ميزانية ملحقة وشركة - 25 جهة حكومية ذات ميزانية مستقلة). - بناء على تقييم الديوان عن مدى فاعلية إدارات التدقيق الداخلي في الجهات المشمولة برقبته للسنة المالية 2022/2021 و2023/2022 والتي من ضمنها الجهات المذكورة أعلاه: <table><tr><th>السنة المالية</th><th>22/21</th><th>23/22</th></tr><tr><td>الجهات التي لديها إدارات تدقيق داخلي</td><td>81 من أصل 88</td><td>86 من أصل 90</td></tr><tr><td>الإدارات المفعلة والمفعلة الى حد ما</td><td>55 إدارة</td><td>68 إدارة</td></tr><tr><td>الإدارات غير المفعلة</td><td>25 إدارة</td><td>17 إدارة</td></tr></table> - استبعد الديوان الجهات المتعاقدة مع مكاتب تدقيق خارجية من الإحصائية وعددها (7) جهات للسنة المالية 2022/2021 و (6) جهات للسنة المالية 2023/2022.	السنة المالية	22/21	23/22	الجهات التي لديها إدارات تدقيق داخلي	81 من أصل 88	86 من أصل 90	الإدارات المفعلة والمفعلة الى حد ما	55 إدارة	68 إدارة	الإدارات غير المفعلة	25 إدارة	17 إدارة	ديوان المحاسبة State Audit Bureau
السنة المالية	22/21	23/22													
الجهات التي لديها إدارات تدقيق داخلي	81 من أصل 88	86 من أصل 90													
الإدارات المفعلة والمفعلة الى حد ما	55 إدارة	68 إدارة													
الإدارات غير المفعلة	25 إدارة	17 إدارة													
4.3	المستهدف 100% مراجعة وتعزيز تدابير ضمان المساءلة في الشركات المملوكة من الدولة 100% مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	- إصدار دليل التدقيق على تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات المملوكة للدولة من قبل ديوان المحاسبة في سنة 2019. - قام ديوان المحاسبة بإعداد أدوات لتقييم تدابير النزاهة والمساءلة في المؤسسات المملوكة للدولة بناءً على مجموعة من القواعد ومنها: 1. التحديد السليم للمهام والمسؤوليات. 2. ضمان نزاهة التقارير المالية. 3. وضع نظم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية. 4. تعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية. 5. تشجيع تحسين الأداء. - نظمت "نزاهة" منتدى نزاهة الثالث بتاريخ 7 ديسمبر 2023 تحت عنوان "النزاهة من خلال الحوكمة" وبحضور وبمشاركة نخبة من المؤسسات الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني وعدد (10) شركات مملوكة من الدولة من أصل (24) شركة. - تعاونت "نزاهة" مع ديوان المحاسبة والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وشركة برايس واتر هاوس PWC وذلك لعقد جلسة نقاشية عن "ممارسة الحوكمة لتعزيز المؤسسات" تم خلالها تسليط الضوء على الآليات المثلى في حوكمة الشركات المملوكة من الدولة والتي نتجت عنها عدة توصيات كانت منها الدعوة إلى التزام الشركات نحو تطبيق دليل قواعد الحوكمة في الشركات المملوكة للدولة المعد من قبل ديوان المحاسبة والتعاون مع الديوان لمتابعة التقارير الصادرة من قبله ومعرفة أوجه القصور تمهيدا لمعالجتها. - وفقا لتقرير ديوان المحاسبة السنوي لسنة 2022 - 2023 قام الديوان بمراجعة وتحليل نماذج الحوكمة الخاصة بمدى التزام الشركات المشمولة برقبته بقواعد الحوكمة، حيث بلغ عدد الشركات (24) شركة مقسمة إلى (3) شركات خاضعة لهيئة أسواق المال حيث تراوحت نسبة الالتزام فيها ما بين 95% و 97%، (13) شركة خاضعة لقانون الشركات رقم (1) لسنة 2016 تتراوح نسبة الالتزام فيها 29.5% و 81.5%، (8) شركات تابعة للقطاع النفطي تتراوح نسبة الالتزام فيها ما بين 80% و 93.5%. - جدول رقم (1) في صفحة رقم (49) يوضح نسبة تطبيق الشركات المملوكة من الدولة والخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة التي تطبق مبادئ الحوكمة.	نزاهة Nazaha												
4.4	المستهدف 100% إرساء وتفعيل منظومة لإدارة تعارض المصالح 100% مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	- صدور قانون رقم (1) لسنة 2023 بشأن منع تعارض المصالح بتاريخ 2023/1/22 ونشرت اللائحة التنفيذية للقانون في جريدة الكويت اليوم بتاريخ 2023/9/10. - بدأت "نزاهة" بتنفيذ برامج توعوية بالقانون وأهدافه وآلية تنفيذه لعدة جهات حكومية.	نزاهة Nazaha												

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
4.5	المستهدف 100% تعديل التشريعات اللازمة لتجريم الإثراء غير المشروع بشكل فعال 75% إنجاز معظم الأعمال	- تم إرسال مشروع المراجعة والتعديل على القانون رقم (2) لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية وبما يتضمن من توسيع تعريف "الكسب غير المشروع" إلى إدارة الفتوى والتشريع للمراجعة بتاريخ 2023/12/27. - تتضمن المتطلبات التشريعية في برنامج عمل الحكومة 2023 - 2027 مشروعاً بشأن تعديل القانون رقم (2) لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد.	 نزهة Nazaha

نسبة تطبيق الشركات المملوكة من الدولة والخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة لمبادئ الحوكمة:



جدول رقم (1) يوضح نسبة تطبيق الشركات المملوكة من الدولة والخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة التي تطبق مبادئ الحوكمة (المصدر: ديوان المحاسبة).

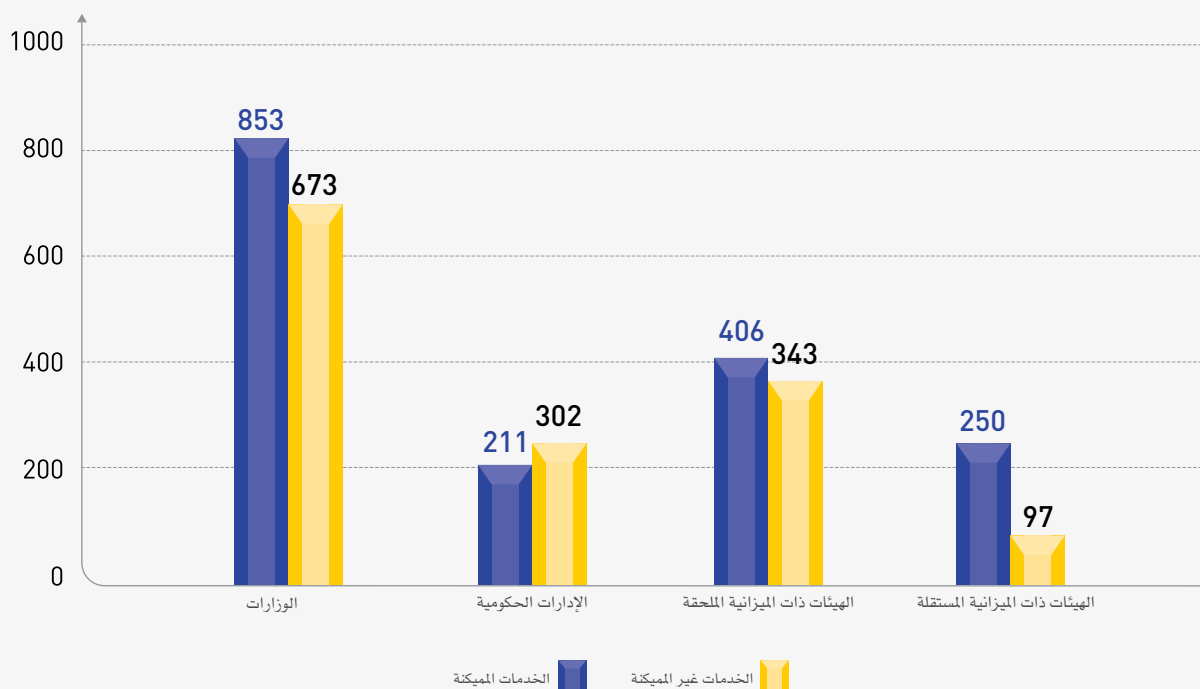
الأولوية رقم 5: فعالية وكفاءة تقديم الخدمات العامة

حالة التقدم المحرز: 44%

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
5.1	المستهدف 100% مراجعة وتبسيط الإجراءات البيروقراطية المطلوبة للحصول على الخدمات العامة 75% إنجاز معظم الأعمال	- إعداد دليل إرشادي لتطوير الخدمات الحكومية وتوثيق الإجراءات وتبسيطها وتعميمها على كافة الجهات الحكومية وفق تعميم ديوان الخدمة المدنية رقم 24/2020 في شهر ديسمبر 2020. - حصر الخدمات الميكنة وغير الميكنة وذلك خلال سنة 2023 لجميع الجهات الحكومية المعتمدة في نظام دليل الخدمات الحكومية مع إعداد تقرير بالإحصائيات للخدمات المعتمدة لجميع الجهات الحكومية حسب التصنيف (أفراد / قطاع خاص / جهات حكومية). - قدم الديوان عدة ورش تدريبية لعدة جهات حكومية على كيفية توثيق وتبسيط إجراءات الخدمات. - يعتمد نجاح هذه المبادرة على تعاون جميع الجهات الحكومية التابعة للديوان بإدخال البيانات المطلوبة من خلال نظام الخدمة المتكاملة وتطبيق الدليل الإرشادي لتطوير الخدمات الحكومية. - الشكل البياني في الصفحة رقم (50) يوضح حصر الخدمات الميكنة وغير الميكنة خلال سنة 2023 لجميع الجهات الحكومية في نظام دليل الخدمات الحكومية.	 ديوان الخدمة المدنية CIVIL SERVICE COMMISSION
5.2	المستهدف 100% متابعة العمل على إعداد وتطوير منصات الحكومة الالكترونية اللازمة لميكنة إجراءات الحصول على الخدمات العامة 100% مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	- منذ بداية 2021 قام مجلس الوزراء بإصدار عدة قرارات لتشكيل لجان وفرق فنية وتنسيقية لاستكمال إطلاق التطبيق الحكومي الموحد "سهل". - تم إطلاق تطبيق "سهل" بتاريخ 15-09-2021. - بلغ عدد الجهات المشاركة في تطبيق "سهل" منذ إنطلاقه في سبتمبر 2021 حتى تاريخه عدد (35) جهة حكومية من أصل (70) جهة حكومية ووصل عدد الخدمات الإلكترونية الذي يقدمها التطبيق عدد (346) خدمة إلكترونية وبلغ عدد المستخدمين (1,648,211) مستخدم وبلغ عدد المعاملات المنجزة (30,226,374) معاملة. - بلغ معدل تقييم رضا المستفيدين للتطبيق بصفة عامة 4 من أصل 5 درجات أي ما يعادل 90%. - تم إطلاق تطبيق "سهل الأعمال" بتاريخ 20/11/2022 الذي يهدف إلى تمكين أصحاب الشركات والمؤسسات من إنجاز معاملاتهم عبر نافذة واحدة. - بلغ عدد الجهات المشاركة في تطبيق "سهل الأعمال" منذ إنطلاقه في نوفمبر 2022 حتى تاريخه عدد (17) جهة حكومية ووصل عدد الخدمات الإلكترونية الذي يقدمها التطبيق منذ إنطلاقه حتى تاريخه عدد (156) خدمة إلكترونية وبلغ عدد المستخدمين (21,715) مستخدم وبلغ عدد المعاملات المنجزة (75,559) معاملة. - أدرجت الحكومة ضمن برنامج عملها 2023 - 2027 تحت محور "حكومة منتجة" - برنامج "إنشاء حكومة إلكترونية ممكنة بواسطة التكنولوجيا" مشروع "تحويل 90% من الخدمات الحكومية إلى رقمية بشكل تدريجي".	 الهيئة العامة للإحصاء General Authority for Statistics  الهيئة العامة للمعلومات المدنية THE PUBLIC AUTHORITY FOR CIVIL INFORMATION

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
5.3	إعداد أدلة مبسطة للجمهور عن كيفية الحصول على الخدمات العامة ونشرها ورقياً وإلكترونياً 100% المستهدف 50% في منتصف التنفيذ	- إعداد دليل إرشادي لتطوير الخدمات وتوثيق الإجراءات وتبسيطها بناءً على التعميم رقم (24) لسنة 2020 الذي يعتبر منظومة رقمية متكاملة لتعريف خدماتها وكيفية توثيق الإجراءات وتبسيطها وتعميمه على جميع الجهات الحكومية وإدراجه في الموقع الرسمي للديوان. - إضافة حقل جديد في نظام دليل الخدمات الحكومية (الإجراءات) و (تصنيف الخدمات) ليتم تعبئتها من قبل الجهات الحكومية ويتم متابعتها ومراجعتها من قبل فريق الديوان، كما تم مخاطبة الجهات الحكومية لإضافة الإجراءات حتى يكون دليل شامل كافة الخدمات الحكومية. - يستمر الديوان بمتابعة كافة الجهات الحكومية لإدخال إجراءاتهم، كما يتعاون الديوان مع الجهات لتقديم التدريب اللازم نحو إعداد أدلة الإجراءات الخاصة بهم. - يعتمد نجاح هذه المبادرة على تعاون جميع الجهات الحكومية التابعة للديوان بإدخال البيانات المطلوبة من خلال نظام دليل الخدمات الحكومية وتطبيق الدليل الإرشادي لتطوير الخدمات الحكومية. - أدرجت الحكومة ضمن برنامج عملها 2023 - 2027 تحت محور "حكومة منتجة" - برنامج "إنشاء حكومة إلكترونية ممكنة بواسطة التكنولوجيا" مشروع "إصدار الدليل الشامل لجميع الخدمات التي تقدمها كافة الجهات الحكومية".	ديوان الخدمة المدنية CNSL SERVICE COMMISSION
5.4	إدماج نظم إدارة مخاطر الفساد في القطاعات التي تقدم خدمات عامة لتحديد ومعالجة مكامن الخلل بشكل دوري ومستدام 100% المستهدف 10% بدأ التحضير	أدرجت الحكومة ضمن برنامج عملها 2023 - 2027 تحت محور "حكومة منتجة" - برنامج "تعزيز الحوكمة والهيكل التنظيمي والقدرات" مشروع "إطلاق إطار شامل لإعادة هيكلة الهيئات الحكومية العامة وصولاً لأفضل الممارسات العالمية وأعلى درجات الكفاءة والحوكمة".	ديوان المحاسبة State Audit Bureau

إحصائية بعدد الجهات الحكومية التي تقدم خدمات (مميكنة - غير مميكنة خلال سنة 2023) للمواطن والمقيم:



(المصدر: ديوان الخدمة المدنية)

عدد الإقرارات المستلمة حسب أعلى 5 صفات وظيفية

2067

مدير إدارة أو من في مستواه



865

عضو مجلس إدارة جمعية تعاونية



795

عضو مجلس إدارة هيئة رياضية



750

عضو في النيابة العامة



713

خبير في وزارة العدل



5190

إجمالي أعلى 5 صفات وظيفية

عدد الإقرارات المستلمة حسب أعلى 5 جهات حكومية

2443

وزارة العدل



1229

وزارة الداخلية



801

جامعة الكويت



652

إدارة الفتوى والتشريع



240

مجلس الأمة



5365

إجمالي إقرارات أعلى 5 جهات حكومية

عدد الإقرارات غير المستلمة حسب أعلى 5 صفات وظيفية

57

عضو مجلس إدارة هيئة رياضية



24

أعضاء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية



22

مدير إدارة أو من في حكمه



19

عضو في النيابة العامة



12

موثق في إدارة التسجيل العقاري أو إدارة التوثيق بوزارة العدل

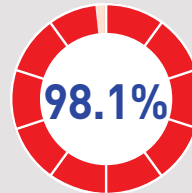


134

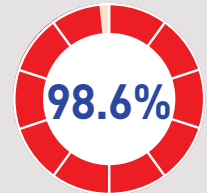
الإجمالي

تسليط الضوء على أنشطة إقرارات الذمة المالية

نسبة الالتزام بتقديم إقرار الذمة المالية

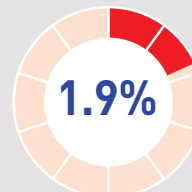


2023

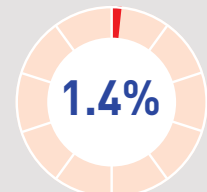


2022

نسبة عدم الالتزام كلياً بالتقديم

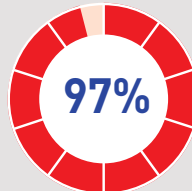


2023

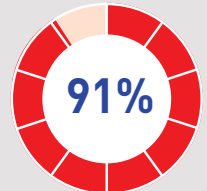


2022

نسبة الإقرارات التي تم فحصها



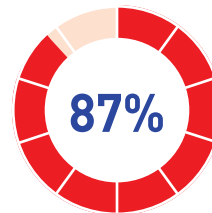
2023



2022

عدد ونسبة التأخير بتقديم الإقرارات الذمة المالية:

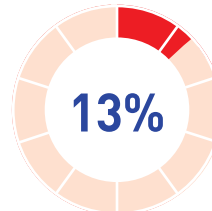
نسبة الاستلام



إجمالي الإقرارات المستلمة بالوقت المحدد وفقاً للمواعيد القانونية

8125

نسبة الاستلام



إجمالي الإقرارات المستلمة بعد فوات الوقت المحدد وفقاً للمواعيد القانونية

1251

عدد الإقرارات المستلمة حسب نوع الإقرار

الإجمالي

9376

إقرار نهائي

1238

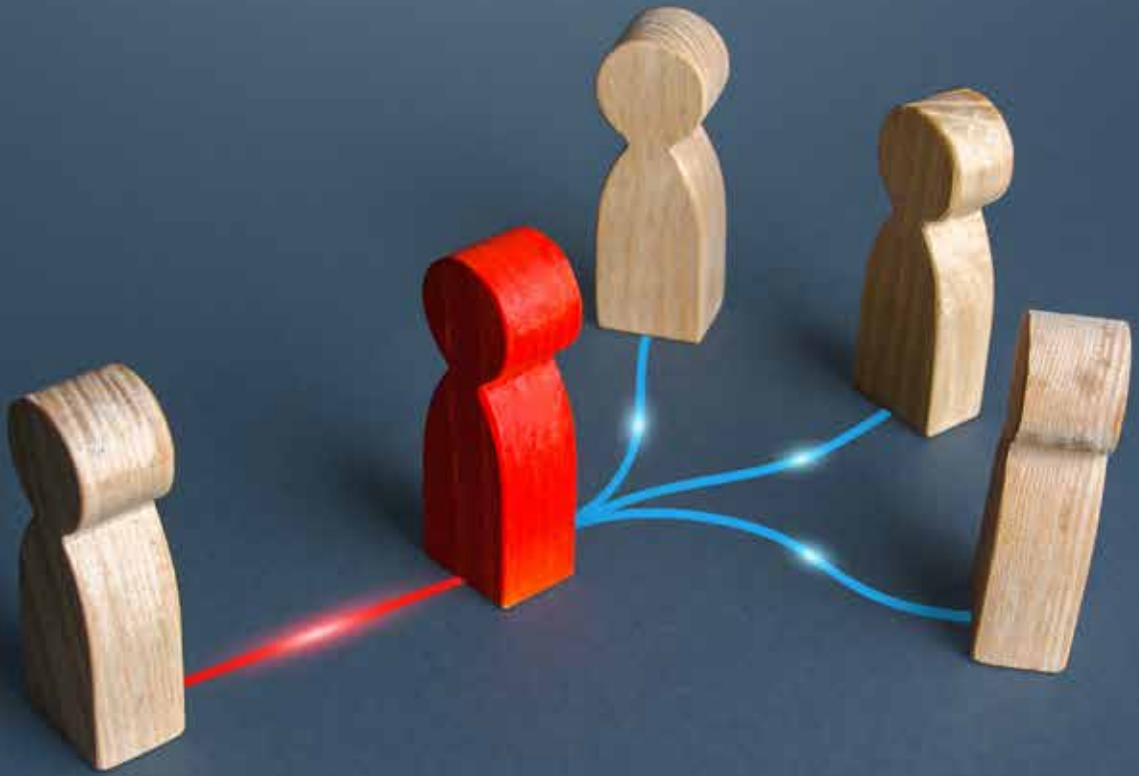
تحديث إقرار

6464

إقرار أول

1674

تعارض المصالح



2. المحور الثاني: القطاع الخاص

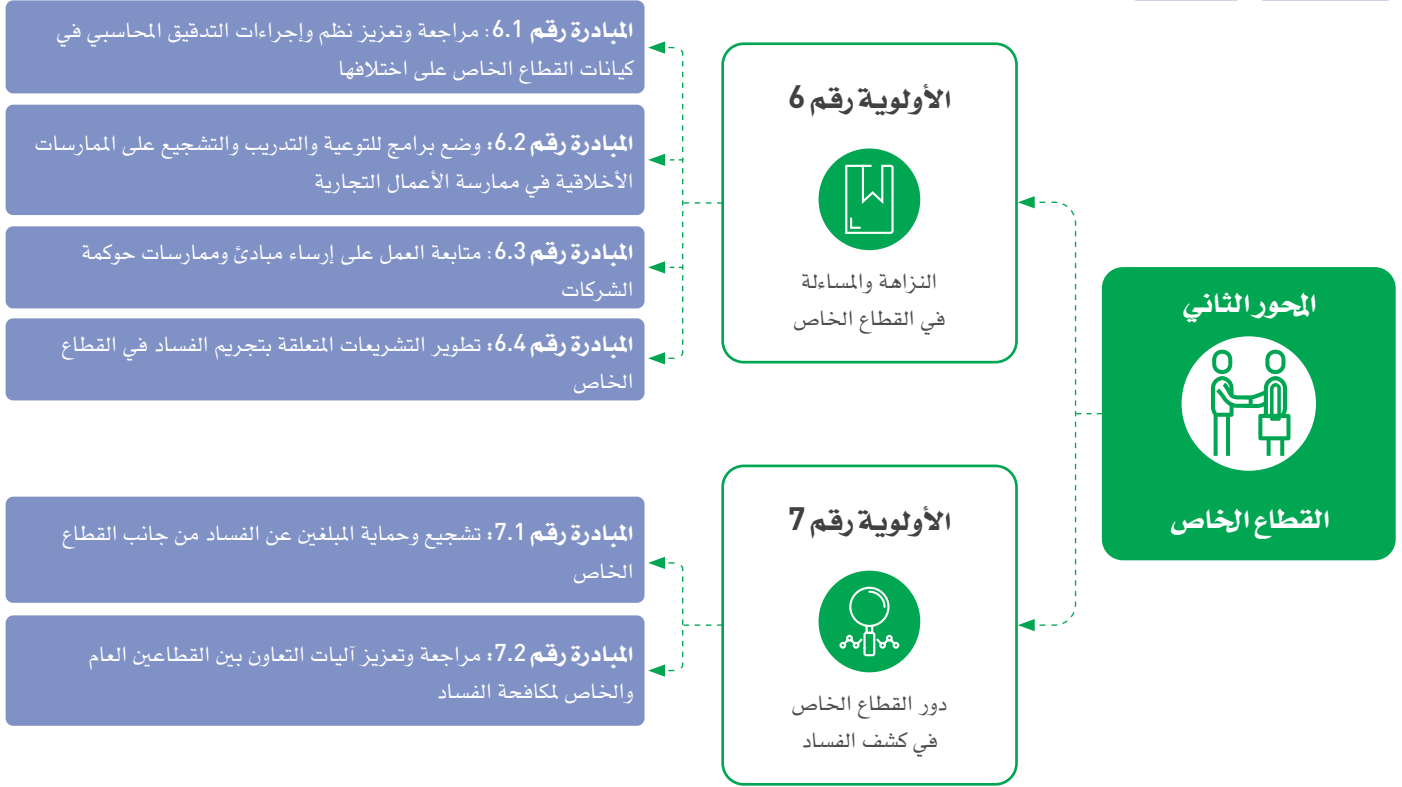
الهدف الاستراتيجي: تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

(أ) نظرة عامة عن التقدم المحرز

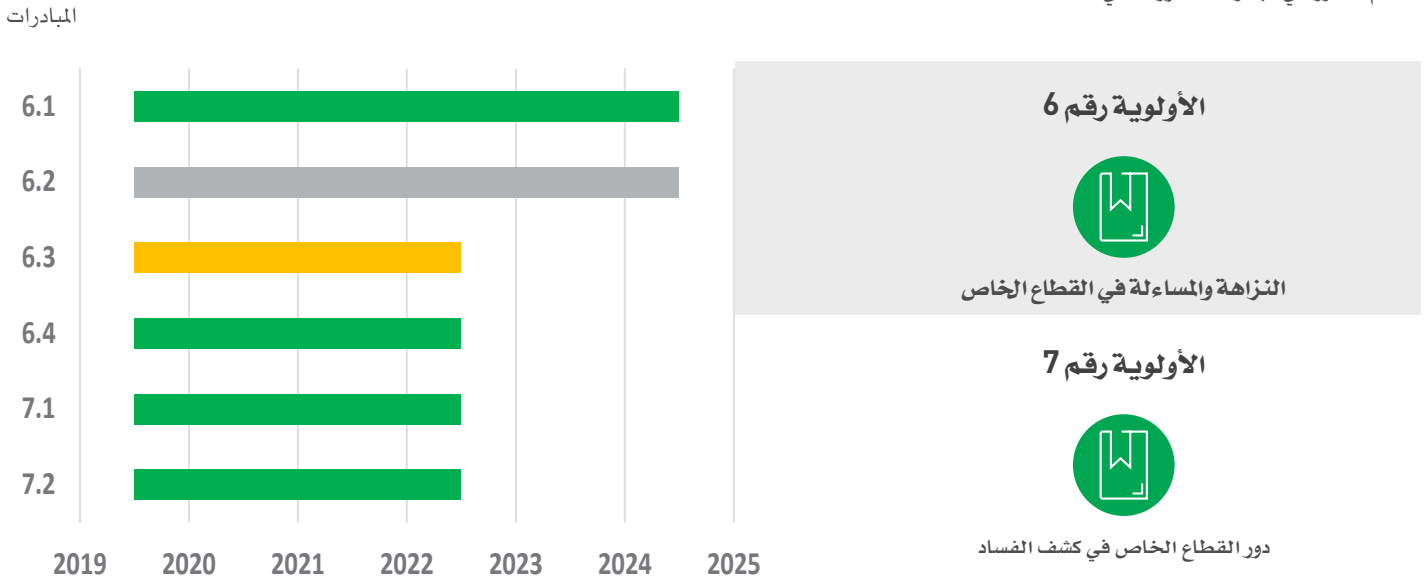
المبادرات في المحور الثاني:

بدأت

لم تبدأ

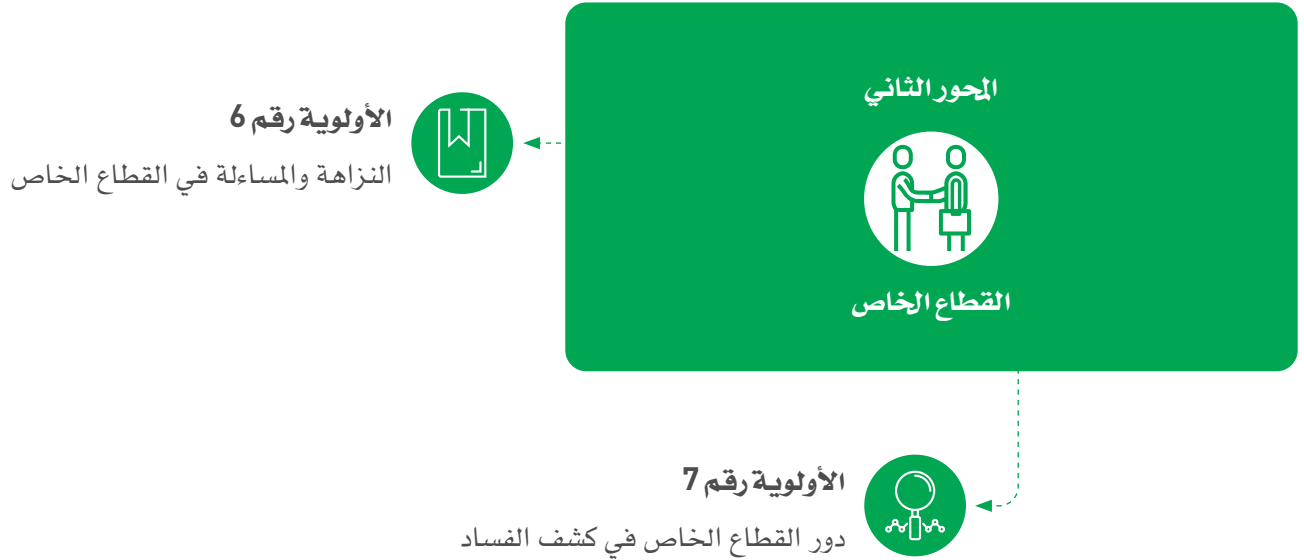


التقدم المحرز في مبادرات المحور الثاني



لمعرفة تفاصيل الإنجاز لكل مبادرة يرجى الرجوع لصفحة 55 من التقرير

العنصر



النتيجة

تمكين القطاع الخاص من لعب دور فعال كشريك في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

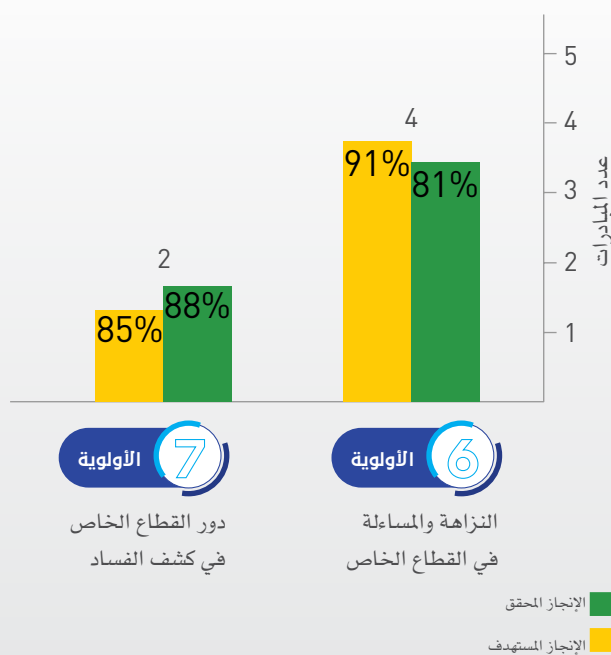
بيئة أعمال جاذبة للاستثمار الأجنبي والتي توفر تكافؤ الفرص للمستثمرين وتعزز التطور المستدام للمجتمع ككل وتعزز من مركز الكويت في الأعمال التجارية العالمية والأسواق المالية.

زيادة في مستوى التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص في الوقاية من الفساد والإبلاغ عنه.

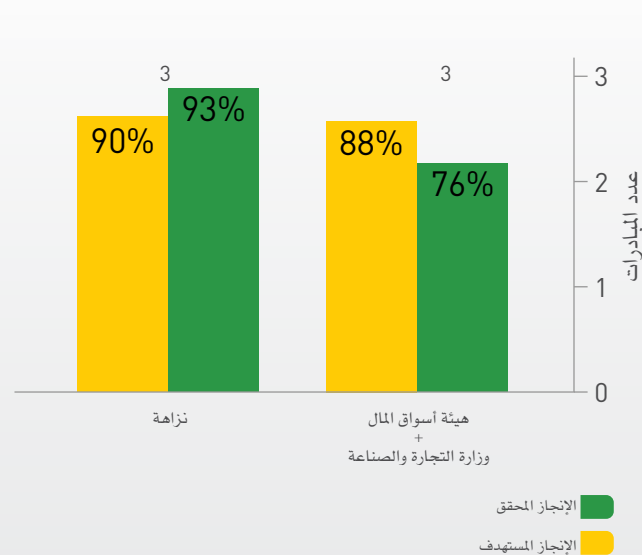
حالة التقدم المحرز في المحور



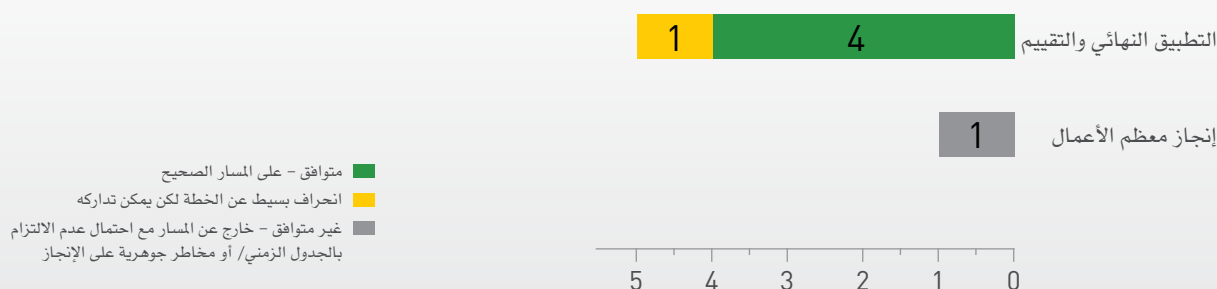
التقدم المحرز في الأولويات



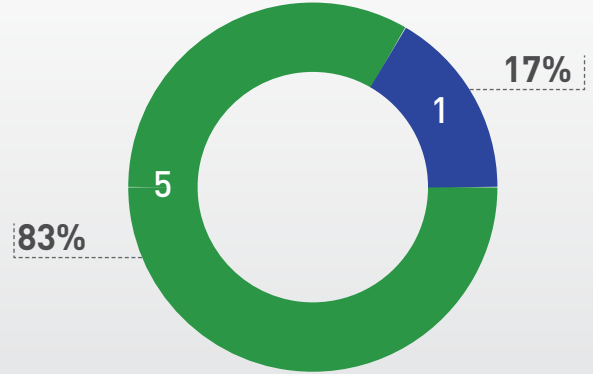
الجهة المنفذة للمبادرة



توزيع المبادرات وفقاً لتوافقها مع الجدول الزمني ووفقاً لنسبة الإنجاز

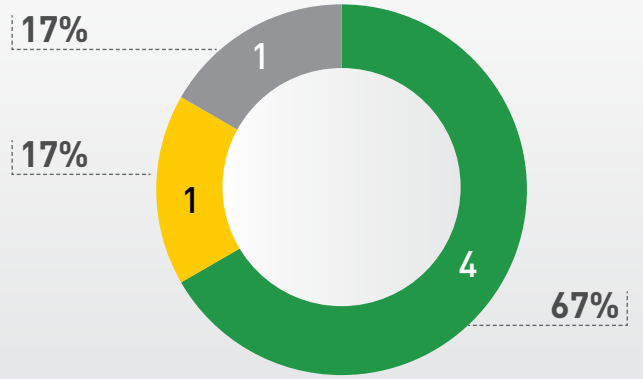


توزيع المبادرات وفقاً لنسبة الإنجاز



■ جاري التنفيذ - التقدم حتى 50% من خطوات المبادرة
■ إنجاز معظم الأعمال - التقدم حتى 75% من خطوات المبادرة
■ التطبيق النهائي والتقييم - التقدم حتى 100% من خطوات المبادرة

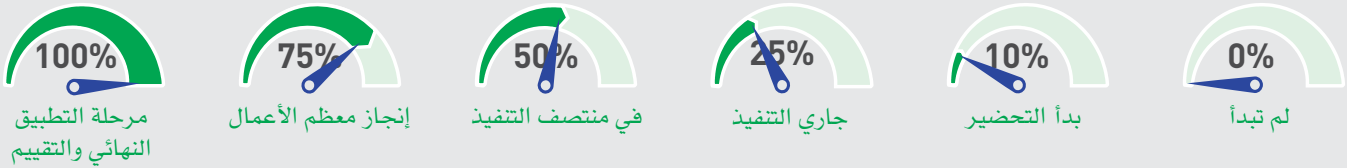
نسبة الالتزام بالخطة المعتمدة



■ متوافق - على المسار الصحيح
■ انحراف بسيط عن الخطة لكن يمكن تداركه
■ غير متوافق - خارج عن المسار مع احتمال عدم الالتزام بالجدول الزمني/ أو مخاطر جوهريّة على الإنجاز



يتم تقييم نسبة إنجاز المبادرات وفقاً للمعيار التالي:



الأولوية رقم 6: النزاهة والمساءلة في القطاع الخاص

حالة التقدم المحرز 81%

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
6.1	مراجعة وتعزيز نظم وإجراءات التدقيق المحاسبي في كيانات القطاع الخاص على اختلافها 100% المستهدف 100% مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	- وفقاً للقوانين الحالية، تلتزم جميع أنواع الشركات بالامتثال لمعايير المحاسبة الدولية وإعداد البيانات المالية بآخر تحديثاتها، إلى جانب اعتماد المبادئ والسلوكيات المهنية للاتحاد الدولي للمحاسبين والالتزام بها. - اشتملت اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتها على أحكام ومتطلبات لمراقبي الحسابات الذين يقومون بأعمال المراجعة والتدقيق للأشخاص المرخص لهم والشركات الكويتية المدرجة في البورصة وأنظمة الاستثمار الجماعي والشركات ذات الغرض الخاص المرخص لها من الهيئة، وقامت الهيئة بتطوير الإطار الرقابي بهذا الشأن. - صدر قانون مراقبي الحسابات رقم (103) لسنة 2019، كما تم إصدار اللائحة التنفيذية للقانون بتاريخ 9/2/2020 بقرار رقم (13) لسنة 2019. - صدر قرار وزاري رقم (159) لسنة 2023 بشأن تطوير القدرات المهنية لمراقبي الحسابات وآلية التأهيل والتدريب المستمر لزاماً لمراقبي الحسابات لتطوير قدراته المهنية والحرص على التدريب المستمر وفقاً لدليل بيانات التعليم الدولي. - قامت وزارة التجارة والصناعة بإعداد مشروع مقترح تعديل قانون مراقبي الحسابات رقم (103) لسنة 2019 من حيث إضافة مواد تنص على إنشاء "الهيئة الكويتية للمراجعين والمحاسبين القانونيين". - قامت وزارة التجارة والصناعة بإبرام اتفاقية التعاون المعلوماتي وتبادل البيانات مع جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في سبتمبر 2023 وتم الاتفاق على أن يتم إصدار رخصة تدريبية للجمعية من قبل ديوان الخدمة المدنية حتى يتم التنسيق لعقد دورات تدريبية لمنسوبي الوزارة. - تشكيل لجنة فنية دائمة لوضع القواعد المحاسبية وأدلة التدقيق من قبل وزارة التجارة والصناعة بموجب القرار رقم (9) لسنة 2021 بتاريخ 2021/1/12 تختص بتطوير مهنة مراقبي الحسابات ومواكبة التغييرات العالمية والمحلية وإقرار ما هو مناسب لتحقيق أهداف التشريع الجديد، كما يتم من خلال اللجنة العمل على طرح تشريع لتوحيد نظام إدخال البيانات لدى الجهات المعنية، وإعداد منظومة خاصة للإبلاغ عن الفساد من قبل مراقبي الحسابات والجمهور بهذا الخصوص وذلك تنفيذاً للمعيار الدولي رقم 240 و250 الخاص بمراجعة القوانين واللوائح عند مراجعة القوائم المالية. - منح الضبطية القضائية لعدد من موظفي إدارة الشركات المساهمة في وزارة التجارة والصناعة، والاستمرار بتدريبهم بالتعاون مع جمعية المحاسبين الكويتية وعدد من مكاتب التدقيق المحاسبي المعتمدة لدى الوزارة بشأن التفتيش على مراقبي الحسابات، حيث تم رصد مخالفات وإحالتهم إلى لجنة التحقيق الخاصة لمراقبي الحسابات بالوزارة.	وزارة التجارة والصناعة Capital Markets Authority
6.2	وضع برامج للتوعية والتدريب والتشجيع على الممارسات الأخلاقية في ممارسة الأعمال التجارية 100% المستهدف 75% إنجاز معظم الأعمال	- تستمر هيئة أسواق المال بتنفيذ برامج تدريبية مكثفة وواسعة النطاق وذلك للشركات المعنية بتطبيق القاعدة السادسة "تعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية" من اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة. - عقدت وزارة التجارة والصناعة عدداً من الاجتماعات مع "نزاهة" واجتماعات داخلية للعمل على تحديد شرائح مستهدفة وجهات معنية لتوفير دورات تدريبية على الممارسات الأخلاقية في ممارسة الأعمال التجارية، حيث تقوم الوزارة حالياً بالعمل على الاتفاق مع معاهد معتمدة وجمعيات النفع العام منها جمعية المحاسبين الكويتية للمساهمة في تدريب الكوادر النشطة في الوزارة. - قامت هيئة أسواق المال بتنفيذ برامج تدريبية مكثفة وواسعة النطاق في حوكمة الشركات من قبل هيئة أسواق المال، حيث شملت التدريبات كافة الشركات المساهمة الخاضعة لأحكام حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة أسواق المال. - استمرار هيئة أسواق المال بتقديم برامج توعية مكثفة وواسعة النطاق محلية وخليجية للشركات المعنية بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات منذ إصدار اللائحة التنفيذية في عام 2013 بهدف الوصول للتطبيق الأمثل، حيث تقوم الهيئة بالمتابعة الحثيثة مع الشركات المعنية بتطبيق الحوكمة.	وزارة التجارة والصناعة Capital Markets Authority

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
6.3	المستهدف 100% متابعة العمل على إرساء مبادئ وممارسات حوكمة الشركات 100% مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	- ينص قانون الشركات على أن تقوم كل جهة رقابية بإصدار متطلباتها حول الحوكمة المؤسسية، وعليه أصدرت هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي أطر عمل شاملة للحوكمة المؤسسية للشركات الخاضعة لرقابتها ومنها: 1. بناء هيكل متوازن لمجلس الإدارة . 2. التحديد السليم للمهام والمسؤوليات. 3. ضمان نزاهة التقارير المالية. 4. تعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية. - أصدرت وزارة التجارة والصناعة القرار رقم (75) لسنة 2023 الصادر في 15 مايو 2023 بشأن تشكيل لجنة تختص بدراسة مقترحات إزالة معوقات تطوير سوق المال الكويتي، ووضع المقترحات والآليات والحلول اللازمة في هذا الشأن، كما تختص اللجنة كذلك بتقديم مقترح بشأن إمكانية توحيد قواعد حوكمة الشركات لكافة الجهات الرقابية. - قامت وحدة تنظيم التأمين بإصدار قرار رقم (58) لسنة (2023) بشأن قواعد حوكمة شركات التأمين و/أو إعادة التأمين بتاريخ 2023/11/6. - تقوم هيئة أسواق المال على تطبيق سياسات وإجراءات إدارة المخاطر على الشركات، حيث إنه من متطلبات الترخيص لجميع الأشخاص المرخص لهم من الهيئة لمزاولة أنشطة أوراق مالية وتعتبر من المتطلبات الإلزامية في اللائحة التنفيذية لحوكمة الشركات الصادرة في عام (2013) لذلك تقوم الهيئة بالرقابة الحثيثة والمستمرة للشركات المعنية بالتطبيق. - قامت هيئة أسواق المال بإطلاق مؤتمر عالمي بشأن الحوكمة علاوة على ذلك تستمر بتنفيذ برامج توعوية مكثفة وواسعة النطاق محلية وخليجية للشركات المعنية بالتطبيق منذ إصدار اللائحة التنفيذية لحوكمة الشركات في هيئة أسواق المال في عام 2013 بهدف الوصول للتطبيق الأمثل.	
6.4	المستهدف 100% تطوير التشريعات المتعلقة بتجريم الفساد في القطاع الخاص 100% مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	- صدر القانون رقم (2) لسنة 2023 بتاريخ 2023/1/22 بشأن تعديل بعض أحكام قانون الجزاء رقم (31) لسنة 1970 بما يشمل تحديد وتعيين المسؤولية الجزائية للشخص الاعتباري في جرائم الفساد. - لم يبت مجلس الأمة حتى تاريخ إعداد هذا التقرير بالتعديلات الأخرى على قانون الجزاء والمتعلقة بتجريم الرشوة في القطاع الخاص وتجريم رشوة الموظف العام الأجنبي ضمن المشروع المعد من "نزاهة" والمحال من قبل مجلس الوزراء بمرسوم رقم (111) لسنة 2019. - بدأت "نزاهة" بإعداد دراسة مشروع قانون بشأن الدعوى الجماعية في دولة الكويت.	

الأولوية رقم 7: دور القطاع الخاص في كشف الفساد

حالة التقدم المحرز: 88%

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
7.1	المستهدف 100% تشجيع وحماية المبلغين عن الفساد من جانب القطاع الخاص 100% مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	- قامت "نزاهة" بإعداد دراسة شاملة عن أحكام وتدابير الحماية في الاتفاقية والقانون واللائحة مع تحديد الإشكاليات التي واجهت الهيئة في تطبيق التدابير لا سيما ذات الصلة بتوفير الحماية الإدارية والوظيفية المرتبطة بالقطاع العام والخاص، حيث انتهت الدراسة بوضع عدد من التوصيات للمساهمة في تطوير وتطبيق التشريعات والتدابير ذات الصلة بحماية المبلغين. - وضعت "نزاهة" خطة عمل لتنفيذ التوصيات الواردة في الدراسة لتفادي المخاطر المتعلقة بالإبلاغ وحماية المبلغين. - تم إرسال مسودة مشروع التعديل على القانون رقم (2) لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية من قبل "وزير العدل" إلى إدارة الفتوى والتشريع في ديسمبر 2023 للمراجعة، والذي يكفل تحقيق غاية حماية المبلغين عن الفساد من جانب القطاع الخاص. - نظمت هيئة أسواق المال آلية الإبلاغ عن المخالفات والجرائم وحماية المبلغ وفقاً لأحكام الفصل الثالث من الكتاب الثالث من اللائحة التنفيذية من القانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاتها. - أصدرت هيئة أسواق المال قراراً تنظيمياً بتحديد الجهة المعنية في الهيئة بتلقي البلاغات، وقد انتهت الهيئة من ميكنة نموذج البلاغ حيث يمكن للمبلغ تقديم البلاغ من خلال الدخول على الموقع الرسمي للهيئة وتعبئة النموذج الإلكتروني أو من خلال التطبيق الحكومي (سهل).	
7.2	المستهدف 100% مراجعة وتعزيز آليات التعاون بين القطاعين العام والخاص لمكافحة الفساد 100% مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	- تهدف مذكرة التفاهم الموقعة بين "نزاهة" ووحدة التحريات المالية الكويتية في سنة 2020 إلى التعاون وتبادل المعلومات، بهدف التواصل مع البنوك المحلية للكشف عن الحسابات البنكية للأشخاص ذوي التحركات المالية المشبوهة بجرائم غسل الأموال، وذلك بموجب أحكام قانون إنشاء وحدة التحريات المالية الكويتية رقم (106) لسنة 2013 في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. - تهدف مذكرة التفاهم الموقعة بشأن تبادل المعلومات بين "نزاهة" والشركة الكويتية للمقاصة، لتوفير بيانات أرصدة الخاضعين لأحكام قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد رقم (2) لسنة 2016 والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية. - تقوم هيئة أسواق المال متمثلة بإدارة الرقابة الميدانية بإعداد وتنفيذ خطط التفتيش الميداني السنوية على الأشخاص الخاضعين لرقابة الهيئة (الأشخاص المرخص لهم - الأشخاص المقيدون في سجلات الهيئة - الأشخاص المدرجين في بورصة الكويت للأوراق المالية)، فضلاً عن إجراء مهام التفتيش الميداني المفاجئ على كل ما من شأنه المحافظة على العدالة والشفافية والنزاهة بأسواق المال.	



3. المحور الثالث: المجتمع

الهدف الاستراتيجي: تمكين المجتمع من المساهمة في بناء ثقافة حاضنة للنزاهة ضد الفساد

أ) نظرة عامة عن التقدم المحرز

المبادرات في المحور الثالث:

بدأت

لم تبدأ

الأولوية رقم 8



التوعية العامة

المبادرة رقم 8.1: إعداد وتنفيذ برامج وطنية لتوعية المواطنين والمقيمين حول الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وعلاقتها بـ"رؤية كويت جديدة 2035"

المبادرة رقم 8.2: غرس القيم المضادة للفساد في المجتمع بكافة فئاته وشرائحه من خلال الأسرة ووسائل الإعلام والمؤسسات المجتمعية على اختلاف أنواعها

المبادرة رقم 8.3: إعداد وتنفيذ برامج للتواصل مع المجتمع، بما في ذلك الحملات التوعوية، لزيادة الوعي بدور واختصاصات ونشاط "نزاهة" ودور المواطنين

الأولوية رقم 9



دور التربية والتعليم

المبادرة رقم 9.1: إدماج القيم المضادة للفساد والمعارف المتعلقة بمبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة القانون ومشاركة المجتمع في المناهج الدراسية

المبادرة رقم 9.2: تدريب العاملين في مجال التربية والتعليم على بناء ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد

المبادرة رقم 9.3: مراجعة وتحديث المناهج المتعلقة بتدريس الأخلاقيات المهنية في الجامعات والمعاهد

المبادرة رقم 9.4: متابعة العمل على وضع وتنفيذ آليات لمكافحة التزوير في الشهادات الجامعية والمهنية ووضع معايير موضوعية لمعادلتها

الأولوية رقم 10



التعاون مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام

المبادرة رقم 10.1: تعزيز التكامل بين جهود القطاع العام والمجتمع المدني في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

المبادرة رقم 10.2: دعم مبادرات المجتمع المدني في مجال الرقابة المجتمعية ومواظرة الجهات الحكومية في أداء دورها الرقابي

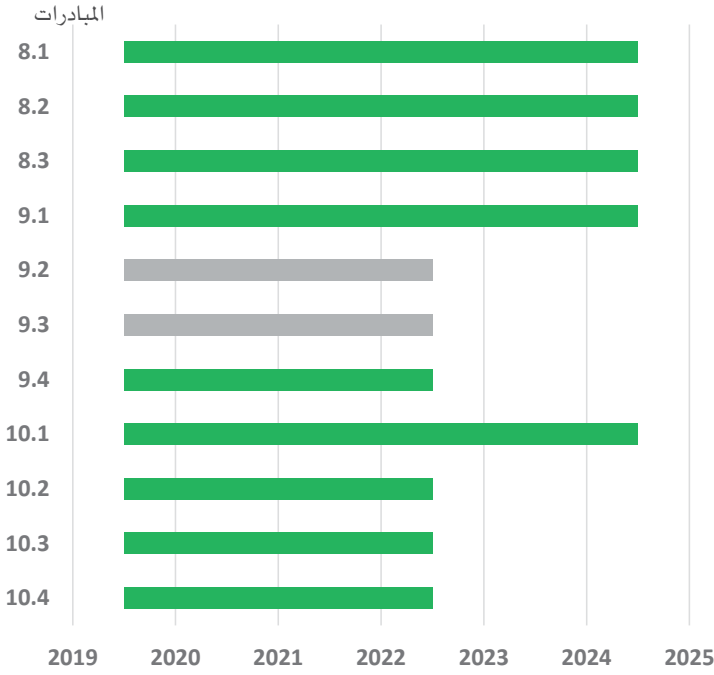
المبادرة رقم 10.3: إعداد وتنفيذ خطة خاصة بالجهات الحكومية للتواصل بفعالية مع وسائل الإعلام فيما يتعلق بمسائل النزاهة ومكافحة الفساد

المبادرة رقم 10.4: وضع وتنفيذ برامج لتدعيم نزاهة وسائل الإعلام بما في ذلك مهنية العمل الصحفي

المحور الثالث



المجتمع



الأولوية رقم 8



التوعية العامة

الأولوية رقم 9



دور التربية والتعليم

الأولوية رقم 10



التعاون مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام

■ متوافق - على المسار الصحيح
 ■ انحراف بسيط، ولكن يمكن تداركه
 ■ غير متوافق - خارج عن المسار مع احتمال عدم الالتزام بالجدول الزمني/ أو مخاطر جوهريّة على الإنجاز

لمعرفة تفاصيل الإنجاز لكل مبادرة يرجى الرجوع لصفحة 62 من التقرير

ب) النتائج المستهدفة من المحاور والمبادرات في ختام الاستراتيجية

النتيجة

يشارك المجتمع بصورة أكبر في بناء ثقافة حاضنة للنزاهة ومكافحة الفساد

خلق ثقافة واعية وقائمة على ترسيخ قيم النزاهة ومبادئها وأخلاقيها بالعمل مع كافة أطراف المجتمع

تدشين ثقافة النزاهة في أجيال المستقبل

تعزيز عملية الرقابة والكشف عن الفساد من خلال تدشين تعاون وتنسيق مع منظمات المجتمع المدني والإعلام

النتائج المتوقعة

المحور الثالث



المجتمع

الأولوية رقم 8

التوعية العامة



الأولوية رقم 9

دور التربية والتعليم

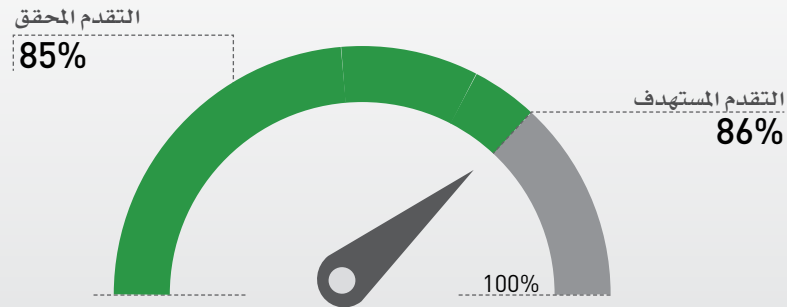


الأولوية رقم 10

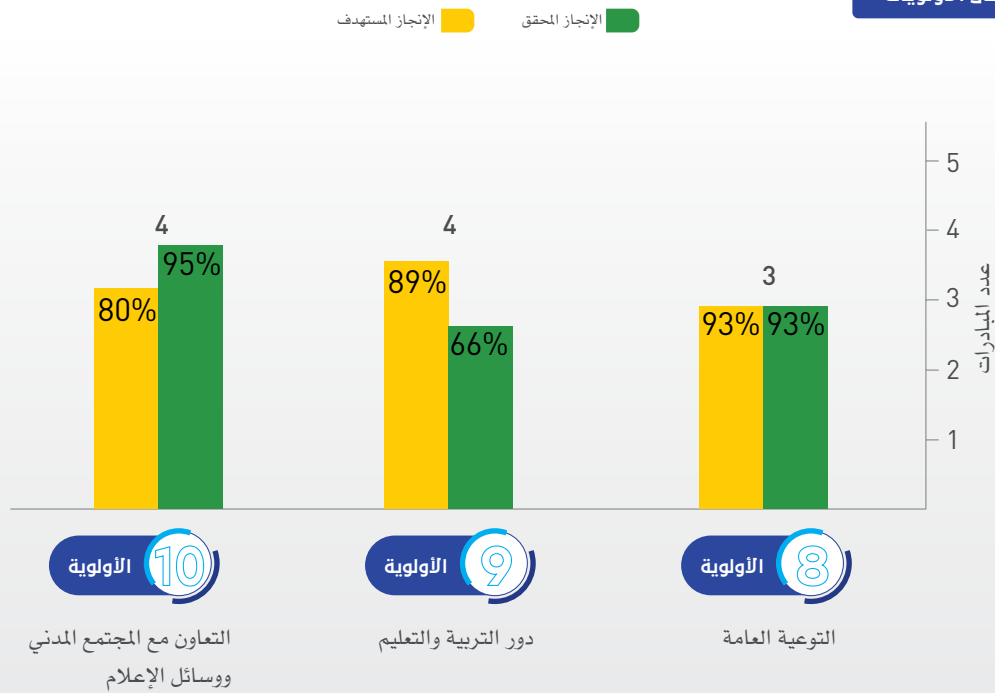
التعاون مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام



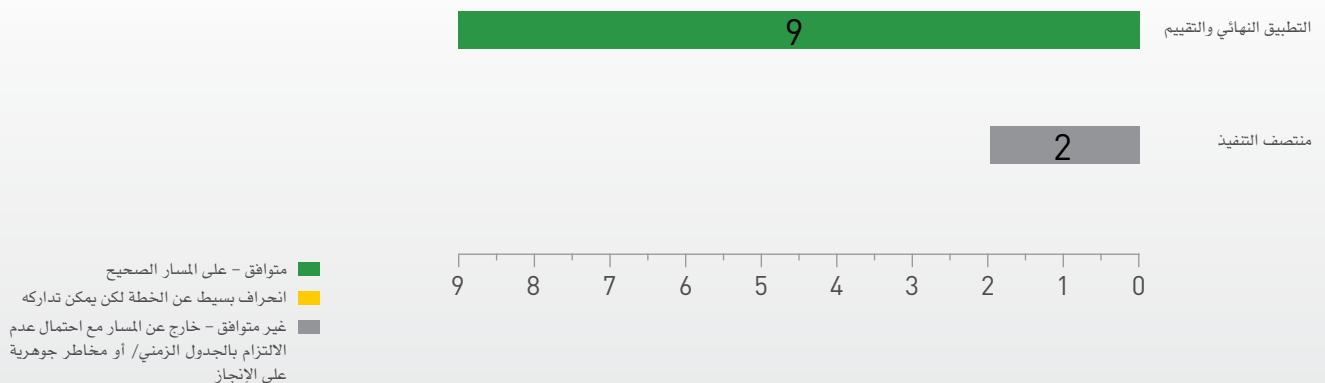
حالة التقدم المحرز في المحور



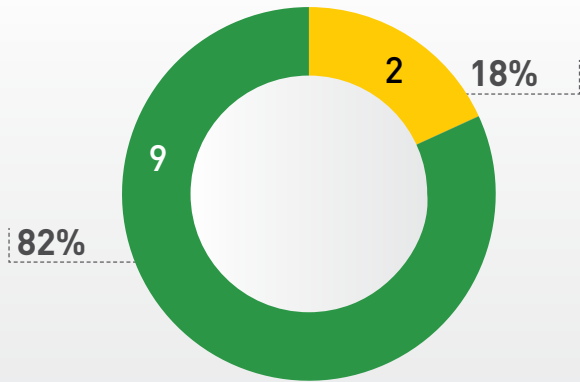
التقدم المحرز في الأولويات



توزيع المبادرات وفقاً لتوافقها مع الجدول الزمني ووفقاً لنسبة الإنجاز

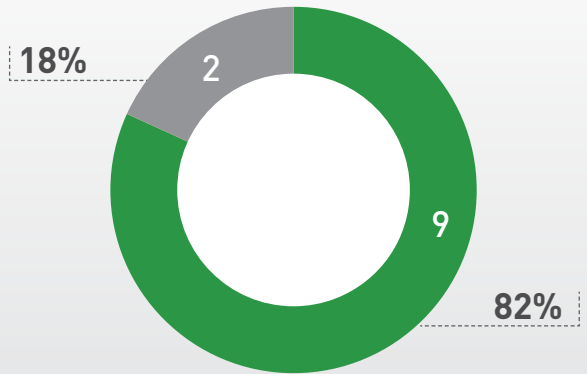


توزيع المبادرات وفقاً لنسبة الإنجاز



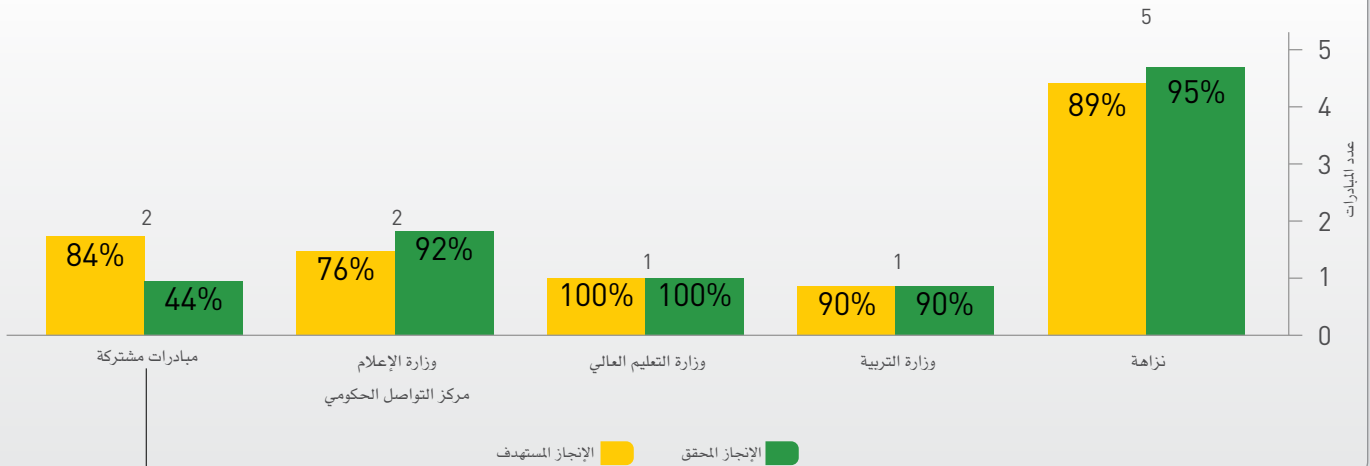
■ جاري التنفيذ - التقدّم حتى 50% من خطوات المبادرة
■ إنجاز معظم الأعمال - التقدّم حتى 75% من خطوات المبادرة
■ التطبيق النهائي والتقييم - التقدّم حتى 100% من خطوات المبادرة

نسبة الالتزام بالخطة المعتمدة



■ متوافق - على المسار الصحيح
■ انحراف بسيط عن الخطة لكن يمكن تداركه
■ غير متوافق - خارج عن المسار مع احتمال عدم الالتزام بالجدول الزمني/ أو مخاطر جوهريّة على الإنجاز

الجهة المنفّذة للمبادرة



*المبادرات المشتركة (الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب + جامعة الكويت + الأمانة العامة لمجلس الجامعات الخاصة + وزارة التربية)



الأولوية رقم 8: التوعية العامة

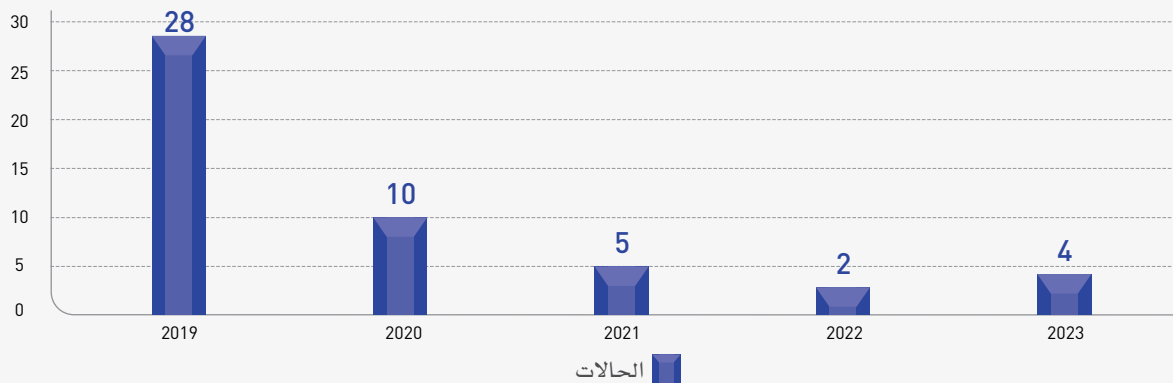
التقدم المحرز: 93%

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
8.1	المستهدف100% إعداد وتنفيذ برامج وطنية لتوعية المواطنين والمقيمين حول الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وعلاقتها بـ "رؤية الكويت الجديدة 2035" 100% مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	- الاستمرار بتنفيذ الحملات التوعوية عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة بالإضافة إلى وسائل التواصل الاجتماعي للتوعية باستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2019-2024 وعلاقتها برؤية دولة الكويت 2035 واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، حيث تم تنفيذ التالي: - ندوة توعوية بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل حول "الحوكمة المؤسسية" والتي تطرقت إلى مفهوم الحوكمة وأثرها على النزاهة المؤسسية. - ورشة عمل توعوية عن مدونة السلوك الوظيفي لموظفي وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة. - محاضرة توعوية بعنوان (ممارسة النزاهة في العقود الإنشائية) بالتعاون مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ضمن برنامج تدريب وتأهيل الممارسين الكويتيين حديثي التخرج لرفع الوعي بأهمية مدونات السلوك الوظيفي. - قامت "نزاهة" بعقد ورشة عمل تدريبية بالتعاون مع مؤسسة الشركاء الدوليين بهدف رفع الوعي بأهمية "مدونات السلوك الوظيفي" والتطبيق الأمثل لها للجهات التالية: - المؤسسة العامة للتأمينات. - الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار المباشر. - الهيئة العامة للغذاء والتغذية. - الهيئة العامة للبيئة. أطلقت "نزاهة" برنامج (بودكاست) الذي يحتوي على تقديم مجموعة من المواضيع المتعلقة بالشأن القانوني والاقتصادي والإعلامي والقائمي ذات الصلة بالحوكمة وتعزيز النزاهة والشفافية الذي يستضيف العديد من المختصين والأكاديميين في سلسلة من الحلقات التي تتناول عدة مواضيع تثقيفية وتوعوية. نظمت "نزاهة" منتدى نزاهة الثالث بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد بعنوان "النزاهة من خلال الحوكمة" بمشاركة كلا من (جامعة الكويت – كلية القانون الكويتية العالمية – هيئة أسواق المال – جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية) بحضور 200 شخص من مختلف الجهات الحكومية وجمعيات النفع العام والقطاع الخاص ووسائل الإعلام. تعمل "نزاهة" على إطلاق استبيان وطني ثاني لقياس مستوى الوعي لدى المواطن والمقيم حول استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وارتباطها برؤية "كويت جديدة 2035 خلال السنة المالية 2023-2024".	 نزاهة Nazaha
8.2	المستهدف100% غرس القيم المضادة للفساد في المجتمع بكافة فئاته وشرائحه من خلال الأسرة ووسائل الاعلام والمؤسسات المجتمعية على اختلاف أنواعها 100% مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	- الاستمرار بتنفيذ الحملات التوعوية عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة بالإضافة إلى وسائل التواصل الاجتماعي للتوعية بالمقيم المضادة للفساد لكافة أفراد المجتمع بالإضافة إلى التعاون مع المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لعقد عدد من الورش التوعوية للمساهمة في غرس تلك القيم. - تعمل "نزاهة" على إطلاق استبيان وطني ثانٍ لقياس مستوى الوعي للمجتمع بكافة فئاته وشرائحه بهدف معرفة نسبة الجمهور الذين أفادوا بتغيير سلوكياتهم فيما يتعلق بالمقيم المضادة للفساد خلال السنة المالية 2023-2024. - أصدرت "نزاهة" إصدارها الثاني لكتيب خطبة الجمعة تحت عنوان "تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في الشريعة الإسلامية" وذلك تفعيلاً لللائحة الداخلية لـ "نزاهة" واستناداً إلى المادة رقم (8) التي تنص على "التعاون مع الجهات المعنية بدور العبادة نحو ترسيخ قيم الأمانة والنزاهة والتوعية بمخاطر الفساد على المجتمع".	 نزاهة Nazaha
8.3	المستهدف100% إعداد وتنفيذ برامج للتواصل مع المجتمع، بما في ذلك الحملات التوعوية، لزيادة الوعي بدور واختصاصات ونشاط "نزاهة" ودور المواطنين 100% مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	- الاستمرار بتنفيذ الحملات التوعوية عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة بالإضافة إلى وسائل التواصل الاجتماعي لزيادة الوعي بدور واختصاصات ونشاط "نزاهة" ودور المواطنين. - تقوم "نزاهة" بتنفيذ برامج للتواصل مع المجتمع، بما في ذلك الحملات التوعوية، لزيادة الوعي بدور واختصاصات ونشاط "نزاهة" ودور المواطنين، حيث أتى ضمن هذه البرامج مشاركة "نزاهة" في تقديم محاضرة توعوية نظمها كلية العلوم الإدارية في جامعة الكويت تحت عنوان "تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد" وذلك بهدف رفع الوعي عن دور الهيئة واختصاصاتها في مجال الوقاية من مخاطر الفساد، وسيتم إطلاق استبيان وطني ثانٍ لقياس وعي كافة المشاركين في البرامج الذين أظهروا فهماً دقيقاً بدور المواطن في مكافحة الفساد خلال السنة المالية 2023-2024.	 نزاهة Nazaha

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
9.1	المستهدف 100% إدماج القيم المضادة للفساد والمعارف المتعلقة بمبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة القانون ومشاركة المجتمع في المناهج الدراسية 100% مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	- إعداد وثيقة إدماج القيم من قبل "نزاهة" كدليل إرشادي تتضمن المبادئ الأساسية والقيم المتعلقة بمبادئ الشفافية والنزاهة والأمانة والتي يجب إدراجها في المناهج الدراسية الجديدة وتم تسليمها لوزارة التربية. - قامت وزارة التربية بإدراج مفاهيم مضادة للفساد في المناهج الدراسية لجميع المراحل التعليمية وتم إطلاقها في العام الدراسي 2022-2023. - أطلقت وزارة التربية استبياناً للهيئة التدريسية لمعرفة مدى تطبيق المتعلمين والمعلمين للمفاهيم المضادة للفساد، وذلك بهدف تقييم المناهج الدراسية التي تم تحديثها في العام الدراسي 2022/2023، وتم تعميم الاستبيان على الموقع الرسمي لوزارة التربية ووسائل التواصل الاجتماعي، وبلغ عدد المعلمين الذين شاركوا في الاستبيان (754) معلم ومعلمة من مختلف مدارس الكويت وذلك على مختلف المراحل الدراسية وجاءت نتيجة الاستبيان كالتالي: - تحتوي الكتب المدرسية على مفاهيم وقيم مضادة للفساد بشكل واضح: نعم 54% - لا 46% - لدى المعلم/المعلمة إلمام بالمعارف والمفاهيم المضادة للفساد: نعم 87% - لا 13% - مشاركة المعلم/المعلمة في أنشطة لتعزيز الوعي حول المفاهيم المضادة للفساد: نعم 77% - لا 24% - قيام المعلم/المعلمة بتنفيذ الأنشطة الطلابية لتعزيز المفاهيم والقيم المضادة للفساد داخل المدرسة: نعم 78% - لا 22% - تفاعل أولياء الأمور مع المدرسة بشكل إيجابي تجاه المفاهيم المضادة للفساد: نعم 50% - لا 50% - رغبة المعلم/المعلمة بالتواصل مع الجهات المعنية بتفعيل الشراكة المجتمعية في مجال مكافحة الفساد: نعم 81% - لا 19% - بلغ عدد الطلبة الذين تم الوصول إليهم من خلال الأنشطة المدرسية التي أطلقتها وزارة التربية التي تركز على القيم المضادة للفساد (450) ألف طالب يمثلون جميع الطلبة التابعين لوزارة التربية. - قامت وزارة التربية بالتعاون مع "نزاهة" وبنك الكويت الوطني بإطلاق برنامج BANKEE بنسخته الثانية الذي يهدف إلى زيادة الوعي المالي لدى طلبة مدارس وزارة التربية وغرس القيم والمفاهيم الدالة على النزاهة والشفافية ورفع الوعي لدى الطلبة حول أفضل الممارسات الاقتصادية. - قامت "نزاهة" بتوقيع اتفاقية مشروع "BANKEE" مع بنك الكويت الوطني بالتعاون مع وزارة التربية لمدة 3 سنوات، حيث يعد هذا المشروع الأول من نوعه في دولة الكويت من حيث دعمه ومساندته مناهج التعليم الأساسية، ويهدف المشروع إلى نشر المعرفة الثقافية والاقتصادية لدى فئة الطلبة وغرس القيم والمفاهيم الدالة على النزاهة والشفافية ورفع الوعي لدى الطلبة حول أفضل الممارسات الاقتصادية وتحسين مستويات الثقافة المالية والسلوكية بين أبناء المجتمع بشكل مستدام في المستقبل، وقد طبق هذا المشروع على 30 مدرسة من أصل 150 مدرسة وبلغ عدد المستفيدين من المشروع 15,000 ألف طالب وطالبة بمشاركة 3000 معلم ومعلمة للإشراف على تطبيق هذا المشروع. - تم تقديم لقاءات تعريفية لمجموعة من المدارس في مختلف المناطق التعليمية بلغ عددها 15 مدرسة، بغرض شرح المشروع وأهدافه والاستخدام التجريبي للتطبيق. - شاركت "نزاهة" في حملة (استعد) للتوعية بمخاطر الغش الدراسي بالتعاون مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزارة التربية.	وزارة التربية MINISTRY OF EDUCATION
9.2	المستهدف 100% تدريب العاملين في مجال التربية والتعليم على بناء ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد 50% في منتصف التنفيذ	أ. الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب: 100% (مرحلة التقييم النهائي والتطبيق) - قامت الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بوضع آلية تحفيز لهيئة التدريس لاجتياز الدورات وربطها بتقرير الأداء السنوي، كما قامت بإطلاق عدة برامج تدريبية خلال الموسم التدريبي 2024/2023 في مجال تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد ممثلة بمركز ابن الهيثم ومركز القياس والتقييم للتنمية المهنية. - بلغت نسبة المعلمين والأساتذة والأكاديميين ممن أتموا البرامج التدريبية التي تتعلق بمكافحة الفساد وثقافة النزاهة ضمن الجهات المستهدفة نسبة 18% أي (516) أكاديمياً من إجمالي (2788)، وبلغت نسبة المعلمين والأكاديميين الذين أفادوا بفعالية التدريب في بناء ثقافة النزاهة حوالي 41% وذلك خلال الموسم التدريبي 2024/2023. ب. الأمانة العامة لمجلس الجامعات الخاصة: 75% (مرحلة إنجاز معظم الأعمال) - قامت كلية القانون الكويتية العالمية بإطلاق برنامج تدريبي بعنوان «دور الجامعات والكليات الخاصة في تعزيز النزاهة والشفافية» لجميع الأكاديميين والعاملين في الجامعات الخاصة، وذلك من خلال معهد الكويت الدولي للقانوني للتدريب الأهلي التابع لها. ج. جامعة الكويت: 100% (مرحلة التقييم النهائي والتطبيق) - تستمر جامعة الكويت بتنفيذ برنامج التدريب للكادر الأكاديمي في مجال التربية والتعليم وبناء ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد عن طريق مكتب نائب مدير الجامعة للشؤون العلمية ليكون «المرجع الرسمي» للتدريب على النزاهة في جامعة الكويت، وتم وضع آلية تحفيز لأعضاء هيئة التدريس لاجتياز الدورات التدريبية، وبلغت نسبة المعلمين والأساتذة والأكاديميين ممن أتموا البرامج التدريبية التي تتعلق بمكافحة الفساد وثقافة النزاهة ضمن الجهات المستهدفة نسبة 42% أي عدد (705) أكاديمي من إجمالي (1695)، وبلغت نسبة المعلمين والأكاديميين الذين أفادوا بفعالية التدريب في بناء ثقافة النزاهة حوالي 98%. د. وزارة التربية: 25% (جاري التنفيذ) - قامت وزارة التربية بإطلاق دورة تدريبية معنية ب «مدونة السلوك الوظيفي والانتماء المؤسسي» للعاملين في وزارة التربية للموسم التدريبي 2024/2023.	جامعة الكويت KUWAIT UNIVERSITY وزارة التربية MINISTRY OF EDUCATION الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب الكويتية للتعليم التطبيقي والتدريب

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
9.3	المستهدف 100% مراجعة وتحديث المناهج المتعلقة بتدريس الأخلاقيات المهنية في الجامعات والمعاهد 50% في منتصف التنفيذ	أ. الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب: 100% (التطبيق النهائي والتقييم) - شكلت الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب لجاناً فنية لصياغة مجموعة من الإجراءات لتعزيز قيم مكافحة الفساد في المؤسسات التعليمية التابعة للهيئة، حيث قامت بعقد عدد من ورش العمل لإجراء مسح للمقررات الحالية وتقييم الفجوات والخروج بمقترحات لسد تلك الفجوات. - قامت الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بحصر مجموعة من المقررات التي تدرس الأخلاقيات المهنية في الكليات. - قامت الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بمراجعة وتحديث المناهج المتعلقة بتدريس الأخلاقيات المهنية في الكليات والمعاهد، حيث بلغ عدد الكليات والمعاهد المتبعة بتنفيذ المبادرة (13) بنسبه 100%، وبلغ عدد الطلبة الذين تم الوصول إليهم من خلال مناهج الأخلاقيات المهنية والنزاهة واجتازوها بنجاح (29,679) طالب وطالبة. - وضعت الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب استحداث تخصص "الحوكمة الرشيدة" على رأس أولوياتها في خطتها القادمة، حيث ستقوم بالتنسيق مع ديوان الخدمة المدنية للتأكد من المسميات الوظيفية المطلوبة للتخصص، والتنسيق مع أصحاب المصلحة حول مدى حاجة سوق العمل لهذا البرنامج. ب. الأمانة العامة لمجلس الجامعات الخاصة: 50% (مرحلة منتصف التنفيذ) - قامت عدة جامعات خاصة بالبداية بمراجعة وتحديث المناهج المتعلقة بتدريس الأخلاقيات المهنية في الجامعات والمعاهد، حيث بلغ عدد الجامعات الخاصة المتبعة بتنفيذ إجراءات المبادرة ما يعادل (14) من أصل (15) جامعة تدرج تحت مظلة الأمانة العامة لمجلس الجامعات الخاصة. ج. جامعة الكويت: 100% (التطبيق النهائي والتقييم) - قامت جامعة الكويت متمثلة في كلية الدراسات العليا بحصر العديد من البرامج المتضمنة للحوكمة الرشيدة بلغ عددها (7). - قامت جامعة الكويت بمراجعة وتحديث المناهج المتعلقة بتدريس الأخلاقيات المهنية في الكليات، حيث بلغ عدد الكليات المتبعة بتنفيذ المبادرة (15) كلية بنسبه 100%، وبلغ عدد الطلبة الذين تم الوصول إليهم من خلال مناهج الأخلاقيات المهنية والنزاهة واجتازوها بنجاح (3169) طالب وطالبة. ومن أبرز المقررات التي تم حصرها في جامعة الكويت مقرر الخدمة العامة والأخلاقيات المهنية الذي يهدف إلى: 1. تعزيز روح المواطنة والشعور بالمسؤولية من خلال الالتزام بالقيم المهنية في الوظيفة العامة. 2. التأكيد على مفهوم الخدمة العامة والوظيفة العامة الهادفة لتحقيق المصلحة العامة. 3. تنمية الوعي بقيم الشفافية والنزاهة والمساءلة وإطلاق صفارة الإنذار Whistle blowing. 4. التعريف بدور الاعتبارات الأخلاقية في تجنب شبهات تعارض المصالح. 5. تأكيد أهمية تطوير مدونات السلوك الأخلاقية وتوعية الموظفين بأهميتها.	جامعة الكويت KUWAIT UNIVERSITY الجامعة العربية المفتوحة The Open University of Jordan وزارة التعليم العالي والبحث العلمي Ministry of Higher Education and Scientific Research
9.4	المستهدف 100% متابعة العمل على وضع وتنفيذ آليات مكافحة التزوير في الشهادات الجامعية والمهنية ووضع معايير موضوعية لمعادلتها 100% مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	- أصدرت وزارة التعليم العالي لائحته الأولى لمعادلة الشهادات العلمية منذ إنشاء الوزارة لتكون المرجع لمعادلة الشهادات العلمية بموجب قرار وزاري رقم (17) لسنة 2019 في شهر فبراير 2019 وتم نشرها على الموقع الرسمي للوزارة. - صدر آلية «مكافحة التزوير في الشهادات الجامعية والمهنية» من قبل وزارة التعليم العالي في شهر يوليو 2021 وتقوم الوزارة بتقييم تطبيق هذه الآلية بشكل سنوي. - أدى تطبيق الآلية الجديدة إلى انخفاض حالات التزوير في الشهادات العلمية بشكل مستمر كما يلي: ➤ 2019: 28 حالة ➤ 2020: 10 حالات ➤ 2021: 5 حالات ➤ 2022: 2 حالتين ➤ 2023: 4 حالات	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي Ministry of Higher Education and Scientific Research

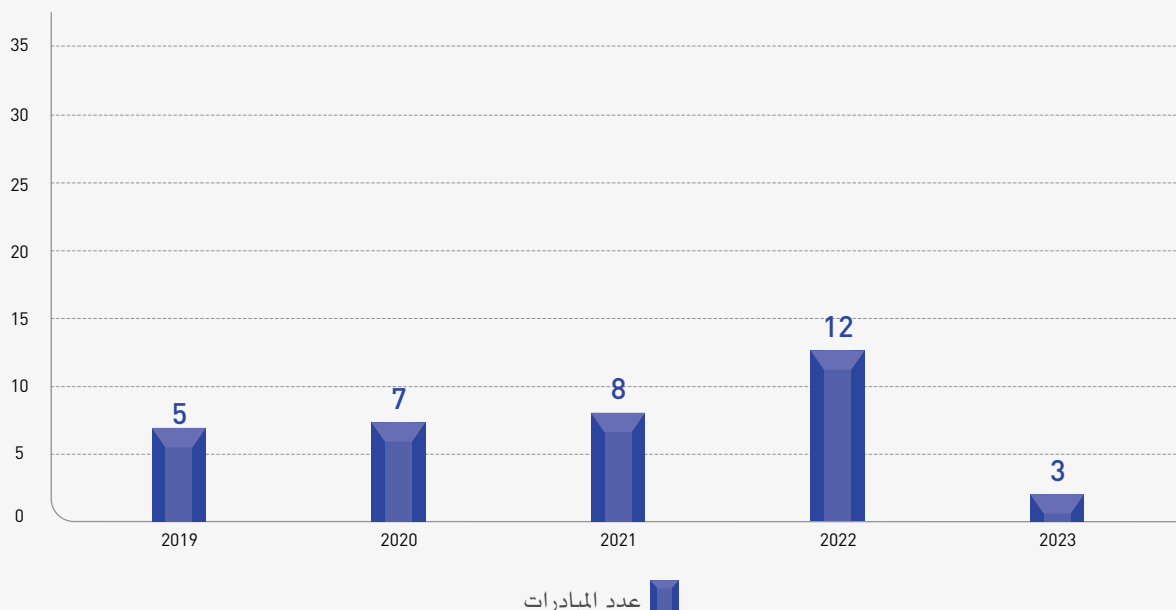
حالات التزوير في الشهادات العلمية منذ صدور آلية مكافحة التزوير في الشهادات الجامعية والمهنية من قبل وزارة التعليم العالي:



(المصدر: وزارة التعليم العالي)

#	المبادرة	الإجراء	الجهة الممولة
10.1	المستهدف 100% تعزيز التكامل بين جهود القطاع العام والمجتمع المدني في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 100% مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	- الانتهاء من إعداد آلية تنسيق وتعاون موحدة بين «نزاهة» ومنظمات المجتمع المدني من قبل «نزاهة» في شهر نوفمبر 2020. - تشرف مراقبة التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني في «نزاهة» على تنفيذ الآلية بالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بصورة مستمرة.	 نزاهة Nazaha
10.2	المستهدف 75% دعم مبادرات المجتمع المدني في مجال الرقابة المجتمعية ومؤازرة الجهات الحكومية في أداء دورها الرقابي 100% مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	- وفقاً للآلية التي تم إعدادها في المبادرة 10.1، تستمر «نزاهة» بالتنسيق بين مؤسسات القطاع العام ومؤسسات المجتمع المدني لدعم مبادرات المؤسسات في مجال الرقابة المجتمعية ومؤازرة الجهات الحكومية في أداء دورها الرقابي. - قدمت «نزاهة» الدعم لعدد من مبادرات مؤسسات المجتمع المدني الخاصة في مجال الرقابة المجتمعية منذ إطلاق الآلية حتى تاريخه، وبلغ عدد المبادرات (35) مبادرة، حيث ركزت المبادرات خلال سنة 2023 على التالي: - دعمت «نزاهة» مبادرة جمعية الشفافية الكويتية «نادي نزاهة الصيفي الخامس» تحت شعار «الشباب من أجل النزاهة والشراكة والتعلم» خلال الفترة 2023/5/29 إلى 2023/5/31، وتهدف فعاليات النادي إلى خلق صياغة فكر وطني داعم للحوكمة والشفافية والنزاهة من خلال إشراك الشباب في خطة الدولة لتعزيز النزاهة والشفافية وقد استضافت عدة محاضرين من شتى المجالات الإعلامية والتربوية من عدة دول. - دعمت «نزاهة» مبادرة جمعية الشفافية الكويتية مبادرة «تدريب متطوعين محليين بمشاركة خبراء دوليون للإشراف على متابعة انتخابات مجلس الأمة 2023» والهدف من هذه المبادرة هو تعزيز الشراكة بين الجهات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني في أداء دورها الرقابي. - دعمت «نزاهة» مبادرة جمعية المدققين الداخليين في تنظيم ورشة عمل تحت عنوان «تعزيز آليات المساءلة والتدقيق في القطاع العام» والهدف من هذه المبادرة هو تعزيز وتفعيل دور مكاتب التدقيق والتدقيق في جميع المؤسسات الحكومية للتفعيل الأمثل للحوكمة الرشيدة.	 نزاهة Nazaha

عدد المبادرات التي قامت «نزاهة» بتقديم الدعم لمنظمات المجتمع المدني في مجال الرقابة المجتمعية ومؤازرة الجهات الحكومية في أداء دورها الرقابي منذ انطلاق استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2019-2024:



(المصدر: نزاهة)

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
10.3	المستهدف 100% إعداد وتنفيذ خطة خاصة بالجهات الحكومية للتواصل بفعالية مع وسائل الإعلام فيما يتعلق بمسائل النزاهة والفساد 100% مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	- الاستمرار بالتعاون والتسيق بين "نزاهة" ووزارة الإعلام بتنفيذ الحملات التوعوية عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة بالإضافة إلى وسائل التواصل الاجتماعي، لرفع الوعي بدور واختصاصات ونشاط "نزاهة"، والتوعية باستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2019-2024 وعلاقتها برؤية دولة الكويت 2035، والتوعية بالقيم المضادة للفساد لكافة أفراد المجتمع، وذلك تفعيلًا لبنود مذكرة التفاهم التي أبرمت بين الطرفين في تاريخ 2018/3/29، ومن أهدافها: - التسيق لإعداد برامج إذاعية وتلفزيونية تتضمن مفاهيم توعوية بمخاطر الفساد والوقاية منه. - التعاون لإجراء مقابلات تلفزيونية وإذاعية للتعريف بأنشطة واختصاصات وأهداف "نزاهة". - العمل على نشر التقارير التي تصدر عن الهيئة. - العمل على نشر الفلاشات التوعوية والإعلانية والوثائقية للهيئة. - التغطية الإعلامية للأنشطة والفعاليات وورش العمل التي تنظمها الهيئة. - التعاون في مجال التدريب من خلال تنظيم دورات تدريبية من قبل وزارة الإعلام لموظفي الهيئة في الجوانب الإعلامية والفنية ومهارات التواصل مع الجمهور. صدر قرار رقم (1281) بإنشاء مركز التواصل الحكومي بالأمانة العامة لمجلس الوزراء في عام 2019، والذي يهدف إلى تفعيل الأداء الإعلامي للأجهزة الحكومية عن طريق تطوير نظام فاعل لرفع كفاءة وسرعة الاستجابة الإعلامية واعتماد الإطار العام للخطابات الحكومية وتوحيد الرسالة الإعلامية لجميع الجهات.	 
10.4	المستهدف 100% وضع وتنفيذ برامج لتدعيم نزاهة وسائل الإعلام بما في ذلك مهنية العمل الصحفي 100% مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	- عقدت وزارة الإعلام وبالتعاون مع الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" ورشة (مهنية العمل الصحفي) للسنة الثانية على التوالي التي تهدف إلى رفع وعي الإعلاميين والصحفيين في بناء الصحافة الاستقصائية ودور الوسائل الإعلامية في مكافحة الفساد، وضم جدول أعمال الورشة محاضرات مقدمة من خبراء محليين ودوليين في المجال يمثلون جهات أكاديمية وإعلامية ومؤسسات مجتمع مدني ذات الصلة، حيث بلغ عدد المشاركين بالورشة (83) إعلامي وصحفي من مختلف الأجهزة الإعلامية بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني ذات الصلة، كما قيم المشاركون جودة البرنامج التدريبي بنسبة 95% والتي أتت منها الاطلاع على مفاهيم جديدة وتوضيح بعض السلوكيات والممارسات الإعلامية ذات الأهمية. وتم الخروج بعدة توصيات كانت منها التعاون المستمر بين وزارة الإعلام والمؤسسات الحكومية لتبادل المعلومات وتكثيف الوعي بالتشريعات الجديدة ذات العلاقة بتعزيز النزاهة. أعدت "نزاهة" دراسة بشأن إطلاق جائزة سنوية لأفضل عمل صحفي يتعلق بالحوكمة والنزاهة ومكافحة الفساد وحماية المال العام وسيتم إطلاق المسابقة في السنة المالية 2025/2024.	



4. المحور الرابع: الهيئات المتخصصة

الهدف الاستراتيجي: تعزيز كفاءة وفعالية الهيئات المتخصصة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

(أ) نظرة عامة عن التقدم المحرز

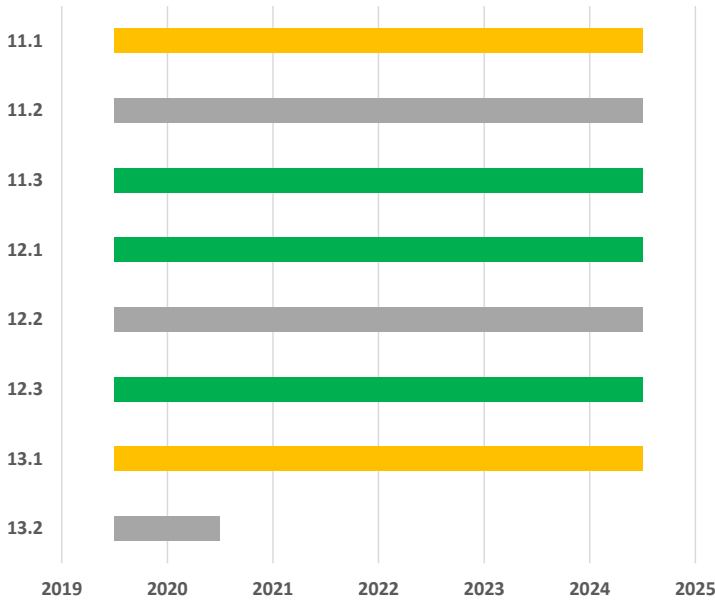
المبادرات في المحور الرابع:

بدأت

لم تبدأ



المبادرات



الأولوية رقم 11



تنمية القدرات

الأولوية رقم 12



حماية وتحفيز المبلغين عن الفساد

الأولوية رقم 13



التنسيق والتعاون

متوافق - على المسار الصحيح

انحراف بسيط عن الخطة لكن يمكن تداركه

غير متوافق - خارج عن المسار مع احتمال عدم الالتزام بالجدول الزمني/ أو مخاطر جوهريّة على الإنجاز

لمعرفة تفاصيل الإنجاز لكل مبادرة يرجى الرجوع لصفحة 72 من التقرير

ب) النتائج المستهدفة من المحاور والمبادرات في ختام الاستراتيجية

النتيجة

بناء القدرات المتخصصة للهيئات التي تلعب دوراً رئيسياً في تنفيذ الاستراتيجية.

تعزيز قدرات الهيئات الرقابية لضمان الإنفاذ الناجح لقوانين مكافحة الفساد والفعالية في المحاكمة القانونية وضبط ومصادرة الأموال والممتلكات المرتبطة بقضايا الفساد.

تفعيل حماية المبلغين والإبلاغ عن جرائم الفساد والتحقق منها، وتعزيز تحديد المشتبه بهم والتحقيق معهم ومساءلتهم.

تعزيز التنسيق والتعاون بين الهيئات المتخصصة في الكويت بغرض تنفيذ الاستراتيجية الوطنية والقوانين والقواعد ذات الصلة.

النتائج المتوقعة

المحور الرابع



الهيئات المتخصصة

الأولوية رقم 11

تنمية القدرات



الأولوية رقم 12

حماية وتحفيز المبلغين عن الفساد

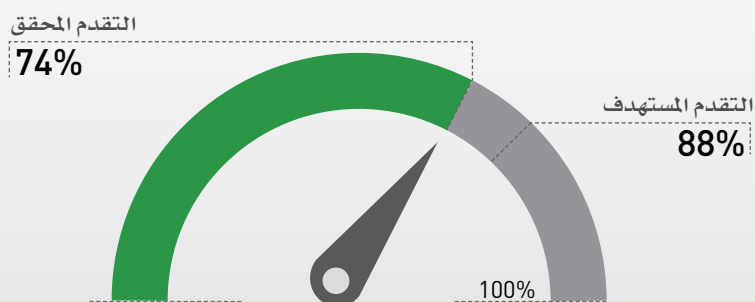


الأولوية رقم 13

التنسيق والتعاون



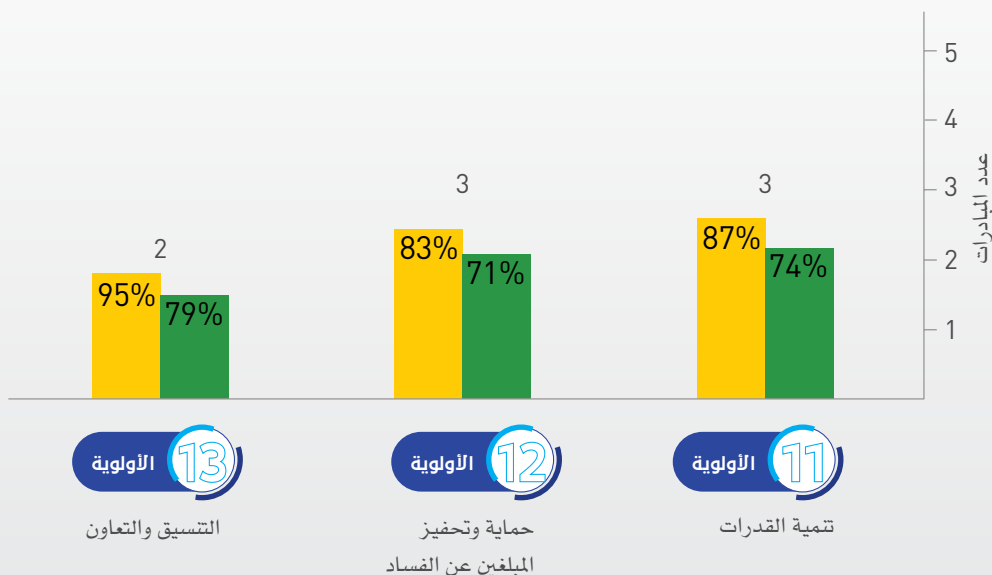
حالة التقدم المحرز في المحور



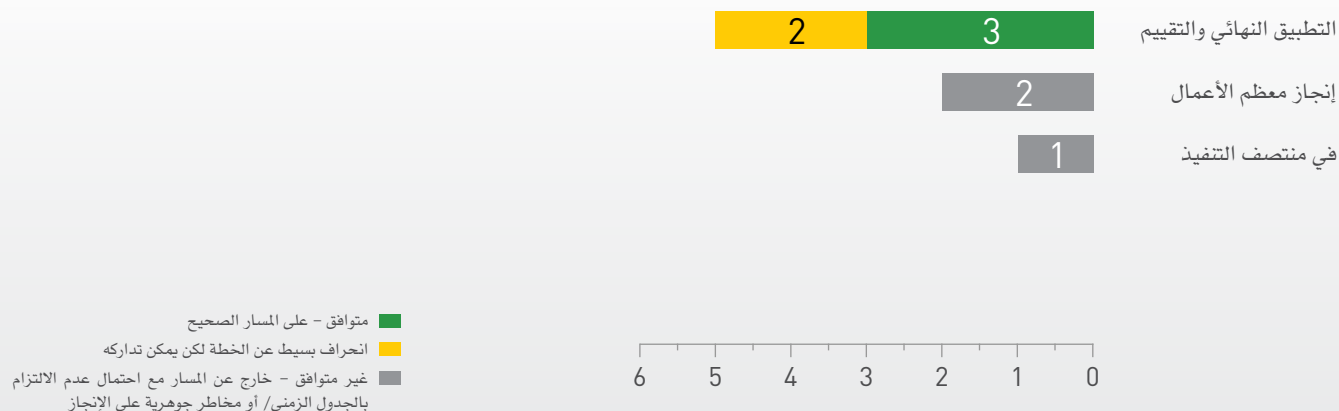
التقدم المحرز في المحور

الإنجاز المحقق

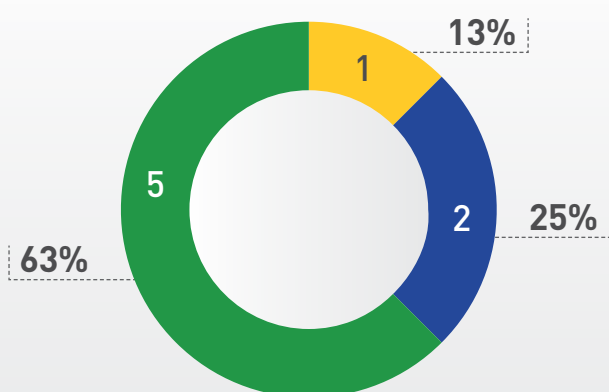
الإنجاز المستهدف



توزيع المبادرات وفقاً لتوافقها مع الجدول الزمني ووفقاً لنسبة الإنجاز

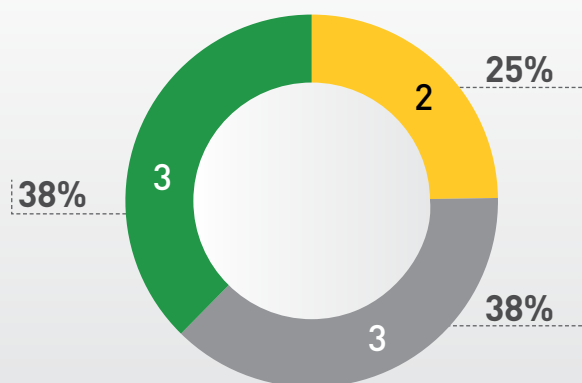


توزيع المبادرات وفقاً لنسبة الإنجاز



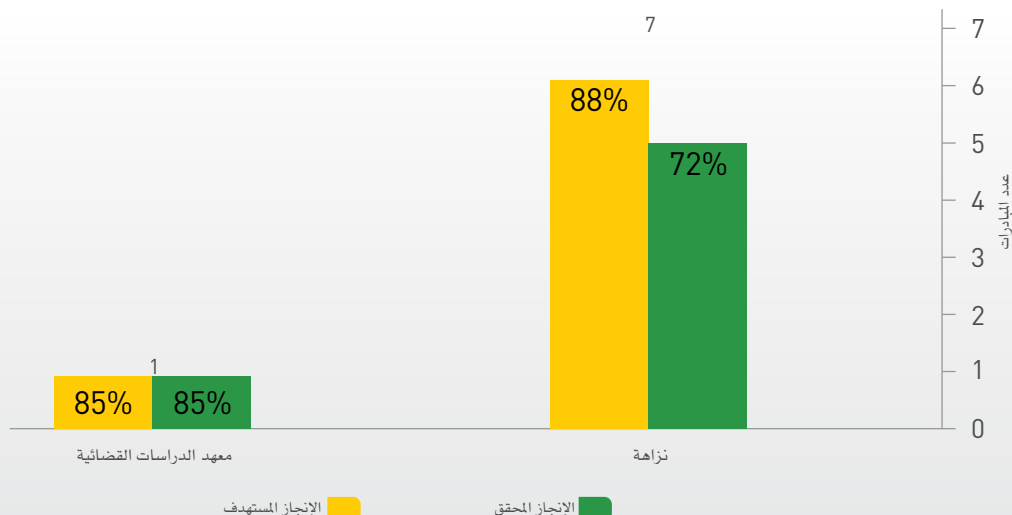
■ جاري التنفيذ - التقدم حتى 50% من خطوات المبادرة
■ إنجاز معظم الأعمال - التقدم حتى 75% من خطوات المبادرة
■ التطبيق النهائي والتقييم - التقدم حتى 100% من خطوات المبادرة

نسبة الالتزام بالخطة المعتمدة

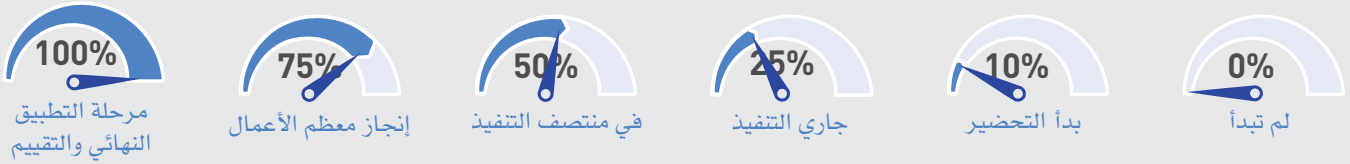


■ متوافق - على المسار الصحيح
■ انحراف بسيط عن الخطة لكن يمكن تداركه
■ غير متوافق - خارج المسار مع احتمال عدم الالتزام بالجدول الزمني/ أو مخاطر جوهريّة على الإنجاز

الجهة المنفّذة للمبادرة



يتم تقييم نسبة إنجاز المبادرات وفقاً للمعيار التالي:



الأولوية رقم 11: تنمية القدرات

حالة التقدم المحرز: 74%

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
11.1	المستهدف 100% وضع وتنفيذ استراتيجية داخلية لتطوير البنية الداخلية والقدرات الفنية لدى «نزاهة» مرحلة التطبيق النهائي والتقييم 100%	- أعدت "نزاهة" استراتيجيتها الداخلية لتشمل رؤيتها ومهمتها ورسالتها وأهدافها الاستراتيجية، حيث تندرج تحت هذه الأهداف الاستراتيجية 45 مبادرة مقسمة على 6 برامج استراتيجية. وتم إطلاق الاستراتيجية بتاريخ أبريل 2019. تتضمن الاستراتيجية مبادرات خاصة بتطوير البنية الداخلية والقدرات الفنية لدى "نزاهة". - واصلت "نزاهة" تنفيذ مبادراتها في استراتيجيتها حيث تم البدء بتنفيذ جميع المراحل الثلاث في الاستراتيجية. وفيما يلي استعراض لأبرز الإنجازات على المستوى الداخلي: 1. تكيف نموذج الحوكمة والنظام التشغيلي في "نزاهة" وفقاً لاختصاصاتها واعتماد وتنفيذ القواعد والإجراءات التشغيلية بنسبة 89%. 2. اعتماد خطة تواصل توعية لموظفي "نزاهة" للتعريف باستراتيجية الهيئة وخطة العمل الداخلية والرؤية والرسالة والقيم لتعزيز الوعي بأهداف الهيئة. 3. إعداد واعتماد مشروع تطوير نظام إدارة الأداء لموظفي "نزاهة". 4. البدء بإعداد إطار مرجعي للبرامج التدريبية في مجال الحوكمة خاصة للجهات الرقابية. 5. تطوير وتنفيذ برنامج تدريبي للتوعية بمبادئ قواعد السلوك الوظيفي لموظفي "نزاهة". 6. إعداد مشروع آلية التبليغ الداخلي في الجهات الحكومية بتاريخ 2023/3/30 ورفع لديوان الخدمة المدنية لإبداء الملاحظات والاعتماد تمهيداً لتعميمه على الجهات الحكومية.	نزاهة Nazaha
11.2	المستهدف 100% تعزيز البرامج التدريبية الخاصة بالهيئات الرقابية بشأن أدوارها في تعزيز النزاهة 75% إنجاز معظم الأعمال	تتكف "نزاهة" على وضع وتنفيذ خطة بناء القدرات لأصحاب المصلحة في نظام النزاهة الوطني، وبحيث يتم التركيز تدريجياً حسب الأولوية وذلك بالبدء بالجهات الرقابية من أجل تعزيز البرامج التدريبية بها لتطوير أدوارها في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، كما قدمت "نزاهة" برنامج "الحوكمة الرشيدة" لمنتسبيها.	نزاهة Nazaha

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
11.3	المستهدف 100% تعزيز البرامج التدريبية الخاصة بالمحققين وأعضاء النيابة العامة والقضاة المعنيين بإنفاذ القوانين المتعلقة بتجريم الفساد وبالكشف والإبلاغ والتحقيق والملاحقة القضائية في تلك الجرائم مرحلة التطبيق النهائي والتقييم 100%	• يتولى معهد الدراسات القضائية والقانونية إعداد وتنفيذ برامج تدريبية لأعضاء النيابة العامة وأعضاء إدارة الفتوى والتشريع والإدارة العامة للتحقيقات بالإضافة إلى دعم خبرة القضاة لرفع مستوى أدائهم وممارستهم التطبيقية. • يولي المعهد أهمية كبيرة لبرامج التدريب المستمر والتخصصي وفقاً لأهدافه، حيث يعقد دورات متقدمة بالتعاون مع الجهات المحلية والإقليمية والدولية لتعزيز خبرات المتدربين في شتى الفروع القانونية والقضائية. • قام معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية بتدريب عدد (58) باحثين قانونيين مرشحين للعمل وكلاء للنائب العام وعدد (41) أعضاء النيابة العامة المنقولين للعمل قضاة بالمحكمة الكلية وعدد (132) من أصل (411) أعضاء النيابة العامة بنسبة وصلت إلى (32%) على مدونة قواعد السلوك القضائي وذلك بناءً على آخر إحصائية وردت من قبل المعهد. • حصل المعهد على شهادة الجودة الإدارية العالمية الآيزو (ISO 9001:2015) في تدريب وتأهيل أعضاء السلطة القضائية وأعوانها وتكوين المدربين وتنمية البحث العلمي في الميادين القضائية والقانونية. • يحرص المعهد على استمرار إدراج برامج تدريبية تتعلق بتجريم الفساد وبالكشف والإبلاغ والتحقيق والملاحقة القضائية في تلك الجرائم على سبيل المثال: 1 - الرقابة العملية على سلوكيات السوق المخالفة لأحكام التعامل في الأوراق المالية. 2 - مدونة السلوك القضائي. 3 - المخالفات المالية والإدارية لمجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. 4 - الأوامر التغييرية وأثرها على تغيير المشاريع.	

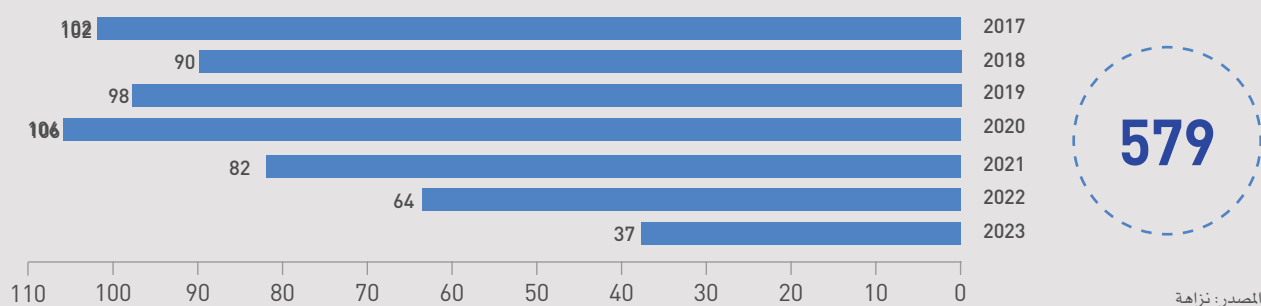
الأولوية رقم 12: حماية المبلغين عن الفساد

حالة التقدم المحرز: 71%

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
12.1	المستهدف 100% توسيع وتعزيز حماية المبلغين عن الفساد في القطاع العام مرحلة التطبيق النهائي والتقييم 100%	• قامت "نزاهة" بتقييم المخاطر المتعلقة بعملية الإبلاغ في القطاع العام والخاص والتوصية بالتدابير المناسبة لزيادة وتعزيز الحماية للمبلغين عن الفساد العاملين بالقطاع العام من خلال بروتوكولات وإجراءات واضحة، حيث قامت بحصر وتحديد البلاغات بأنواعها بالقطاع العام والقطاع الخاص وتم تقييم الإجراءات المعمول بها في "نزاهة" مع تحديد المخاطر المتعلقة بها. • وضعت "نزاهة" خطة عمل لتنفيذ التوصيات الواردة في الدراسة لتفادي المخاطر المتعلقة بالإبلاغ وحماية المبلغين. • قامت "نزاهة" بإعداد مشروع التعديل على القانون رقم (2) لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد بما يعزز توسيع وحماية المبلغين ويعزز التعاون مع أجهزة إنفاذ القانون ليتضمن الآتي: 1 - إعادة تعريف المبلغ ليشمل المبلغين الذين يدلون بشهادة تتعلق بوقائع أو أفعال فساد مجرمة. 2 - إعادة تعريف جريمة الكسب غير المشروع لتشمل أي موظف عام أو من في حكم الموظف العام والخاضعين للذمة المالية.	
12.2	المستهدف 100% إنشاء منصة إلكترونية وطنية آمنة عبر الإنترنت للإبلاغ عن الفساد في منتصف التنفيذ 50%	• انتهت "نزاهة" من إعداد خطة "خارطة الطريق للتحويل الرقمي للهيئة" والتي تتضمن مشروع إنشاء منصة إلكترونية آمنة عبر الإنترنت للإبلاغ عن الفساد، ومن المخطط أن يتم إطلاق المنصة في السنة المالية 2026/2025.	
12.3	المستهدف 100% تطبيق برامج تحفيزية تشمل مكافآت وتكريم للمبلغين عن الفساد مرحلة التطبيق النهائي والتقييم 100%	• قامت "نزاهة" بإعداد واعتماد آلية لمكافحة وتكريم المبلغين عن حالات الفساد في عام 2020 وقد تم مكافأة عدد (2) مبلغين من خلال هذه الآلية وذلك في سنة 2021 وسنة 2023 مع المحافظة على السرية لحماية المبلغ وذلك بعد حصول الهيئة على حكم نهائي بات. • تواصل "نزاهة" بالتوعية بألية تحفيز وتكريم المبلغين عن الفساد من خلال حملاتها التوعوية.	

#	المبادرة	الإجراء	الجهة المنفذة
13.1	المستهدف 100% تعزيز التعاون والتنسيق بين أجهزة إنفاذ القانون في مجال التحقيق والادعاء والملاحقة القضائية في قضايا الفساد 100% مرحلة التطبيق النهائي والتقييم	استمرار التنسيق والتعاون بين "نزاهة" مع جهة التحقيق الأصلية "النيابة العامة" بشأن البلاغات المخالفة للنيابة العامة. إرسال مشروع التعديل على القانون رقم (2) لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية إلى "إدارة الفتوى والتشريع" للمراجعة، حيث تضمن مشروع التعديل على قانون الهيئة على بعض التعديلات وهي كالتالي: 1. توسيع صلاحيات الهيئة لاستجواب المتهمين في قضايا الفساد وطلب منع سفر المشتبه بهم في جرائم الفساد ومتابعة الإجراءات والتدابير التي تتولاها الجهات القضائية المختصة بشأن استرداد متحصلات الفساد. 2. تشكيل فرق تحقيق مشتركة بعضوية عدة جهات وطنية من بينها الداخلية - النيابة العامة - وإدارة الفتوى والتشريع وعبر وطنية للتعاون في جمع البيانات والمعلومات والوثائق والأدلة المتصلة بوقائع أو أفعال أو جرائم الفساد والتحري عنها وضبط وملاحقة مرتكبيه.	 نزاهة Nazaha
13.2	المستهدف 100% إنجاز التزامات دولة الكويت في إطار آلية تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بشكل تشاركي وفعال 75% إنجاز معظم الأعمال	تسلمت "نزاهة" مسودة الخلاصة التنفيذية لتقرير الاستعراض القطري لدولة الكويت بشأن تنفيذ الفصلين الثاني والخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) في نوفمبر 2023، وذلك في إطار الدورة الثانية لآلية استعراض تنفيذ الاتفاقية. ويعكف المختصون في "نزاهة" على مراجعة المسودة والتنسيق مع الجهات المعنية بدولة الكويت للإجابة على ملاحظات المكتب وموافاته بالتشريعات والقوانين واللوائح ذات الصلة بأسرع وقت ممكن. كما قامت "نزاهة" بحصر التوصيات الناتجة عن الدورة الأولى لآلية استعراض تنفيذ الاتفاقية بشأن تنفيذ الفصل الثالث والرابع من الاتفاقية، وذلك بهدف الاستمرار بمتابعة تنفيذ هذه التوصيات مع الجهات المعنية بدولة الكويت.	 نزاهة Nazaha

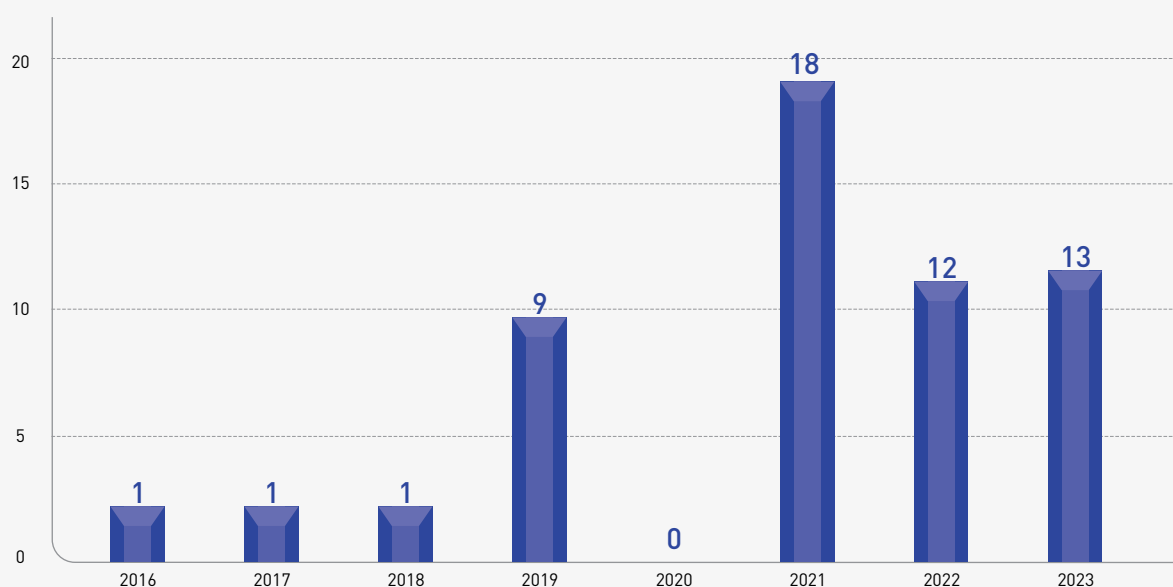
إجمالي عدد البلاغات ومواضيع الرصد التي تلقتها نزاهة خلال الست سنوات الماضية:



طبيعة الجرائم الواردة في البلاغات في 2023



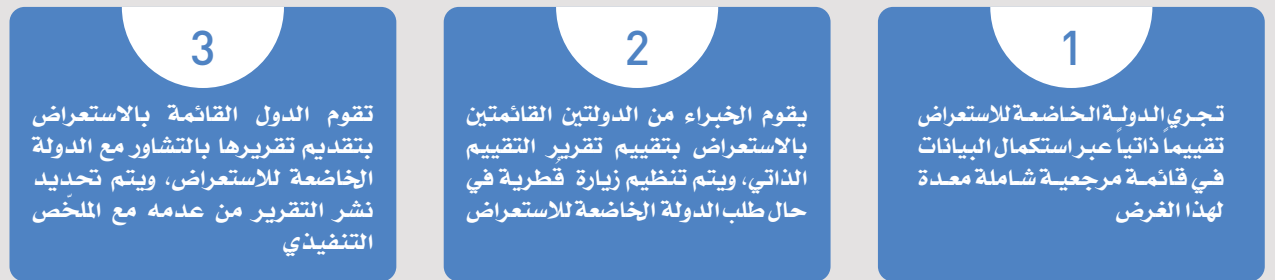
إجمالي عدد طلبات الحماية منذ 2016 حتى 2023:



الإجمالي: 55

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) هي الصك الوحيد الملزم قانوناً لمكافحة الفساد في العالم، وتشمل هذه الاتفاقية كافة أشكال جرائم الفساد، وتتضمن 5 فصول أساسية: التدابير الوقائية والتجريم وإنفاذ القانون والتعاون الدولي واسترداد الموجودات، إلى جانب فصل حول المساعدة التقنية وتبادل المعلومات. تدعو الاتفاقية الدول الأطراف إلى تزويد بعضها البعض بأكبر قدر من التدابير الرامية إلى تبادل المساعدة القانونية في التحقيق والمحكمة والإجراءات القضائية في الجرائم المذكورة في الاتفاقية، حيث تتضمن الاتفاقية أحكاماً خاصة حول المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين والتعاون في إنفاذ القانون عبر الحدود والتحقيقات المشتركة. وفي مجال استرداد الموجودات، تقدم الاتفاقية إطار عمل للكشف عن الموجودات المسروقة وتتبعها ومصادرتها وتجميدها وحتى إعدادها والتصرف فيها. كما تم تدشين آلية معتمدة وشفافة لمتابعة وقياس مدى تنفيذ الاتفاقية في العام 2009 لمساعدة مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية على مراقبة تنفيذ الاتفاقية.

تتكون آلية استعراض الاتفاقية من الثلاث خطوات التالية:



يتم استعراض الدولة الطرف في الاتفاقية من قبل حكومتين نظيرتين بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في فيينا كونها الأمانة المسؤولة عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ويقوم فريق استعراض التنفيذ (IRG)، وهو فريق حكومي دولي مفتوح العضوية مكون من الدول الأطراف، بالإشراف على عملية الاستعراض. تنقسم العملية إلى دورتين تدم كل منهما خمس سنوات: الدورة الأولى وتكون باستعراض الفصل الثالث "التجريم وإنفاذ القانون" والفصل الرابع "التعاون الدولي"، والدورة الثانية تكون باستعراض الفصل الثاني "التدابير الوقائية" والفصل الخامس "استرداد الموجودات".

5. ملخص سير عمل الاستراتيجية بالمقارنة بمسارات منهجية مكافحة الفساد

تنقسم منهجية مكافحة الفساد إلى 3 مسارات أو "عناصر" رئيسية



تحليل التقدم المحرز في الاستراتيجية وفقاً للعناصر المختلفة لمنهجية مكافحة الفساد

سوف يساعد هذا التحليل في تقييم مستوى الإنجاز وفقاً لكل عنصر من عناصر منهجية مكافحة الفساد. يجب مراجعة حالة المبادرات متوافقة ومنحرفة وغير متوافقة بناءً على الملاحظات السابقة في تفاصيل المحاور.



■ متوافق - على المسار الصحيح
■ انحراف بسيط عن الخطة لكن يمكن تداركه
■ غير متوافق - خارج عن المسار مع احتمال عدم الالتزام بالجدول الزمني/ أو مخاطر جوهريّة على الإنجاز

- التقدم المحرز متجانس على مستويات عناصر منهجية مكافحة الفساد: وهي الاستعداد والوقاية والحماية والملاحقة.
- لقد تم بذل جهد كبير في التقدم على مستوى "الاستعداد وبناء القدرات" حيث أنه توجد 6 مبادرات متوافقة مع الخطة من أصل 11 مبادرة، وهو ما يشكل 55% من المبادرات الخاصة بمسار "الاستعداد وبناء القدرات". يشمل ذلك وضع الأطر القانونية والتخطيط وتقييم الوضع الحالي.
- يتركز 64% من مبادرات الاستراتيجية في مسار "الوقاية"، ويتطلب هذا المسار جهداً أكبر في المرحلة القادمة لاستدراك التأخير في 37% من المبادرات غير المتوافقة مع خطط العمل ضمن هذا المسار.
- حقق مسار الحماية والملاحقة تقدماً ملحوظاً في تنفيذ المبادرات حيث بلغت نسبة المبادرات المتوافقة مع الجدول الزمني 67% بعد أن كانت فقط 17% متوافقة مع الجدول الزمني في التقرير السابق.



الخطوات القادمة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للعام 2024

شهد العام الرابع 2023 من مرحلة تنفيذ استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفسادقفزة نوعية ملفتة، حيث وصلت نسبة إنجاز (39) مبادرة من أصل (47) من مبادرات الاستراتيجية إلى مرحلة التطبيق النهائي والتقييم ومرحلة إنجاز معظم الأعمال، وتحقق هذا الإنجاز الملفت نتيجة لتضافر الجهود المبذولة من قبل أصحاب المصلحة والدعم المستمر من مؤسسات الدولة والقيادة السياسية، لا سيما أن برنامج عمل الحكومة 2023-2027 يتضمن عدة مشاريع وقوانين مرتبطة ارتباطاً وثيقاً مع أهداف وأولويات ومبادرات استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد والتي تنبثق من أهداف رؤية كويت 2035.

نتطلع في عام 2024 لمزيد من الإنجازات المثمرة التي تنعكس إيجاباً على المواطنين ودولة الكويت عامة وذلك بالتعاون والشراكة مع جميع أصحاب المصلحة والدعم المستمر من السلطة التنفيذية والتشريعية بجانب القيادة السياسية الحكيمة للارتقاء بمنظومة مكافحة الفساد وتحقيق أهداف استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وارتقاء تقييم دولة الكويت في المؤشرات الدولية ذات العلاقة.

ملخص الأولويات للعام 2024

القطاع العام



الشفافية في إدارة الأموال والشؤون العامة:

سيتم التركيز على صدور مرسوم بتشكيل أعضاء المفوضية العامة للانتخابات والأمانة العامة لها تمهيداً لإقرار اللائحة التنفيذية ومشروع التعديل على قانون حق الاطلاع على المعلومات والتعديل على قانون المناقصات العامة والمدرج من ضمن المتطلبات التشريعية لبرنامج عمل الحكومة 2023 - 2027.

التعيين والترقية في القطاع العام:

تطوير آليات التعيين والترقية في القطاع العام ومتابعة مشروع قانون بشأن تنظيم التعيين في الوظائف القيادية وهي من المتطلبات التشريعية المدرجة ضمن برنامج عمل الحكومة 2023 - 2027.

النزاهة في أداء الوظيفة العامة:

استكمال تنفيذ وتقييم البرامج التدريبية المتعلقة بمدونات السلوك الوظيفي للجهات الحكومية والخاصة، وسنستمر بتقديم الدعم لمجلس الأمة لإقرار مدونة سلوك وظيفي خاصة بأعضاء مجلس الأمة.

المساءلة في القطاع العام:

سنستمر بتقديم الدعم لأصحاب المصلحة لتطوير أداء مهام الموظف العام، والعمل على تطبيق مشروع برنامج إدارة أداء الموظفين في القطاع العام المدرج ضمن برنامج عمل الحكومة 2023 - 2027، بالإضافة إلى استكمال الأعمال المتبقية لمشروع التعديل على قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد وما يتضمنه من تطوير التشريعات اللازمة لتجريم الإثراء غير المشروع ومتابعة إقراره وصدوره.

فعالية وكفاءة تقديم الخدمات العامة:

مواصلة تطوير فعالية الخدمات العامة ورقمنتها، والعمل على مشروع إصدار الدليل الشامل لجميع الخدمات التي تقدمها كافة الجهات الحكومية والمدرج ضمن برنامج عمل الحكومة 2023 - 2027.

القطاع الخاص



النزاهة والمساءلة في القطاع الخاص:

مواصلة التوعية بأهمية إقرار وصودر مشاريع القوانين والتشريعات والتي من شأنها تجريم الفساد والرشوة في القطاع الخاص ورشوة الموظف العام الأجنبي، بالإضافة إلى الاستمرار بمتابعة تنفيذ البرامج التوعوية والتدريبية الخاصة بالتشجيع على الممارسات الأخلاقية في الأعمال التجارية في القطاع الخاص.

دور القطاع الخاص في كشف الفساد:

سنقوم بمتابعة جهود هيئة أسواق المال بشأن آلية الإبلاغ عن المخالفات والجرائم وحماية المبلغين في القطاع الخاص.



التوعية العامة:

سنستمر بتنفيذ وتقييم وتطوير الحملات والأنشطة التوعوية حول مخاطر الفساد وسبل الوقاية منه، بالإضافة إلى التوعية بمهام واختصاصات الهيئة واستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

دور التربية والتعليم:

تضافر الجهود مع المعنيين لمتابعة تنفيذ المناهج الدراسية بعد تقييمها ومتابعة تقييم جودة وتأثير تدريب العاملين في مجال التربية والتعليم على بناء ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد، ومتابعة الجهات التعليمية المشتركة حول مراجعة وتحديث المناهج المتعلقة بتدريب الأخلاقيات المهنية في الجامعات والمعاهد في دولة الكويت واستحداث تخصص "الحوكمة الرشيدة" في الجامعات والمعاهد.

التعاون مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام:

الاستمرار بتمكين وتشجيع دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال الرقابة المجتمعية وتعزيز الجهود لدعم وسائل الإعلام العامة والخاصة من أجل بناء ثقافة الصحافة الاستقصائية الموضوعية في مجال مكافحة الفساد.



تنمية القدرات:

التفعيل الأمثل للإطار المؤسسي لمكافحة الفساد وخاصة من خلال دعم "نزاهة" في تطبيق إستراتيجيتها الداخلية، بالإضافة إلى تنمية وبناء قدرات الأجهزة الرقابية الأخرى بالشراكة مع شركاء محليين ودوليين، والعمل على متابعة مشروع إطلاق برنامج متكامل لبناء القدرات واستقطاب الخبرات في المؤسسات الحكومية والمدرج ضمن برنامج عمل الحكومة 2023 - 2027.

حماية المبلغين عن الفساد:

سنواصل العمل على التحضير لإنشاء منصة وطنية آمنة عبر الإنترنت المعنية لتقديم البلاغات المتعلقة بالفساد، والاستمرار بتعزيز حماية المبلغين من القطاعين العام والخاص.

التنسيق والتعاون:

سنكثف الجهود مع أصحاب المصلحة لضمان التزام دولة الكويت مع إطار آلية تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ومتابعة مشروع قانون التعاون القانوني والقضائي والدولي.

